

ليبيا .. إرادة التغيير

دار
العلوم
للنشر والتوزيع

العنوان : ٢٧٧ عمارات امتداد رمسيس ٢ طريق النصر
هاتف وفاكس : ٢٢٦٢٩٤٩٩ - ٢٢٦٢٩٦٠٦ (٠٠٢٠٢)

الموقع الإلكتروني

www.dareloloom.com

البريد الإلكتروني : daralaloom@hotmail.com

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

فهرسة أثناء النشر

قويدر، إبراهيم .

ليبيا . إرادة التغيير / تأليف إبراهيم قويدر . ط ١ . (القاهرة) : دار

العلوم للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ .

٢٥٢ صفحة ، ٨ ، ١ سم

الرقم الدولي : ٩-٣١٠-٣٨٠-٩٧٧-٩٧٨ .

١ . المقالات العربية . أ . العنوان

التاريخ : ٢٠١١ / ٨ / ١

رقم الإيداع : ٢٠١١ / ١٤٣٤٩

ليبيا .. إرادة التغيير

تأليف

إبراهيم قويدر



للنشر والتوزيع

٢٠١١

obeikandi.com

الإهداء

إلى أرواح شهداء ثورة الشعب الليبي العظيم
إلى شباب الثورة الليبية
إلى كل الليبيين والليبيات
أهديكم هذا العمل
أمل لكم النصر
والعزة

إبراهيم قويدر

obeikandi.com

المقدمة

في يوم ١٣ فبراير ٢٠١١م كنت في مأتمٍ لجارٍ لي في منطقة حدائق الفويهات بمدينة بنغازي، وكان بجواري مجموعة ممن لهم علاقة بالنظام، حيث وجه لي أحدهم سؤالاً حول تقييمي لثورات الشباب في تونس ومصر من خلال كتاباتي المتعددة حول هذه الثورات المنتظرة ضد الفساد والحجر الفكري، حيث مُنِعَ كتابي الأخير (زمن اللخبطة) من الدخول إلى ليبيا، فكانت إجابتي أن الدور الآن على ليبيا.

فردَّ أحدهم: "لا يا دكتور إبراهيم، نحن قمنا بإجراء اجتماعات مكثفة مع الشباب في كل المناطق، بل أخذنا مجموعات منهم، وقابلوا القائد، وتحدثوا معه بشفافية وصراحة، وبالتالي فإن التوجيهات صدرت بالإسراع في منح القروض، وتوفير المركوب، وتشغيل العاطلين عن العمل".

فأجبتُ - سبحانه الله - بدون تفكير وبسرعة: "إن الشباب الذين سيظهرون يوم ١٧ فبراير ليس هم الذين اجتمعتم بهم، هم شباب لا تعرفونهم، هم الشباب الحقيقي، ولا ينفع إغراؤهم الآن؛ لأن الوقت فات، فحالة المخاض قد بدأت، ويفصلنا عن ١٧ فبراير أربعة أيام".

ورغم عدم قناعتهم بما قلت ، ورغم أنني بعد إتمامي للحديث ، وعودتي إلى منزلي سألت نفسي كيف قلت ذلك ؟ بحق كانت لحظة تجل تحدثتُ فيها بدون ترتيب ، نزل عليّ الكلام مرتباً ، ومنظماً دون اطلاع وتحضير ، وأنا أعلم أن مثل هذه الحالات كانت تحدث لي عند اللقاء ببعض الرؤساء والملوك عندما كنت أميناً عاماً لمنظمة العمل العربية ، فكنت وأنا في صالون الانتظار في القصر الرئاسي ، أو القصر الملكي أحضر ما أقول ، ولكن بعد الدخول والسلام والشكر أجد نفسي أتحديثُ في مواضيع لم تكن هي التي حضرت لها ، تجدني مندفعاً للشرح عن آثار البطالة على الشباب ، ووجوب التعاون العربي من أجل الحد من مشكلة البطالة ، والحديث عن الحريّات النقابية ، وحرية التنظيم ، خاصة في اللقاءات مع بعض قادة الخليج . . وفي جميع الأحوال أنا أشكر المولى (ﷺ) على منحي هذه الإمكانية التي مكنتني من قول الحق ، ونصرة المظلوم . . وتكرّر هذا الشأن في لقاءاتي المستمرة لنصرة ثورة ليبيا في كل القنوات ، فما أحضره ليس بالضرورة هو الذي أتحديثُ فيه على الهواء .

رأيت أن أقدم لهذا الكتاب بهذه الحقيقة ؛ لأنها المفتاح الذي من خلاله تم كتابة كل المقالات الواردة في هذا الكتاب ، والتي جُلّها يتناول أحداث وقضايا ثورة الشعب الليبي العظيم .

ولعله من المناسب جداً أن أوضح في هذه المقدمة حقيقتين

مهمتين :

الأولى : تتعلق بأن المدّ الثوري الشبابي العربي الذي بدأ في تونس ، ثم مصر ، ثم اليمن ، وليبيا ، والبحرين ، وسوريا سيستمر بأشكاله المختلفة ، ولكن برؤياه الشبابية الواحدة ، هذا المد الثوري الشبابي الشعبي قام ، وانتفض دون أن تكون له قيادة كما تعودنا في الانقلابات العسكرية التي تبدأ شرارتها من العسكر ، ثم يلتف معها بعض من جماهير وأطراف الشعب . هذه ثورة حقيقية نابعة من شباب الأمة العربية في أقطارها التي تسعى للحرية ؛ لما عانته من استبداد وقمع للحرّيات ولحقوق الإنسان ، وسرقة ثرواتها وخيراتها من قبل حُكّامها وعائلاتهم وزبائنتهم .

هذه الثورات ليس لها أيديولوجيات محدّدة ؛ ليست ليبرالية ، ولا شيوعية ، وليس لها أجندات خارجية كما يدّعي البعض ، بل أجندتها تكونت وولدت من رَحَم الثورة في الميادين ، فهم يريدون إسقاط النظام الفاسد ، وصونَ كرامة وحرّيات الناس ، وتسخير ثراوت أرضهم لخدمة اقتصادهم ومجتمعهم .

وبالتالي فإنها ثورة ليس لها أيديولوجية من الأيديولوجيات المعروفة ، وإن كانت قريبةً بشكل كبير من التوجّهات الإسلامية في جانبها السلوكي ، وجانب تنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع ، وهذا التوجّه ليس بالغريب ، فالإسلام حقٌّ ، وهو دينٌ ودولة ، ولكن من يفهمه على أنه ثورة الإخوان المسلمين ، أو السلفيين ، أو

غيرهم من التنظيمات الإسلامية ، فهو خاطيء ، إنها ثورة لها شكلها ومضمونها الجديد المختلف عن الأشكال والمضامين السارية ، وبالتالي فما يحدث لها الآن من مشاكل وعقبات هو في الواقع نتاج لمحاولة أصحاب الأحزاب والتجمّعات من ذوي الأيديولوجيات القديمة المختلفة الدخول مع الشباب في هذه الثورة ، وبالتالي تحدث المعوّقات والمشاكل ، ولكنها ستتغلّب على كل ذلك ، وستتصر بشبابها وفكرهم غير المقولب بمكان وزمان ، فهي ثورة تكنولوجية مفتوحة للعالم أجمع ، وتتواصل معه في كل الصغائر والكبائر ، وهنا أنصح كل أصحاب الأيديولوجيات السابقة في كل الأقطار العربية أن يتركوا الشباب يقودون ثورتهم ، وإذا كانت نصيحة فلتكن بشكل استشارة ، أما فرض أيديولوجياتهم ، ومحاولات التدخل في شكل إدارة الثورة فإنه سيكون ضاراً وخاسراً بكل المقاييس .

الثانية: أن هذه الثورات ستقع في جدلية حول اختيار أحد المسارين :

المسار الأول: الالتفات إلى بناء المستقبل ، وإحداث الإصلاح والتغيير .

المسار الثاني: محاسبة رموز وأعوان النظام الفاسد المطّاح به .

لذلك فإن تغليب أحدهما على الآخر سيحدث ارتباكاً في مسيرة الثورة ؛ لأن التركيز على محاسبة أعضاء النظام الفاسد سيُلْهِي الثورة

عن البدء في الإصلاحات ، وبالتالي يشعر الناس بأنه لم يتغير شيء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وشئون إدارة الدولة ، وأيضا إهمال محاسبتهم ، والاهتمام بالبناء والإصلاح سيولد شعوراً بأن الفاسدين الذين قتلوا وأفسدوا يعيشون بعد الثورة كما يشاءون ، ولم يؤخذ منهم القصاص . وعليه فإن الوضع المناسب هو الوصول إلى التوازن الرشيد بين المسارين بحيث نترك محاسبة الماضي للسلطات القضائية مع متابعتها ؛ لكي لا يحدث تباطؤ ، ونجعل الإعلام يتناولها مثل ما يتناول بقية الجرائم داخل المجتمع ، ولا يشغل الرأي العام بها بالشكل الموجود الآن في بعض مجتمعاتنا العربية التي قام شبابها بالثورة ، ويتم التركيز على تسيير دولاب المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ، وتطوير الإنتاج والخدمات ، وإعادة الثقة بين المواطنين ، وإدارة الدولة .

وفي ختام مقدمتي هذه أدعو المولى (ﷺ) أن يوفق شبابنا العربي عامة في كل أنحاء الأمة العربية ، وشبابنا الليبي لما فيه خير أمتهم وليبيا الحبيبة .

إبراهيم قويدر

obeikandi.com

الإصلاح والحوار...منهج ومسار

انتشر الفساد ، وتعالى الأصوات في أرجاء البلاد تدعو إلى رفع المعاناة عن العباد ، ووقف الشباب بالمرصاد من أجل هدم الأصنام التي مارست كل الأنواع المحبطة لإظهار الحق ، وتحقيق العدل والمساواة ، هذا الشباب الواعي المدرك من خلال اتصاله بالعالم الآخر عن طريق وسائل الاتصال الحديثة من قنوات فضائية وشبكة المعلومات الدولية (النت) التي أصبحت " بعبع " يقلق مضاجع كل مستبد ظالم وفساد سارق .

وظل الهدف هو الإصلاح من أجل الفلاح ، وتحقيق كافة سبل ووسائل النجاح للناس جميعا بدون استثناء ؛ لأن الإصلاح والفلاح يحققان تكافؤ الفرص بين كل أعضاء المجتمع ، ويحدان من الاضطهاد وممارسة كافة أشكال وأنواع الفساد المالي والإداري والسياسي .

المناداة بالإصلاح قد تبدأ بشكل سلمى من خلال المثقفين والعلماء والصالحين في كل مجتمع من كتاب وأدباء وسياسيين وغيرهم ، وعندما لا تجد هذه الدعوات الإصلاحية آذاناً صاغية من قبل الفئة الحاكمة ، بل تتمادى في طغيانها ، وتتعامل مع من ينادي بالإصلاح

بالعنف، وتسجنهم، وتعذبهم، وتشيع أنهم ينفذون أجندة خارجية، وأنهم عملاء يجب تصفيتهم، مما يزيد من الاحتقان داخل المجتمع. ومع التكرار لهذه الأفعال غير الإنسانية يبدأ العد التنازلي للثورة الشعبية، ويبدأ الشباب يتحركون مرات ومرات، ويفشلون في الأولى والثانية، وحتى الثالثة أحيانا، ولكن مع زيادة مواجهة هذه التحركات بالعنف يتعاطف معهم بقية فئات المجتمع، وتحدث الثورة الشعبية العارمة التي لا ينفع بارود الأمن وعنفه بسياراته ومصفحاته ووسائله التي سُمِّت أدوات مكافحة الشغب، رغم أن ما يحدث ليس شغباً، بل ثورة ضد الظلم، والشغب الحقيقي الذي يمارسونه زبانية الأنظمة المستبدة الحاكمة.

إذن محاولات الإصلاح تتعرض في بعض المجتمعات إلى هذه الحالات، لكن الأنظمة الواعية والمدركة لما يجري في بلادها، والمستفيدة مما يجري حولها وفَقًّا للتاريخ الإصلاحي النضالي منذ المصلحين الأوائل من الأنبياء والرسل إلى رسالة الإصلاحي الأكبر نبينا محمد (ﷺ)، هذه الأنظمة التي أنصحها باستيعاب هذه الحقيقة، والتواضع لشعوبها، والاعتذار لها عن كل التجاوزات، وجبر ما كسر من أفعالها، حتى وإن أدى هذا الجبر إلى التنحي من السلطة. هذه الأنظمة التي تأخذ بمبادئ الإصلاح لكي تكون صادقة في عملياتها الإصلاحية يجب أن تعمل على ترسيخ الحوار الاجتماعي المفتوح

الكبير الذي يستوعب كل أطراف المجتمع لتضع بالفعل أسساً إصلاحية حقيقية نابعة بصدق من رؤية كل الناس بدون استثناء .

الحوار الاجتماعي يجب أن يكون بشكل منظم وفعال ، وتشارك فيه كل الفئات ، وليس حواراً من طرف لديه مطالب وطرف آخر يبحث هذه المطالب ، بل حواراً لكل المشتركين يجب أن يشعروا - من خلاله - بأن ما يتوصلون إليه من حلول يسهمون جميعاً في تنفيذها . . حتى وإن طال الحوار ، فإن الوصول في النهاية إلى الحلول المرضية للجميع ستتحقق ، خاصة نحن المسلمين العرب وغير العرب لدينا منهج يحدد لنا وسائل الحوار الناجح ، ويرشدنا إلى العوامل المفسدة للإصلاح والحوار متمثلة في تعاليم القرآن الكريم ، وسنة رسولنا العظيم (ﷺ) .

وعندما يصل المجتمع إلى الإيمان بأهمية الحوار يجب أن يتم تنظيم حوارات سنوية لكي نستشرف المشاكل قبل حدوثها ، والعمل على معالجتها قبل أن يقع الفاس في الراس .

ومن الحوارات التي يجب أن تنظم في المجتمعات (الحوار الاجتماعي) بين أطراف الإنتاج الثلاثة ؛ العمال ، وأصحاب الأعمال ، والإدارة المختصة بشؤون العمل في الدولة .

والحوار الاجتماعي داخل مجلس التنظيمات الأهلية تنظيمات المجتمع المدني في كل ما يخص القضايا ، والظواهر الاجتماعية في المجتمع .

وكذلك الحوار الاجتماعي المهم جداً ، وهو الحوار الاقتصادي من أجل الدفاع عن المستهلك من احتكار السلع ، والمحافظة على الجودة والأسعار .

وغير ذلك كثير مثل الحوار السياسي والأمني والرياضي . . . إلخ
هنا ينشأ عندنا على أرض الواقع تنفيذ عملى لـ (أمرهم شورى بينهم) ؛ لأن الشورى هي التشاور ، والتشاور لا يتم إلا بحوار ، وليس استفتاء ، ومن خلال الحوارات الهادفة البناءة يتم الإصلاح المنشود .

الشارقة ٢٠١١ ، ٢ ، ٢٦

السادة أصحاب الفخامة

في هذه السطور أوجه خطاباً من القلب إلى كل أصحاب الفخامة والسمو والمعالي من قادة أقطارنا العربية جميع بدون استثناء ، وكل المسؤولين معهم في كل الوظائف القيادية المؤثرة في أمور كل قطر من هذه الأقطار في جميع التخصصات المختلفة وفُقاً للتقاسيم والنظم الرسمية لكل دولة من دولنا التي اعتبرها تمثل كل واحدة فيها جزءاً غالباً من هذه الأمة الأبية ، وإلى كل من يصطادون دائماً في الماء العكر أقول : إنني أقصد في مقالاتي السابقة وفي هذه السطور أمتنا العربية بكل أقطارها ، ولا أتحدث عن قُطر بعينه ؛ لأن ما أتناوله في كتاباتي ينطبق على العديد من الأقطار ، وبالتالي فقد يُخيّل للبعض أنني أقصد بذلك قُطراً بعينه . . . عموماً إلى كل مسئولينا وقادتنا المغاوير أوجه هذه السطور .

كل منكم يا سادتي الأفاضل وصل إلى سدة الحكم بشكل مختلف عن الآخر ، حتى وإن كانت بعض الوسائل تتفق وفُقاً لأنظمة الحكم التي فصلها لنا الاستعمار الغربي بعد أن قسمنا ومنّ علينا بالاستقلال وفُقاً لقواعد وأشكال هو الذي رسمها ، واختار منفذها . . وكل منكم في بداية توليه المسؤولية عاهد ناسه بتحقيق العدل والمساواة

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والرفع من مستوى المعيشة . .
وصدّقكم الناس ، بل التفوا حواليكم ، وأيدّوكم في كل الخطوات
التي أعلنتم لهم فيها برامج تستهدف الخير للوطن والأمة . . ومع مرور
الزمن ، واستمرار وجودكم وأعوانكم في نفس المواقع بدأت
التجاوزات تظهر ، والإهمال يتسرّب ، ثم زاد الأمر إلى مرحلة معادية
لكل من يقول " لا " ؛ بسبب أنه يهدد أمن الدولة ، واختلطت
الأوراق ، وأصبح أمن الدولة هو أمنكم ، رغم أن الدولة في مفهومها
هي أرض وشعب .

مع مرور الزمن زاد شيئاً فشيئاً الظلم ، وصاحب ذلك تفشي
السراقات ، ونهب أموال الدولة من قِبَل الدوائر القريبة منكم ،
والبعض منهم من أفراد أسركم وعائلاتكم وقبائلكم ، وأصبح
المواطن في أمتنا يعيش معيشة ضنكاً ، إلا القليل في بعض الدول التي
عمّ الخير فيها ، وبالتالي تمتع الجميع بالرفاهية الاجتماعية رغم وجود
فوارق شاسعة في نوعية وشكل هذا التمتع ما بين فئة أو أخرى .

شعبكم يعاني الكثير من الفقر ، وعدم حصوله على حاجاته
الضرورية ، وحقوقه الإنسانية المهمة من مأكل وملبس ومسكن وعمل
كريم ورعاية صحية واجتماعية وبرامج للتنمية البشرية من تعليم
وتكوين وتدريب لشباب هذه المجتمعات ؛ هؤلاء هم ناسكم ، هؤلاء
هم الأغلبية ، ولتعلموا أن من هم حواليكم من أمن وحرس وكتائب

أمنية ومخابرات ورجال حزبكم ومناصريكم، وحتى قبيلتكم - كما سبق لي الإشارة - لا يمثلون أبداً في أكبر الدول، وأغرقها ما بين ٢٠ إلى ٣٠٪ كحد أقصى، أما ال ٧٠٪ وهم الأغلبية الساحقة التي أهملتموها فهي التي بدأت تفيق وتظهر في الشوارع لدرجة أنكم تنظرون بتعجب من أين جاء هؤلاء، وكيف كان في السابق يحشد لكم أعوانكم الحشود لتهتف، وتصفق لكم في احتفالاتكم ومهرجاناتكم، هل هؤلاء هم أنفسهم أم غيرهم؟ نعم بعض منهم خرجوا لكم؛ لأنهم كانوا مرغمين على أمرهم عند تجميعهم من مقار أعمالهم، أو مصانعهم، أو مدارسهم. أقول: إنه حتى من خرجوا لكم باقتناع واحترام لما قدّمتموه للبلد فإنه نتاج لاستمراركم في الحكم، وتغاضيكُم عن الممارسات الخاطئة والسرقات والنهب لأموال الشعب، بدلاً من التصرف في برامج تنمية تمكّن الشباب من العمل أصبحت خارج حسابات أعوانكم وأقاربكم ومسئوليكُم. من هنا يا أصحاب الفخامة، ومع استمرار الإهمال والإجحاف، والبعد عن التساوي أمام القانون مع هذه الأفعال بدأ الناس شيئاً فشيئاً ينسون ما قمتُم به من أجلهم؛ لأن الإساءة لهم زادت، وضلّل باللون الأسود كل الألوان الزاهية القديمة التي تتغنى بها أبواقكم الإعلامية، وملّها ناسكم إلى درجة من الاستيئاس واليأس والغيط الذي شيئاً فشيئاً تحول تدريجياً إلى بركان من الحقد جاهز للانفجار في أي لحظة.

أمامنا اليوم تجارب واقعية تحدث على الساحة العربية تفجّر فيها
البركان الشعبي ليقف وقفة جادة ضد الظلم والاستبداد بالسلطة
والفساد المستشري ، ولكن لفت انتباهي شيء مهم هو السبب الرئيس
الذي جعلني أكتب هذه السطور ، خاصة أنه كان لي نصيب حضور
بعض من اجتماعات القمة العربية ، وسمعت ورأيت مستوى الحوار
والنقاش بينكم في الجلسات المغلقة !

الشيء اللافت للانتباه والمهم وأذكركم به هو وقوف الدول
المتقدمة ، والتي تعتمدون عليها ضد من سقط منكم ، وأحدّد هنا
بوضوح موقف سويسرا من تجميد أموال الرئيس التونسي السابق
وعائلته ، والحجز على طائرة تملكها شركة ترجع لأحد أفراد أسرته
موجودة في جنيف ، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي لاتخاذ نفس القرار
لأموال الرئيس وعائلته ، فأعوانه في أوروبا ، ومراقبة فرنسا مراقبة
دقيقة لأموالهم فيها ، وتكليف لجنة لحصرها . . هذه الإجراءات يا
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي من حكام ومستولين معهم
وأسرهم وأقاربهم جعلتني أتوجه إليكم بكل أمانة بالنقاط التالية :

واضح أن الدول الغربية والمنظمات الدولية المختلفة عندما تدور
الدوائر ، وتفقدون مواقعكم بالتغير الشعبي ، أو بالموت الطبيعي لن
تنعموا لا أنتم ، ولا أسرکم ، ولا مسئولوكم بما تم نهبه من أموال
الشعب ، خاصة عندما تكون الأمور لا مجال فيها للشك عندما تشتري

ابنة حاكم قصر ٣٧ مليون يورو ، أو ابنة نخت بـ ٧ مليون يورو .
بالتالي فإن العالم اليوم بمنظّماته الأهلية ، وسياسات حكوماته في
الدول المتقدمة لن يسمح بذلك ، وستعود هذه الأموال إلى مُلاكها
الأصليين من خلال ترجيعها لخزائن الدول ؛ لتقام بها مشاريع تنمية
لصالح الناس في الدولة .

وما دام الأمر كذلك فلماذا لا تقومون بدور يكتبه لكم التاريخ
بإرجاع الحق إلى أصحابه وفَقًّا لخطوات سريعة محددة بالإمكان ترتيبها
وفقا لما يلي :

أولاً : عقد اجتماع مغلق يقوم به كل زعيم عربي مع رؤساء أكبر
الشركات العاملة في بلاده ، ويطمئنهم على استمرارية عملهم
مقابل إبلاغه بمن تحصل على رشاوى وعمولات منهم ، ومن ثم
اتخاذ ما يلزم من ترجيع هذه الأموال .

ثانياً : الإشراف المباشر على رفع دعاوى ضد كل من ظهرت عليه
مظاهر الغنى الفاحش من أفراد أسركم والمقررين والمسؤولين
حواليكم ، وإبلاغ المنظمات الدولية والبنوك في كل أنحاء العالم
بهذه الدعاوى ، والطلب من القضاة في سويسرا وألمانيا وفرنسا
وإيطاليا وغيرها بالتعميم على البنوك لمعرفة أرصدهم ، والطلب
بالتحفُّظ عليها تمهيداً لإعادتها إلى خزينة الشعب .

ثالثاً : النظر بجديّة في كل القضايا الاجتماعية التي يواجهها مواطنوكم، والعمل على اختيار المتخصصين الشرفاء لمعالجة هذه القضايا، وضخ الأموال اللازمة لتحسين الظروف الحياتية للناس .

رابعاً : العمل على تعزيز الحريات، واحترام حقوق الإنسان، والابتعاد عن الحجر الفكري ؛ لأن الفكر الآن بالوسائل التقنية الحديثه لا يمكن الحجر عليه، وبالتالي فإن منح الحريات للناس ؛ ومنها حرية التعبير ، ستكون ضمانه مهمة لرقابة الشعب لماله ، وحسن تصرف المسؤولين فيه (الحريات هنا الحريات المنضبطة الملتمزة التي لا تمس خواص الآخرين ، ولا تعتدى على حرياتهم)

خامساً : إعادة الثقة للمواطن ، وترسيخ الثقة المتبادلة بين الإدارة المحلية والمركزية والمواطن ، بعكس ما يحدث الآن، فكل مواطن في تقديمه لأي ورقة لأي إدارة يُنظر إليه بالشك والريبة ، والعكس صحيح نتاج للوعود الزائفة ، وغياب النظام ، فقد فقد المواطن ثقته في إدارته .

الفرصة متاحة لكم جميعاً للإصلاح الصادق ، والحديث مع ناسكم بصراحة ، وإيقاف الكذب على الناس ، وإظهار حسن النوايا ؛ لأنه ليس لكم حام بعد الله إلا شعوبكم ، قفوا معهم ، ولا تأخذكم مظاهر الزيف الكاذبة ، ونحوا الألقاب ، وتواضعوا لشعوبكم ؛ لأن الواقع أمامكم اليوم أنه ينفعكم الحليف الخارجي ، مهما كانت قوته ، ليس لكم إلا ناسكم وشعوبكم ، والله على ما أقول شهيد .

العاجزون... المرعوبون

تابعتُ بقلق شديد الوسائل المنظمة التي تتبعها بعض من الأجهزة الرسمية في مهاجمة المواقع الإلكترونية، صحيح أن بعض المواقع الإلكترونية في بعض الدول العربية، خاصة المعارضة منها تجاوزت حدود اللياقة والحياسة والأصول في الكتابة والنقد، بل تجاوزت إلى فبركة الأكاذيب، وتركيب الصور من خلال مقولة "إلّي تربح بيه ألعب بيه" ورغم ذلك فإن استعمال الإدارات الرسمية لأي دولة عملاً من أعمال القرصنة، والاتفاق مع بعض الخبراء الأجانب من أجل ضرب هذه المواقع التي تقلق أنظمتهم دليل على أنهم منزعجون منها، بل إنهم خائفون منها، وأكثر من ذلك أن هذه المواقع بدأ يظهر للنظام الرسمي أنها بدأت تؤثر في الشباب .

وبصرف النظر عن أية حجة مهما كانت فأنا أرى أن الاتجاه نحو مهاجمة المواقع الإلكترونية شيء مخز ومتخلف؛ لأنه يعني أن من يقوم بذلك ليس لديه الحجة القوية المقنعة التي يستطيع من خلالها التصدي لما يكتب في هذه المواقع وتفنيده، وتقديم الرأي الآخر ليتمكن القارئ تدريجياً من معرفة الحقيقة .

الشيء الآخر المهم هو أن الهجوم على هذه المواقع سيوقفها فترة زمنية معينة، ولكنها ستعود حتماً حتى وإن نجح المهاجمون في التدمير،

فإن هذه المواقع من خلال الشركات المتخصصة التي تؤجر منها تقوم في كل يوم بإجراء احترازي بتخزين كل المادة الخاصة بالموقع ، وبمجرد فتح الموقع الجديد تضاف إليه المواد القديمة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن العلوم الإلكترونية تطورت ، ففي كل يوم يظهر الجديد من أنظمة الحماية ، وكذلك يتم التوصل إلى أنظمة اختراق جديدة ، وفي بعض الأحيان نفس الشركات التي تنتج أنظمة الحماية ثم تسربها لمحترفي الاختراق ، وهي رابحة على كل حال .

لكن الشيء المؤسف أن هذه الأموال التي تُصرف لتأجير خبراء التخريب الإلكتروني أصبحت تزداد تسعيرتها ، والمتخلفون يدفعون لمحاربة المواقع الثقافية والسياسية المعارضة لأنظمتهم ، ولا يدفعون من أجل تخريب المواقع الصهيونية ، والمواقع المعادية للإسلام والعروبة ، وهي كثيرة ؛ ومنها التبشيرية ، بل الأدهى والأمر من ذلك أنك تجد في هذه البلدان إمكانية كبيرة لمشاهدة كل المواقع التي تتعاطى مع الممارسات الجنسية ، ومواقع الإباحية التي تدعوا للانحراف والرذيلة .

حتمًا إن فاقد الشيء لا يعطيه ، وبالتالي فإن من يكلفوا بالقيام بهذه المهمات يعلمون علم اليقين أنهم لا يمكن لهم أن يتغلبوا على الفكر الانساني المبدع ، وأن الموقع الذي يتضرر في نفس اللحظة يستطيع أن يفتح صفحة مؤقتة في المواقع العامة مثل : الفيس بوك ، والتويتر .

الموضوع الآخر الذي شدني وكثيراً ما أقدمت عليه السلطات في الدول العربية التي قامت بها الثورات الشعبية الشبابية من إغلاق جميع

الاتصالات النت والرسائل والموبايلات اعتقاداً منهم أنهم يستطيعون أن يمنعوا نشر ما سيقومون به ، ومن يفعل ذلك لا أستطيع أن أطلق عليه إلا صفة المجرم ؛ لأن هذا الفعل يذكرنا عندما نشاهد في الأفلام للصوص يرغبون في مهاجمة بيت ما ، فيقطعون وصلة الهاتف ؛ لكي لا يستنجد صاحب البيت بالآخرين ، ويطلب الحماية ، بالتالي فهذا يعني أن من يقطع الاتصالات على مواطنيه حتماً فإنه يخطط لضربهم ، وإيقاع أقصى الشرور بهم . وأقول لهؤلاء أن الاتصالات أصبحت حقاً من الحقوق الإنسانية ، حيث أهمية التواصل الاجتماعي عن طريقها ، ومنعه أصبح ضرباً من ضروب المستحيل ، وأسلوباً أقل ما يوصف به أنه غبي ؛ لأنه من ثاني يوم أعلنت جوجل عن إمكانية التواصل بطريقة حديثة ، كما أن الذين يمنعون وسائل الإعلام والاتصالات والموبايلات أقول لهم إن جوجل إرث يمكن له أن ينقل مباشرة الأحداث التي تدور في شوارعكم إذا سمحت الإدارة الأمريكية لهم بذلك ، كما أن وجود سفارات وقنصليات لديكم ستنتشر فوراً أخباركم بوسائلها الخاصة .

حكّموا العقل ، وتعاملوا مع ناسكم بالحسنى ، ولا للعنف بجميع أشكاله وألوانه .

obeikandi.com

جنون العقل

أنعم ربنا سبحانه وتعالى علينا بميزة العقل التي بموجبها فرق بيننا وبين الحيوان وغير ذلك من الكائنات الحية في هذا الكون، ولكننا للأسف الشديد أسأنا في أحوال ومواقف كثيرة حسن استخدامه، وجعلنا منه أداة فاعلة تحيك بدقة المؤامرات، وتغتال الأخلاق، وتهدم البنيان السلوكي للمجتمعات العربية الإسلامية.

هذه العقول التي سَخَرَتْ عبقريتها في التفتن في إيذاء الآخرين، وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية، وأصبحت تمارس الأمر بالتخريب والتعذيب والاعتقال بمجرد الشك غير المبني على حقائق دامغة غير متبهن للآية الكريمة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾ (سورة الحجرات).

إن ما دفعني للتفكير والكتابة في هذا الموضوع رواية حقيقية لشاب في مقتبل العمر له صديق ضاقت به الدنيا، فأصبح يتاجر بالمخدرات، وبعمله هذا أثر على أسرته وأصدقائه، فابتعدوا عنه إلا صاحبنا الذي استمر يلتقى به أملاً أن يستطيع أن يهديه إلى طريق الخير، وينقذه من

هذا العمل . . وذات يوم كان صاحبنا في منزله فدقَّ جرس الباب فإذا بصديقه يدخل عليه متخوفاً؛ لأن الشرطة تلاحقه، وبعد دخوله تركه صاحب البيت في الصالون بعد أن هدأً من روعه، ودخل لكي يحضر له بعض الطعام، وأثناء ذلك فتح الضيف الدرج الذي بجواره في الصالون، فوجد جواز سفر صاحب البيت، فبسرة فائقة برمج عقله الشرير له أن يأخذ الجواز ليسافر به من خلال الحدود البرية بعد أن يغيّر الصورة، وفعلاً هذا ما تم، وقام عن طريق شخص متخصص يعرفه بتغيير الصورة والختم الضاغط، وسافر إلى البلد المجاور براً باسم صديقه؛ لأنه يعلم أن اسمه مطلوب القبض عليه، وتشاء الأقدار الإلهية أن تُروى هذه القصة بعد شهر من سفره من قبل أخيه أمام أحد ضباط الأمن، ولكن الرواية نُقلت على أساس الوفاء والصدقة، وأن صاحبنا لإنقاذ صديقه تاجر المخدرات منحه جوازه، وغير له الصورة ليسافر به . . عموماً القصة لا تهمنا كثيراً في مقدمتها، ولكن ما حدث بعد ذلك من قبض واعتقال لصاحب الرواية البريء، وتم وضعه في السجن دون تحقيق ومحاكمة، واستمر اعتقاله ٥ سنوات؛ لأنه حدث لبس، وقُبضَ عليه، ونُقلَ مع معتقلين سياسيين. المهم أن أخانا مضى ٥ سنوات معتقلاً، حتى اعترف المسافر، وهنا تم الاكتشاف - وبعد البحث - أن أخانا سجن في مكان خطأ، وأُخلي سبيله، ورفع الآن قضية تعويض بعد أن منحتة إحدى المؤسسات الحقوقية بعض الوثائق التي تثبت صحة هذه المعلومات،

وعلمت فيما بعد أن المحكمة حكمت له بمبلغ تعويض ، ولكن إدارات الدولة طعنت أمام الاستئناف ، والذي بدوره أيد الحكم ، ولكنه رغم مضي عام ونصف على الحكم لم يستلم تعويضه حتى كتابة هذه السطور . .

هذه الرواية تؤكد لنا بالشكل الواقعي كيف أن الانسان يستعمل العقل في الإتيان بأفعال تضر بالآخرين ، وبالتالي فإن هؤلاء ذوي عقول مصابة بلوثة رغم ذكائها وعبقريتها التي تفننت في إيذاء الآخرين .

بالتالي فهو جنون يفرع العقل السليم ، فمسئولية من؟ هل هي مسؤولية التنشئة الاجتماعية أم التربية المؤسساتية أم الثقافة المجتمعية ، أم كل هذه العوامل مجملها باعتبارها المكون الأساسي لتربية العقل ونموه .

القاهرة ٢٠١٠\١٢\٧

obeikandi.com

أكبر عمليات نصب في التاريخ

النصب عملية من عمليات الفساد المخطط لها التي يتم من خلالها الضحك على الأفراد وسرقتهم، والاستيلاء على مقدراتهم المادية بأساليب مبتكرة من الخداع . . ونحن صغار كنا نتابع أفلام إسماعيل ياسين عندما يروي لنا كاتب الفلم كيف يتم النصب على مثلنا الكوميدي في دوره الصعيدي من قبل أولاد المدينة، ويبيعون له ميدان العتبة، وهو من أقدم وأشهر الميادين بالقاهرة، وبالتالي يفقدونه تحوشة عمره وعمر أسرته التي جاء بها إلى المدينة لشراء بعض لوازمهم في الصعيد . . هذه الروايات رغم أنها في الطرفة والفكاهة، وأنها كانت في الستينيات، لكن ما يدور الآن في كواليس فنادقنا الجديدة، ومع الأجانب الذين يأتون إلى بلادنا بغرض المتاجرة، وتحقيق الأرباح من وراء مقدرات هذا الوطن البكر في نشاطه الاقتصادي الذي تديره إدارات غير مستقرة التشريعات متقلبة المزاج، وبالتالي تكثر فيها الثغرات التي أصبحت مرتعاً خصباً للنصابين وطنيين وعرب وأجانب .

الحقيقة أن النصب والتحايل أصبح سمة من سمات (البنزس) في بلادنا، وأصبحت سُمعتنا أمام رجال الأعمال في الدول العربية

والأجنبية سيئة للغاية لدرجة أن بعض الشركات التي تتعامل بأساليب منظّمة أخلاقية ترفض الدخول في مشاريع أو أعمال عندنا . . وكم كنت أحرَجَ عمّا يروي لي رجل أعمال عربي أو أجنبي ما حدث له عندما حضر إلى بلادنا ليعرض عمله وإنتاجه، ويحاول أن يتعامل مع رجال أعمال وطنيين، أو مؤسسات وشركات عامة تعمل في مجال تخصصه، وكيف يتم الاتصال به في غرفته يعرضون عليه تمكينه من مقابلة الأمين بعشرة آلاف دولار، وقد لا يمتُّون بصلة بهذا الأمين، ولكنهم يعرفون أحد أطقم مكتبه، ويدفع الأجنبي، وتتم المقابلة، وأحياناً لا يتحصَّلَ على ما يطلبه، وكم من رجال أعمال عرب جاءوا إلى البلاد، ووجدوا أناساً أبلغوهم أنهم من أسرة فلان، ويقربون لعلان، وأنهم لا يستطيعون العمل في البلاد إلا من خلال إنشاء تشاركية، وأن التشاركية لا يكونون شركاء فيها، ويقومون بإصدار التشاركية باسمهم كمواطنين، ويعملون عقداً خارجياً بينهم وبين المستثمر، ويقوم أخونا بتحويل الأموال، ثم يكتشف أنه نُصِبَ عليه . كثير من هذه الروايات والأكثر منها قلقاً ونصباً هو ما يدور في المشروعات الكبرى، حيث يطلب هؤلاء النصابون سواء كانوا يعملون في وحدة من وحدات الإدارة الوطنية، أو سماسرة مسخرون من قبل بعض من المسؤولين يطلبون عملات لا تصدق على الإطلاق، حيث لا يكتفون بالنسبة المعتادة في مثل هذه الحالات بالدول التي تبيع السمسة والعمولات، وهى ما بين ١ إلى ٥٪، بل هم يحدّدون كم قيمة المشروع: مائة مليون طيب قدموا لنا بمائتي مليون تنفذون بالمائة

والمائة الأخرى لنا . وكان هذا الأمر - إلى وقت قريب مضى - يتم بشكل سري ، وعن طريق أحد العرب من الدول المجاورة ، أو محامي ألماني ، أو سويسري ، أو فرنسي ، أو إيطالي ، ولكنه الآن أصبح مفضوحاً بشكل مقررّ وضع سمعة بلادنا في التعاملات التجارية والاستثمارية سيئاً للغاية . وانتقل من الكبار للصغار ، وأصبح النصب عند الصغار في المدن والقرى سمة من سمات العصر الذي تمر به بلادنا ، وبالتالي فإن ما يدور عندنا هو بحق أكبر عملية نصب في العالم ، والسؤال هل أجهزتنا الأمنية العظيمة والرقابية تعلم بهذه التفاصيل ، أم لا ، أم هي متورطة!! حقيقة إن الأمر يحتاج إلى معالجة ؛ لأن الأموال الآن لا أحد يعرف حجمها التي نصب علينا فيها ، وهي حق لشعبنا وناسنا ، والأهم كيف نستردها ، وأنا أعتقد أنه إذا كانت هناك نية صادقة لذلك فالأمر ميسر ، وبالإمكان التفاوض فيه مع الدول التي في بنوكها هذه الأموال ، ومع الأفراد النصابين أنفسهم ، فأنا عندي أفضل أن يرجع هؤلاء الأموال ، ويقيمون بها تحت أي مسمى مشاريع يعمل بها شبابنا من أن يهربوا هم والأموال . إن البذخ الذي يعيش فيه أبناء هؤلاء الذين نصبوا علينا من وطنيين وأجانب في أوروبا وصل إلى الحد الذي أهدى فيه أحد أبناء هؤلاء سيارة فرارى لصديقه الروسي في عيد ميلاده من أموال ناسنا في أبو سليم والماجوري والقاهرة بسببها . . وللحديث بقية .

جنيف ٢٠١٠\١٢\٣

obeikandi.com

نحن إلى أين مرة أخرى!

عندما قرأت مداخلة أحد القراء على مقال لي نشر في الموقع المميز "الجيل" بعنوان "لصالح من ذلك"، المقال الذي كان يدور حول التفجيرات التي تمت في الإسكندرية، وما نتج عنها من آثار سلبية زادت من إشعال الفتنة بين الأقباط والمسلمين في مصر.. المداخلة جاءت في شكل طلب لإيضاح وضعنا العربي والليبي؛ هل يسير في الطريق الصحيح، أم أنه يسير نحو زيادة التخلف بالمقارنة بالعالم الآخر؟ وسجل كاتب التعليق اسم مرسل التعليق بطالبات دراسات عليا لبييات .

وبصرف النظر أن كانت المداخلة تمثل نفسها، أو مجموعة من طالبات الدراسات العليا كما قالت فإن الموضوع استهواني رغم أنني كتبت فيه سابقاً تحت عناوين كثيرة؛ منها "نحن إلى أين"، ومنها "العرب وتكنولوجيا العصر والعولمة"، و"العرب والممارسات الخاطئة"، وغير ذلك من المواضيع، وبالمناسبة فقد قرأت المداخلة، وأنا أعدُّ تقريراً وعرضاً سأشارك فيه بمؤتمر ستنظمه جامعة الزقازيق بمصر خلال شهر مارس ٢٠١١ حول البحث العلمي في الوطن العربي، وورقتي ستكون بعنوان أزمة البحث العلمي في الوطن

العربي . . ولتقارب ما تطلبه المتداخلة مع ما أعد فيه للمؤتمر إلى حد ما في بعض الجوانب ، فإني رأيت الاهتمام بهذا الطلب ، وتقديم ما يمكن أن أقدمه من اجتهاد أرجو من الله العلي القدير أن أكون صائباً فيه . . حقيقة إن الأمر مزعج إلى حد كبير ، فمعظم أقطارنا العربية إلا القليل منها لا يهتم بالبحث العلمي كوسيلة مهمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع باستثناء بعض مما تقوم به قطر والإمارات ، وبعض من أصحاب القطاع الخاص في هاتين الدولتين ، بالإضافة إلى التجربة القيّمة التي تقوم بها شركة عبد اللطيف جميل في السعودية في دعم البحث العلمي في مجالات تخصصاتها ، وهذا الفعل هو في الواقع ما تقوم به شركات القطاع الخاص في أوروبا وأمريكا .

عموماً الواقع العربي مؤلم من ناحية التعاون فيما بين الدول العربية ، والعمل العربي المشترك من أسوأ أشكال العمل المشترك بين الدول في العالم ، وقد كتبت في هذا الموضوع بعنوان " العمل العربي المشترك . . الواقع المؤلم " من ٤ أجزاء نُشرَ في العام ما قبل الماضي ، ونُشرَ أيضاً في كتابي " نحن في عيون التاريخ " ، هذا من حيث العمل المشترك ، فنحن مجموعة دويلات كلُّ منا يرغب نظامه وحاكمه أن يستمر على كرسيه مهما كلفه الأمر . . وإن وصل ذلك لقتل وتشريد أبناء أمته ، وعدم احترام آدميتهم وحقوقهم ، وإجبارهم على حياة الذل والمهانة ، واعتبار البلاد عزبة كبيرة ملكه وملك أسرته وقبيلته ،

والشعب هم عبيد يجب أن يطيعوه في كل شيء ، فنحن لدينا مجموعة حكام تنطبق على البعض منهم كل صفات فرعون الطاغية الجبار ، وهنا أتمنى من هؤلاء أن يتعظوا مما حصل لفرعون ، ويأخذونه عبرة .

نحن متأخرون كثيراً في التعليم والتأهيل والتدريب ، ونحارب الثقافة ، ومما من لا يزال في زمن الإنترنت يمنع دخول الكتب والصحف ، ويعيق حرية الرأي والتعبير ، وفي جانب الاهتمام بالإنسان ، وتقدير الرعاية الصحية الأساسية له من أجل مكافحة المرض لا يزال بعض من دولنا تعاني قصوراً كبيراً في هذا المجال ، وبمنظرة أخرى ثاقبة انتشر فيها الفساد ، وأصبحت دولنا وفُتاً للتقارير العالمية الأكثر فساداً ، وهذا بطبيعة الحال أثر كثيراً على عدالة وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع ، وسرق الحذاق والمقربون أموال الأمة ، وبالتالي ازداد الفقير فقراً . من هنا نرى أن الثالوث القاهرة للتقدم ، والمعيق له وهو الجهل والفقر والمرض متوافر والحمد لله كثيراً في منطقتنا العربية !

والأهم من هذا وذاك فإن ابتعادنا عن السلوك الأخلاقي الإسلامي في المعاملات بين بعضنا البعض ، وعدم مراعاة ذلك في المعاملات الاقتصادية والاجتماعية ، وانتشار الكذب والتزيف والحسد والحقد بيننا أدّى بنا إلى أن ننظر إلى المجتمعات المتقدمة على أنها مجتمعات أخلاقية لا يعرفون الكذب ، ويتعاملون بين بعضهم البعض بالثقة ،

ونسينا أن هذه الأساليب السلوكية هي لنا ، وأخذوها منا في زمن نهضتنا الإسلامية .

كيف ستتقدم ونحن على هذا الحال؟ كيف ستتقدم حتى نسلك طريق التنمية الصحيحة ونحن فقدنا الثقة بيننا وبين حكامنا وإدارتنا الرسمية؟ حتماً إن كثيراً من دولنا بدأت تتأخر ولا تتقدم، فالبنظر إلى العراق أمس واليوم، والسودان أمس واليوم، والصومال، واليمن، ونحن في ليبيا نشاهد كل يوم تدهوراً في الإدارة، وزيادة في انتشار الفساد، وانعدام التخطيط العلمي في برامج التنمية، وخلق فرص عمل حقيقية للشباب وفقاً لخطة محددة مدروسة تحد من زيادة الهوية بين مخرجات التعليم والتدريب المهن واحتياجات سوق العمل .

منظمة العمل الدولية تقول : إن العشرين عاماً القادمة منطقتنا العربية ستكون أسوأ المناطق في عدد العاطلين عن العمل ، ومنظمة الشفافية تضع العديد من دولنا في خانة الدول الأكثر فساداً، وما ننفقه في الوطن العربي بالكامل عن الدراسات والبحث العلمي الذي يفيد المجتمع في كل المجالات لا يساوي ما تصرفه إسرائيل على البحث العلمي فيها .

ولقد تطرقت في مقال " نحن إلى أين " إلى بعض من معاناتنا، أورد منها :

نحن إلى أين . . في كل يوم . . وفي كل مكان ترى بأم عينيك تجاوزات وأخطاءً ، وتعدياً على حقوق الآخرين بشكل أو بآخر ، ومع الأسف اختفت من قاموس حياتنا تعابير الاعتذار عندما تقع في الخطأ .

حقيقة أن السكوت عن الخطأ قد يصل إلى نفس مستوى الوقوع فيه ، ولكن علينا دائماً أن ننصح ، ونواجه الأخطاء بمعالجات تنبع من الحرص على عدم تكرار الخطأ ، وأيضاً الحرص على آدمية الإنسان عامة ، علاوة على المخطئ أيضاً ؛ لأن هدف الإصلاح دائماً جوهره أن تعالج المنحرفين ، لا أن تنتقم منهم ، وتحولهم إلى أعداء للمجتمع .

إن كسب الجميع تحت مظلة الحق والأمر بالمعروف هو قمة أخلاقيات مواجهة وسبل معالجة الأخطاء ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة .

واستطرد أيضاً :

نحن جميعاً نعلم أن هناك ظروفًا استثنائية تسبب حدوث بعض التجاوزات ، لكننا نناشد ونطالب بضرورة أن يكون هناك أسلوب حضاري في التعامل مع الناس عند حدوث مثل هذه الطوارئ ، أسلوب أخلاقي نابع من تعاليم ديننا الحنيف وسنة وسلوك نبينا سيدنا محمد (ﷺ) ، وهو أسلوب اشتهرنا به- نحن العرب- عندما كنا خير أمة أخرجت للناس .

الحديث قد يطول عن التجاوزات التي تحدث في السوق، والشارع، والمطارات، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمواطن للأسف صامت لا يواجه! هل هو الخوف، أم ماذا؟

علينا أن نبدأ ثورة اجتماعية إصلاحية ضد كل التصرفات السلبية في حياتنا اليومية، علينا أن نواجه الموظف عندما يفضل مواطناً على مواطن لمعرفة مسبقة أو وساطة مقبلة، وألا نتحرّج من مواجهة من يعتدي على حقنا وأولوياتنا بالتقدم في أي طابور كان في أي مرفق كان لأي أحد كان.

أن نعترض- بأدب- على التعاملات في الشارع التي بها تمييز من قبل من يؤدون الخدمة الضبطية في الشارع العام، ولنا ألا نخجل في مواجهة أي هدر لكرامتنا، أو أي تجاوز لأصول التعامل معنا.

أرى أن أسلوب المواجهة المؤدبة الناصحة الملتزمة المستخدمة للحق وفقاً للقانون، وبأسلوب راق ومؤدب غير متشنج سيحقق لنا المراد، ولتؤمن فئة منا بذلك، وتبادر طوعية منها بمواجهة انحرافات الشارع والأماكن العامة. . بهذا الأسلوب الحضاري سنعيد للمجتمع كرامته وللشارع انضباطه.

وقد نبدأ بصورة أكثر فاعلية في تحسُّس الطريق الصحيح الذي سيمكّننا من عبور التخلف الذي نحن فيه إلى بداية الطريق الصحيح نحو التنمية، وتحقيق الآمال المنشودة لأفراد وأسر وجماعات مجتمعاتنا. . وكل ذلك لن يتم إلا باحترام آدمية الإنسان، وصون حقوقه الأساسية، وتوفير حاجاته الضرورية.

حان الوقت ... لعصر احترام الشعوب

إن الفساد والاستبداد دائماً ما يخرج من رحمهما العوز والفقر والظلم، وانعدام العدل بين الناس، مما يزيد الشعور بالغضب من جانب كل من يتعرضون له، وإن المعيشة الضنك تؤدي بالناس إلى عدم الاستقرار في معيشتهم؛ لأنهم يعانون فيها كافة أشكال العلاقات الظالمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإن التاريخ الإنساني دائماً ما يقدم لنا مؤشرات حقيقية لانتفاضات إنسانية ضد هذه الأشكال المتعددة من المفاسد الحياتية في المجتمعات منذ بدء الخليقة، فما قام به الرسل والأنبياء، وما قدموه من رسالات خير وعدل ومساواة، كان أعظمها وأرقاها بدون شك- رسالة نبينا الكريم محمد (ﷺ).

ورغم أن المولى عز وجل قدّم من خلال الكتب والرسالات السماوية، بصفة عامة، والإسلام وشريعته السمحة، بصفة خاصة، حلولاً كثيرة لكل ما يتعرض له الإنسان من ممارسات خاطئة من قبل الحكام الظالمين، ونظّم للإنسان علاقاته بربه وبالأخرين، أقارب وغيرهم، فشرّع السلوكيات التي تحمي الفرد من كافة أشكال الظلم والاستبداد، بل نبّه وحضّ بشكل مباشر وواضح على حفظ كرامة

الإنسان وحقوقه ومبادئ العدل والمساواة في الحكم بين الناس ، وفصل شئون حياتهم ، وعلى الرغم من كل ذلك فإن العديد من الحكام في العالم بصفة عامة ، والوطن العربي بصفة خاصة مارسوا ، وما زالوا يمارسون أبشع أشكال الاستبداد ضد شعوبهم ، وقد ساهم في ذلك ازدياد أعداد بطانتهم والمتفعين منهم ، سواء من أسرهم أو من خارج تلك الأسر الحاكمة ، وهم المقربون من دوائر السلطة ، والذين تربطهم علاقات سياسية واقتصادية بالحاكم وأسرته .

ونتيجة لذلك انتشر الفساد ، وعمَّ الاضطهاد ، وأصبحت مظاهر الحياة المتشعبة بالعوز والفقر سمة من سمات المجتمعات العربية ، وبحكم القبضة الأمنية الرهيبة أشيع الخوف من التصفيات الجسدية ، وما يمارس من عنف وتعذيب ضد المخالفين ، أشيع الخوف في نفوس الناس إلى درجة أن عمَّ الشعور بالخنوع ، وبأنه لا يمكن لهذه الشعوب أن تثور على جلادها أبداً .

وأذكر مرحلة اليأس هذه عندما تابعت حلقة من حلقات أحد البرامج السياسية قبل ثورة الشعب التونسي البطل ، وتحدث فيها الضيوف بمرارة عن فقدانهم الأمل في أن تتحرك الشعوب ، سواء الشعب التونسي أو المصري أو الليبي ، وتناولوا بالتحديد معاناة هذه الشعوب العربية الثلاثة بالتفصيل .

وخلاصة ما توصلوا إليه أنهم فقدوا الأمل في انتفاضة هذه الشعوب ، وكانت المفاجأة التي فجرها الشعب التونسي بثورته الرائدة في ١٤ يناير ، وانتصر على الطاغية المستبد ، وأعقبه بعد ذلك ثورة الشعب المصري البطل في ٢٥ يناير ، حيث قادت الجماهير ثورة شعبية عارمة استطاعت أن تطيح بنظام مبارك ، وتحقق للشعب المصري انتصاره وإرادته الحرة في يوم ١١ فبراير ، وفي ١٧ فبراير انطلقت الشرارة الأولى للثورة الشعبية الليبية من مدينة بنغازي .

ومن الممكن أن نقول : إن الأسباب المحرّكة لهذه الثورات قد تشابهت ، وتطابقت أحياناً في هذه الأقطار العربية ، وفي غيرها مثل ثورة اليمن وسوريا ، لكن هذا التطابق ليس فقط في مسببات الثورات ، بل أيضاً في مضمون ومنهجية الحكم المستبد ، وإن اختلف الأشخاص ، فالمضمون واحد ، فهذه الشعوب ثارت ضد انتشار الفساد المالي والإداري والسياسي ، وفقدان الشعوب لكرامتها ، وأبسط حقوقها الإنسانية في التعبير عن رأيها ، وكذلك فقدانها لكل عوامل وأسس الحياة الكريمة للمواطن على أرضه ، بل وانتشار الفقر والعوز ، والقمع ضد كل من يقول كلمة حق أو يطالب بحقه . كل هذا التشابه في مضمون سدة الحكم هو الذي خلق بطبيعة الحال التطابق التام في أسباب وعوامل انتفاضة هذه الشعوب .

ومع كل هذا التطابق فإننا في ليبيا أمام حالة نوعية في بلد حباه الله بثروة نفطية هائلة ، وعدد قليل نسبياً من السكان مقارنة بأعداد سكان الأقطار العربية الأخرى الثائرة ، مما أدى لشعور الشعب الليبي بالغيظ لما يشاهده ويسمعه ، خاصة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة يعلم الناس فيها ما يجري في أبعد البلاد ، فنظر المواطن الليبي حوله فلم يجد ضرورات الحياة ، فأبناؤه لا يتعلمون تعليماً جيداً ، بل إنه يحتاج إلى بيع ما يملك من أجل أن يعالج في دول الجوار الشقيقة ، وأبناؤه لا يحصلون على العمل اللائق الكريم ، بينما أبناء الأسرة الحاكمة وبطانتهم يسرفون في إنفاق أموال الشعب على حفلاتهم وسهراتهم ، وينثرون الدولارات يميناً وشمالاً على الغانيات بالملايين .

بالإضافة إلى ذلك حالة القمع الإرهابي الكبير الذي تمارسه أجهزة النظام الأمنية ، ولجانه الثورية ضد الشعب ، وإذا كانت الشرارة قد بدأت من مدينة بنغازي ومدن الشرق الليبي فلذلك أسبابه ومبرراته ، ومن الواجب علينا أمام القارئ العربي أن نوضحها في الآتي :

أولاً : تم في الثمانينيات شنق شباب بنغازي الذي عبر عن رأي مخالف لسياسات القذافي في الميادين العامة والملاعب الرياضية ، والتمثيل بجثثهم .

ثانياً : كانت الانتفاضات مستمرة في مدن الشرق من طبرق مروراً بدرنة والبيضاء والمرج ، وكل قرى الجبل الأخضر وبنغازي ؛ مما حدا بالنظام إلى مواجهتها بالقوة ، مما أدى إلى سقوط الشهداء .

ثالثاً : في بنغازي تم هدم ضريح المجاهد عمر المختار ، وتم نقل رفاته لمكان شنته بصحراء منطقة سلوق جنوب غرب بنغازي ؛ لينسأه الزوار ، وحتى يتم وضع الزهور فقط على قبر والد الزعيم الأوحـد، بدلا من قبر شيخ الشهداء عمر المختار ، وكنت قد تناولت هذا الموضوع في عام ٢٠٠٩ في مقال نُشر بعنوان " ساحنا يا سي عمر " .

رابعاً : نظراً لاعتراض شباب النادي الأهلي الرياضي الثقافي الاجتماعي في بنغازي على سياسة أحد أبناء القائد الظالم من قيامه بإغراء الرياضيين بالمال ، أو إرغامهم بالقوة على ترك النادي ، والانضمام لناديه بطرابلس ، مما أدى إلى نزول النادي للدرجة الثانية ، وخرج الشباب في مظاهرات عارمة ضد القذافي وأبنائه في عام ٢٠٠٤ ، كان الرد هدم النادي بملاعبه وصالاته الرياضية ومقره كمركز ثقافي اجتماعي رياضي .

خامساً : استشهاد الشباب الليبي في بنغازي في ١٧ فبراير ٢٠٠٦ عند خروجهم بمظاهرات يستنكرون فيها ما قامت به بعض الجهات في

الدانمارك من إساءة للرسول (ﷺ)، وتم مواجعتهم بقوة أدت إلى سقوط شهداء وجرحى .

سادساً : القتل العمد لـ ١٢٠٠ سجين في سجن بوسليم السياسي ، وكان ٨٠٪ منهم من بنغازي ، ولم يبلغ الأهالي بمقتلهم إلا في عام ٢٠١٠م ، مما أدى إلى تكوين مجموعة أسر شهداء سجن بوسليم ، وكلفوا مجموعة من المحامين لرفع قضية ضد النظام الذي ساومهم عدة مرات ، وبدأ الأهالي منذ عام ينظمون كل يوم سبت وقفة احتجاجية بميدان الشجرة في بنغازي يطالبون فيها بمعرفة الحقائق في استشهاد أبنائهم ومحاكمة قاتليهم ، إلى أن كان يوم ١٥ فبراير الماضي ، وتم إلقاء القبض على المحامي فتحي تربل رئيس هيئة دفاع المجموعة ، مما أدى إلى خروج أسر الشهداء في المساء للتظاهر ، وهكذا بدأت الشرارة التي مهّدت لها هؤلاء في مساء ١٥ ويوم ١٦ فبراير ، واندلعت المظاهرات الشعبية الكاملة في بنغازي والمدن الشرقية يوم ١٧ فبراير ، لكنها كالعادة وُجّهت باستعمال مفرط للقوة ، ثم توالى الثورة في الغرب بمصراتة والزاوية وزوارة ومدن وقرى الجبل الغربي وفي الجنوب بالكفرة والواحات .

بطبيعة الحال كما أشرت في السابق فإن الثورة الشعبية الليبية لها خاصية نوعية من حيث النواحي الاقتصادية الجيدة لدى الدولة الليبية ، فهي أيضاً لها خاصية أخرى فرضها النظام الظالم ، والتي

تتمثل في إلغاء القوات المسلحة الليبية ، وتفكيك الجيش الليبي واستبداله بما سُمِّيَ بـ " الشعب المسلح " عن طريق تعليم وتدريب كل الشباب الليبي في مراحل التعليم الثانوية والجامعية ، والاستدعاء لمدة شهر في كل عام بعد التخرج وبدء العمل ؛ ولهذا رأينا جميعاً أنه عندما فُرضَ على الشباب أن يتعامل مع السلاح للدفاع عن نفسه وعن ثورته تعامل معه باقتدار ؛ لأن القذافي دربه لكي يلغي الجيش ليحل الشعب المسلح بدلا منه منعاً لأي انقلابات ضده ؛ ولكن ها هو الشعب المسلح الآن يقود ثورته الشعبية .

إن ما حدث في ليبيا حقيقة شيء لا يمكن لإنسان عاقل أن يتخيله من حاكم ضد أبناء شعبه ؛ من سحق وقتل وتعذيب للرجال والنساء والأطفال ، ومحاصرة للمدن والقرى ، وهدم البنية التحتية ، وتسميم مياه الشرب ، وقطع الكهرباء ، ومنع معالجة الجرحى ، بل وصل الأمر إلى قتلهم ، ونش قبر الشهداء ، وحرق جثثهم ، والأشد جرمًا هو اغتصاب النساء والأطفال أمام أسرهم من قبل قوات أجنبية مرتزقة قوامها أكثر من ١٠ آلاف مقاتل جلبها النظام ، بالإضافة إلى بعض من الكتائب الأمنية الليبية منعومة الضمير .

كل ذلك حدث بالدليل والبرهان وموثق بالكامل ، من هنا لم يجد الشعب الليبي إلا اللجوء إلى المجتمع الدولي عن طريق الجامعة العربية للتدخل من أجل حماية المدنيين الليبيين من شر هذا الظالم

وزبانيته ومرتزقته ، وكان لنصرة المجتمع الدولي بقراري ١٩٧٠ و١٩٧٣ لمجلس الأمن ، وإسراع قوات التحالف في التنفيذ في الوقت المناسب الأثر الفعال في إنقاذ بنغازي من مذبحة تاريخية كادت تكون عاراً على العالم والمنطقة العربية بأسرها لو تمت .

ولابد أن نؤكد أن هذا التدخل السريع لم يأت - كما يعتقد البعض من غير الملمين بحقائق الأمور - طمعاً في ثروات ليبيا ؛ لأن الحقيقة أن الثروات النفطية في ليبيا وكافة الدول العربية ودول العالم الثالث تنظمها اتفاقات شراكة دولية تملك من خلالها الشركات متعددة الجنسيات والدول التي تتبعها نصيباً معيناً نظير قيامهم بالاستكشاف ، وهم شركاء يملكون نصف البترول بموجب هذه الاتفاقيات ، وبالتالي يملكون نصف الثروة النفطية في كل الدول التي كانت وما زالت غير قادرة على عمليات الاستكشاف .

أما السبب الرئيس وراء هذا الاهتمام والإسراع في تنفيذ الضربات الجوية ضد القذافي أنه مارس أعمالاً إرهابية ضد معظم الدول الأوربية وأمريكا ، ولم تنج من مؤامراته أية دولة من الدول ، ولذلك وجدوا في مناصرة الثورة الليبية سبباً وجيهاً ومقنعاً للقضاء على القذافي ونصرة الحرية في المنطقة .

والآن ونحن نصل إلى تمام الشهر الثالث من الثورة، فإن ملامح الانتصار بدأت تلوح في الأفق، وبالتالي فإن ليبيا بعد القذافي سيكون لها شأن مختلف كثيراً عما كان من قبل .

وقبل أن أتناول الرؤية المستقبلية للدولة الليبية، لابد أن أوضح ميزة نوعية ثالثة للشأن الليبي يختلف فيها عن دول الجوار، وستؤثر إيجاباً على سرعة بناء نظام ديمقراطي ليبي جديد بدون عوائق، وتتمثل هذه الميزة النوعية للأسف- ورب ضارة نافعة- أن القذافي هدم كل مؤسسات الدولة، فلا مجالس شعبية، ولا أحزاب، ولا حكم محلي، ولا حتى تنظيمات مجتمع مدني، وبالتالي لا توجد تنظيمات معارضة داخلية، وبالتالي فإن الأرض خالية لوضع بناء جديد سيكون أساسه دستوراً يجسد الديمقراطية الحقيقية، ومن هذا المنطلق نبدأ الرؤية وفق الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : إعلان المجلس الانتقالي المؤقت لاسم الجمهورية الليبية، وعلمها، ونشيدها الوطني نشيد الاستقلال بعد إزالة الفقرة الأخيرة الخاصة بالملكية، وتشكيل حكومة تكنوقراط (كفاءات) مؤقتة لتسيير الأعمال حتى إقرار الدستور، واختيار الحكومة الشرعية خلال عام .

الخطوة الثانية : تشكيل لجنة قانونية لوضع الدستور الليبي الذي يجب أن يحتوي على الفصل بين السلطات وتجسيد حرية الرأي

والتعبير، مع ضمان استقلالية كاملة للقضاء، والتعددية كخط سياسي ديمقراطي، وتداول السلطة كمبدأ رئيس لقيام الدولة، وأن تكون جمهوريتنا جمهورية ديمقراطية برلمانية تستمد بعض المزايا الخاصة من الجمهوريات الرئاسية، ومن ثم يتم عرض مشروع الدستور على استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية على الشعب الليبي لإقراره.

الخطوة الثالثة : بعد إقرار الدستور يمنح الشعب فترة زمنية لإعادة تنظيم نفسه وفقاً لمؤسساته التي ينص عليها الدستور، ثم يتم إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية، وتشكيل الحكومة الليبية.

الخطوة الرابعة : وتتضمن خارطة طريق اجتماعية تراعي هوية المجتمع وتجانسه؛ لأن ما حدث في ليبيا لم يتعود عليه المجتمع الليبي من أسرهِ وعائلاته وعشائره وقبائله، فهو مجتمع مترابط تلعب فيه القبيلة دوراً اجتماعياً أكثر منه سياسياً، وقد استغله القذافي من أجل خلق الفتن بين الجهات والقبائل، وهو ما يتطلب من المختصين الاجتماعيين والسياسيين في ليبيا الحرة عمل خارطة طريق اجتماعية جديدة وفقاً للنقاط التالية :

١- القيام بعمل منظم من قبل أصحاب المنزلة الاجتماعية وحكماء المجتمع الليبي ومشايخ القبائل والعشائر عن طريق عقد اجتماعات للتسامح، وإنهاء كل الأحقاد الزائفة التي زرعتها

النظام الفاسد؛ لطي صفحات الماضي، والبدء في العمل التضامني التكافلي الجديد بين كل أفراد المجتمع الليبي وأطيافه المختلفة .

٢- يُخَيَّر كل الشباب الذين حملوا السلاح للدفاع عن الثورة وتحرير ليبيا بين أن يكونوا نواة للجيش الليبي الجديد، أو أن يعودوا للحياة المدنية بعد إجراء بعض اللقاءات التوعوية لهم .

٣- يتم تجميع كل الشباب الذين أجبرتهم الظروف على الانخراط في كتائب أمن القذافي بمقار ومعسكرات تعبوية تربوية دينية اجتماعية نفسية من أجل إعادة تأهيلهم اجتماعياً لحياة مدنية جديدة غير عسكرية .

٤- العمل على تكوين تنظيمات للمجتمع المدني ونقابات عمالية، وإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي يضم كل هذه التنظيمات والنقابات والروابط المهنية ليكون مجلساً استشارياً للسلطة التشريعية .

٥- تجسيد الحوار الاجتماعي كأساس لبناء الدولة من خلال تكون أمانة له من أجل تنظيم حلقات الحوار الاجتماعي في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للتنبؤ بالمشاكل، ووضع حلول لها قبل وقوعها لتجنب أي خلل في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة الليبية الحديثة .

وأخيراً وليس آخراً فكل ما أتمناه أن أشاهد ليبيا بلدي الحبيب ،
وهو ينعم بخيراته وحريته ، ويقيم علاقات متينة مبنية على الاحترام
المتبادل والمشاركة الصادقة في كل مناحي الحياة مع أحبائنا في تونس
ومصر ، لنكون ثالوثاً ثورياً مدنياً متحضراً يكون نواة صادقة لتحقيق
التكامل الشعبي العربي المنشود .

جنيف ١٥ مايو ٢٠١١

الطريق الصعب

مَنْ منا كان يتوقع أن يحدث ما حدث في ليبيا الحبيبة؛ تُقَصِّفَ المدن، ويتساقط الأبرياء، وتُضْرَبَ البنية التحتية، وتمتلئ المستشفيات في مدننا شرقاً وغرباً، وبجبلينا الشاخين: الجبل الأخضر والجبل الغربي تتحطم على صخورهما عنجهية الحكم الاستبدادي الذي يقتل أبناء شعبه من أجل استمرار حكمه وحكم أبنائه؛ إنها مأساة بمعنى الكلمة.

لم نكن نتوقع في يوم من الأيام أن ينجح هذا النظام في أن يغسل عقول مجموعة من الليبيين ليقتلوا- مع مرتزقة من الخارج- إخوانهم وأبناء عموماتهم، فهل نحن في حلم مزعج؟! للأسف لا؛ إنه ليس بكابوس، إنه حقيقة مرة مرارة العلقم، وهذه المرارة زادت وتيرتها ونحن نتابع التنفيذ الفوري لقرارات الشرعية الدولية للحفاظ على أرواح المدنيين من بطش عصابة فقدت شرعيتها في موقعها بسدة الحكم بالبلاد من أول يوم قامت فيه بقتل أبناء هذا الوطن، ووصفتهم بالجرذان.

وكذلك زادت وتيرة هذه الماراة عندما رأينا ما حدث في الزاوية
الباسلة من نبش للقبور، وانتهاك للحرمت في طرابلس، وعنق فاق
الحد في مصراتة والزنتان، وضاق أهلنا قبل ذلك في شرق ليبيا بينغازي
ومدن الجبل الأخضر حتى طبرق بما ضاق به أهل مدنا بالغرب من
تقتيل وتمثيل بالجثث، فلم أرَ، ولم أسمع في حياتي عن أناس
يدخلون إلى المستشفيات، ويقتلون الجرحى إلا في طرابلس، ولم
أسمع أن يؤجّر نظام حكم مجموعات من الناس يسكنها فنادق ه
نجوم، ويصرف لها كل يوم مبلغ مالي (يومي)، ويحضر لها الحافلات
لينقلها في كل مناسبة يظهر فيها أفراد الأسرة الحاكمة ليهتفوا هتافاً
يتعدون فيه الأصول الإسلامية، فبعد الله يكون النبي سيدنا محمد (ﷺ)
هو معلّمنا وقائدنا، وليس غيره أيها المنافقون الدجالون، وليبيا تكون
بعد ذلك؛ لأنها الوطن الذي لولاه ما كنتم أنتم، ولا عرفتم الدنيا أو
العالم، فالأفراد زائلون، والوطن باقٍ يا جهلة.

هذه الماراة أيضاً برزت عندما رأيت نصر الله بمساعدة المجتمع
الدولي العادل لإنصاف الثوار، والأخذ بثأر الشهداء، وهم يدكون
القواعد التي استخدمت ضد الشعب المسالم، هذه القواعد وهذه
الترسانة الحربية تم شراؤها بأموال الشعب، وكسب من ورائها
سماسرة الأسرة الحاكمة المليارات، وبمال الشعب تم ضرب الشعب،
لكن المر يدفعك للقبول بالأمر منه، وهو قبولنا نحن الشعب الليبي

بتدمير هذه القوة؛ حفاظاً على أرواح أبنائنا ومستقبلهم، وإضعافاً لمجموعة طغت بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

فمن الجو قُصِفَت مدننا، ومن الجو تهدّمت قدراتنا الدفاعية التي كانت قد تحوّلت إلى قوة تقتلنا؛ لأنها تم السيطرة عليها من قبل أناس لا يعرفون الله، ولا يحترمون الإنسانية؛ أناس مجرمين، وأعتقد أنه بعد انتصار الثورة سيكون أمام المتخصصين في علم النفس عمل كبير لإدخال هؤلاء إلى مصحّات يقدم لهم فيها العلاج الذي يخلّصهم مما هم فيه من أورام الإجرام التي حُقنوا بها في أدمغتهم، وأصبحوا يقتلون يميناً وشمالاً أطفالاً ونساءً .

صحيح أن الطريق صعب، وخلال مسيرتنا الثورية الشعبية واجهتنا العديد من المخاطر وما زالت، لكن ليفهم جيراننا العرب بالذات أن ما سيُكشَف عنه من مجازر حدثت، ولم يُعلَن عنها في مسيرة الثورة وقبلها ستتكشف الحقيقة المرة التي تجعل من أي إنسان يتحالف مع من كان من أجل الخلاص، ورغم ذلك كان طَلَب الثوار للعون مشروطاً؛ لا جنود على الأرض الليبية، فالمطلب هو حماية المدنيين، وتفكيك الآلة الظالمة التي تقصفهم وتميتهم وتشردهم؛ لتعود ليبيا إلى الطمأنينة والحرية .

نحن بلد أنعم الله علينا بخيرات كثيرة وأراض شاسعة، بها مقومات طبيعية غير عادية، وشعب طيب مسلم سني مالكي، فلا توجد بيننا

طوائف ، والقبائل عندنا رابطة اجتماعية توحد ولا تفرق ، وعقالها دائماً محضر خير في أشد الشدائد ، لكننا بلينا بأسرة حكمتنا ظلماً وفرقت بيننا لتسود ، وصحا الشباب ، وثاروا ثورة مباركة من أجل مستقبلهم وحريتهم ووطنهم ، والتف حولهم الشعب الليبي بأساتذته وعلمائه ومثقفيه ورجال جيشه البواسل ؛ التفوا جميعاً للقضاء على الاستبداد والفساد ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحرية والديمقراطية وبناء دولة المؤسسات .

وهنا أقول : علينا أن نشق في أنفسنا وفي إمكاناتنا الوطنية ، وأن نلتف حول المجلس الوطني الانتقالي الذي حتماً سيتكامل ليشمل ممثلين عن كل التراب الليبي شرقاً ووسطاً وغرباً وجنوباً ؛ لأن الشعب واحد والتراب واحد ، وعلينا أن نبدأ في خطوات سريعة :

أولها : إعلان الجمهورية الليبية ، ولا داعي لأي إضافات أخرى ، فنحن بطبيعة الحال عرب ومسلمون وديمقراطيون بإذن الله ، لكننا نسكن في وطن نحبه ، ونموت من أجله اسمه " ليبيا " . وعلى المجلس الوطني أن يكلف لجنة من فقهاء القانون لإعداد دستور لليبيا يعرض فور الانتهاء منه في مدة لا تزيد على شهرين على الشعب في استفتاء عام لاعتماده ، وهو دستور للجمهورية الليبية وعاصمتها طرابلس ، واعتماد علم الاستقلال ونشيده بعد التعديل الذي جرى عليه أخيراً .

وثانيها: العمل على تشكيل حكومة تكنوقراط، (بعد الانتهاء من الأسرة الحاكمة، وتحرير الوطن بالكامل) يتم اختيارها وفقاً للكفاءة والقدرة تتولى تسيير الإدارة التنفيذية في ليبيا، وتنظم الحكم المحلي بسرعة وبشكل يكفل حل الاختناقات لدى الناس في شئونهم الحياتية إلى أن يحدد الدستور الشكل الرسمي للإدارة التنفيذية والسلطة التشريعية.

وثالثهما: أن تكون مدة المجلس الانتقالي المؤقت وحكومة التكنوقراط ستة أشهر أو بحد أقصى سنة، يتم خلالها الإشراف على إنشاء المؤسسات الدستورية واستقرارها، بعد ذلك ووفقاً لما ينص عليه الدستور يتم تسليم السلطة الشرعية من المجلس الوطني الانتقالي للسلطة التشريعية الدستورية، وكذلك تسلم حكومة التكنوقراط للحكومة المختارة مهامها وفقاً للدستور.

هذا هو الطريق وإن كان صعباً، لكنه حتماً سيكون فيه خير لشعبنا وأبنائنا وأحفادنا.

obeikandi.com

"فوبيا" الثورة الشعبية

إن الانتفاضة الشعبية التونسية نورٌ حرك الأمل عند شعوب الأمة العربية، ورفعت همَم المناضلين من أجل الحرية. نعم أن الانتفاضة في تونس شعبية مائة في المائة لم يصنعها العسكر، ولم تصنعها الأحزاب المعارضة في الداخل، ولا حركات المعارضة في الخارج، بل صنعتها إرادة أفراد الشعب المظلوم المغبون، هذا الشعب- أينما كان- هو مجموع الناس البسطاء الذين ليسوا من أعضاء الحزب الحاكم، ولا من أعضاء الحركات السياسية التابعة له، وأيضاً ليسوا من رجال الأمن الحامي النظام، ولا من رجال المخابرات. ففي أي مجتمع من المجتمعات لا تصل نسبة هؤلاء ٣٠٪ من إجمالي أفراد أي مجتمع في أكثر الدول بطشاً وتنكيلاً بشعوبها، وتظل نسبة الـ ٧٠٪ من السكان هم المواطنون الأغلبية الذين يعانون الفقر والجهل والمرض، ويشاهدون بأم أعينهم نهب ثرواتهم وخيراتهم.

هؤلاء ليس لهم مصلحة سياسية، ولا يطمعون في الجلوس على كراسي السلطة، ولا يرغبون إلا في إحقاق الحق، وأن يعيشوا في وطنهم أحراراً كراماً ينعمون بما يكفي حاجاتهم الأساسية من خيارات

الوطن ، وأن يتحقق لهم العدل والمساواة، فهم مع أي فرد أو جماعة
تحرص على تنفيذ هذه الرؤى والأهداف الحقوقية النبيلة .

من ينظر إلى مكونات الانتفاضة الشعبية في تونس يجد أنها كانت
من هؤلاء ، وبطبيعة الحال فقد كان للاتحاد التونسي للشغل وقياداته
دور أساسي في تنظيم وتوجيه هذه الانتفاضة، باعتباره أقرب
التنظيمات للشعب، وأكثرها إحساساً بمعاناته، وأنا شخصياً أعرفهم
معرفة جيدة، فكان دائماً لهم رأيهم المستقل المنحاز للعمال والشغيلة
ضد كل الممارسات الخاطئة التي يقوم بها أصحاب الأعمال- أو
(الأعراف)، كما يسمونهم في تونس- حتى لو كانت هذه الممارسات
وراءها وزير أو حكومة أو حزب حاكم، أو حتى قصر الرئاسة .

وأذكر في أحد المؤتمرات العامة للاتحاد العام التونسي للشغل
حضرتُ ضيفاً، وألقيت كلمة في الافتتاح، ووجهت في البداية التحية
إلى رئيس تونس، وبمجرد أن بدأت بذكر الاسم عمّ القاعة هتافٌ من
قبل كل الأعضاء: "الاتحاد مستقل . . مستقل"، مما جعلني أستدرك
الأمر، وأقول: "أنا احترم استقلالية الاتحاد، وأعلم أنكم مستقلون،
وأنتم نموذج لاتحادات العمال العربية، ومعكم لبنان، ولكن واجبي
الرسمي يحتم عليّ في خطاب مثل هذا أن أوجه في بدايته التحية لتونس
رئيساً وحكومة وشعباً" .

وشهادة للتاريخ ، فإن الاتحاد العمالي الوحيد في الوطن العربي الذي كان ، ولا يزال يمثل إرادة عماله ، وتتنخب قياداته بحرية وديمقراطية ، ولا يتبع السلطة التشريعية أو التنفيذية هو الاتحاد العام للشغل في تونس ، ثم يأتي بعده من حيث الاستقلالية الاتحاد العام للعمال في لبنان ، غير أنه يقع في مطب التأثير بالوضع الطائفي في لبنان وفقاً لانتماءات قياداته الطائفية والحزبية .

إذن فالثورة الشعبية التي انطلقت في الرابع عشر من شهر يناير عام ٢٠١١م رفَع شُعْلَتَهَا كل المحتاجين ؛ كل الناس البسطاء ، وبالتالي فقد كان التخوُّف من أن تُسرق الثورة بعد انتصارها ، عندما ظهرت الأحزاب المعارضة في وسائل الإعلام تريد أن تساهم في هذه الثورة ، فمنهم من هو صادق ، ومنهم من يريد أن يكون له موطئ قدم في العهد الجديد .

والتخوف الثاني هو محاولات القيام بثورة مضادة ، وهذا تخوف وارد ، لكن الأيام بدأت تظهر لنا أن الشعب الذي خرج ما زال جاهزاً ويراقب الوضع ، وما زال على استعداد للخروج إلى الشارع للدفاع عن ثورته ضد أية محاولة لسرقتها .

ونصيحتي هنا للأحزاب المعارضة في الداخل والخارج " اتركوا الشعب يواصل مسيرته الثورية ، ولكم يوم الفصل في الانتخابات الحرة أن تقدموا براجكم وتوجهاتكم ومرشحيكم " ، وحتماً فإن هذا

الشعب الواعي سيختار الأفضل بعين بصيرة متأنية علّمتها التجارب ما ينفعها وما يضرها ، ولن يضحك عليها أي مستغل مرة أخرى تحت أي شعار من الشعارات المزيفة .

هذه المقدمة كان لا بد منها للوصول إلى لبّ الموضوع ، وهو انعكاسات الثورة الشعبية في تونس على المنطقة ، حيث ظهرت بوضوح " فوبيا الثورة الشعبية " ، وبدأت أنظمتنا العربية في إعادة النظر في ارتفاع الأسعار ، ودعم السلع التموينية ، وتخفيض أسعار المواد الضرورية ، وصدرت في كثير من الأنظمة تعليمات مشددة لرجال الأمن بحسن التعامل مع الناس وعدم استفزاز المواطنين ، وبدأت على قدم وساق الاجتماعات الأمنية والاقتصادية من أجل حل مشاكل الناس ، والشباب منهم خاصة ، وتقديم التسهيلات والقروض ، وحل مشاكل البطالة . . وبلغت قمّتها في القمة الاقتصادية التي أعلنت عن إنشاء صندوق لدعم وإقراض الشباب في المشروعات الصغيرة .

وأذكر هنا واقعةً لا بد لي أن أذكرها أننا كنا في منظمة العمل العربية في عام ٢٠٠٢م قد وضعنا أيدينا على أن مشكلة البطالة في الوطن العربي تحتاج إلى تعاون كبير بين الدول العربية من أجل حلها ، ولذلك وضعنا مشروعاً بعنوان " المشروع العربي الفني لتشغيل الشباب " ، وكان هذا المشروع يستهدف إنشاء شبكة معلومات في كل

الدول العربية يتم ربطها بمقر المنظمة ، ويتم من خلالها تقديم كافة البيانات المتعلقة بالباحثين عن العمل في الدول العربية ، وكذلك احتياجات الدول العربية الأخرى المستوردة للعمالة ، والتنسيق في تشغيل الباحثين وفقاً لاحتياجات السوق العربي ، أو القيام بتدريبهم من قبل دولهم ؛ لكي يكونوا قادرين على العمل في المهن المعروضة في الدول العربية التي تستورد العمالة من الخارج ، وكانت موازنة هذا المشروع مليوناً وثمانمائة ألف دولار .

وقمت شخصياً بشرح المشروع ، ووضعت خطته ، وسلّمت ملفه لعدد من القادة العرب مباشرة ، كما أرسلته إلى الباقي منهم بالطرق الرسمية ، كما أنه كان قد تم عرضه قبل ذلك على وزراء العمل العرب ، وعلى لجنة تنسيق العمل العربي المشترك ، وتمت الموافقة عليه . ورغم المتابعة الدائمة لإنجاح هذا المشروع ، والتنبيه المستمر على أهميته وخطورته ، فإنني خرجت من المنظمة في عام ٢٠٠٧م ، ولم يصل إلينا دولارٌ واحدٌ ، لكن وصل إلينا ردٌّ واحدٌ من حكومة دولة الإمارات أفادونا فيه أنهم يدرسون الموضوع .

بطبيعة الحال فإن " فوييا الثورة الشعبية " حوّلت بقدرة قادر المليون وثمانمائة ألف إلى مليارين .

ومع ذلك فأنا أتمنى أن تسند الجامعة العربية هذا الصندوق إلى يد أمينة ؛ لكي لا يحدث له ما حدث لبعض صناديق المشروعات التي

سرقها من كُلف بإدارتها . الأمر جدُّ مهمّ ؛ لأن هذا الصندوق يمكن له أن يموّل الصناديق الوطنية في الدول الفقيرة بالوطن العربي المهمة بقضايا إقراض الشباب .

وعموماً فإن " فويا الثورة الشعبية " حسنةٌ من الله بها علينا ، وسخر لنا شعب تونس الأبّي لأن يكون الوسيلة ؛ لأنني أعتقد أن الخوف من ثورة شعبية ، جعلت- وستجعل- كل الأنظمة تراجع أنفسها ، وتحارب الفساد وإهدار المال العام ، والتوجّه نحو الحريات وصون كرامة المواطن .

لكن هل ستتقل العدوى ؟ !

كثير من المحللين والكتاب السياسيين يرون أنها بداية لانقفاضات شعبية ستحدث في الدول العربية ، وحتى الأنظمة العربية أصبحت- كما أشرت- تقوم بالإجراءات الكفيلة بتطعيم نفسها وتخدير شعبها ؛ لكي لا تنتقل العدوى .

ومن الناحية الموضوعية ، فالمجتمعات العربية تختلف عن بعضها البعض من حيث البناء الاجتماعي ، ومن حيث البناء والتنظيم الرسمي لكل بلد ، والشكل السياسي ، ومساحة الحريات الخاصة بالرأي تختلف - هي الأخرى - من دولة إلى أخرى ، ولذلك فإن شكل الانتفاضة الشعبية حتماً سيختلف محرّكوه من مكان إلى آخر ، وما حدث في تونس - باعتباره نموذجاً للثورة الشعبية - ليس بالضرورة أن

يحدث في أقطار أخرى بنفس شكل النموذج التونسي ، لكن التغيير آت لا محالة ؛ لأن هذا دأب الناس وديدهم ، حيث ينزعون إلى التغيير ، ومن خلال التاريخ الإنساني فإن لكل طاعية نهاية .

على أية حال فإن إدراك الأنظمة الرسمية العربية أهمية القضايا الاجتماعية (البطالة ، الزواج ، السكن ، ولقمة العيش) هي من الأساسيات التي تشعل فتيل الثورة الشعبية ، وخاصة إذا التقت مع إهمال مطالب الناس ، وعدم احترام آدميتهم ، وانتشار الفساد ، ونهب الأموال ، وظهور الغنى الفاحش ، وانتشار الواسطة والمحسوبية ، وقصر الرفاهية الاجتماعية على فئة بعينها أو قبيلة بعينها أو جهة بعينها . فمجموع هذه العوامل السياسية تحركها في الأساس وتفجرها العوامل الاجتماعية ؛ لأن الإنسان من الممكن أن يتسامح في خطأ حدث له ، أو ظلم في المعاملة وقع عليه من رجال النظام ، لكن الأمر عندما يصل إلى لقمة العيش والمساس بمستقبل الأبناء والأسرة وحياتها الكريمة من مسكن لائق ، وتعليم متطور ، ورعاية صحية فاعلة فإنه لن يسكت ، ولن يتحمل ، وسيخرج ثائراً إلى الشارع ليضيء لنفسه شمعةً تطيح بعصور الظلام والاستبداد والقهر .

فعلى كل من يرتعدون الآن من " فوبيا الثورة الشعبية " أن يعوا جيداً أنه لا جدوى من التقليل من خطورة هذه " الفوبيا " ، إلا بإحقاق الحق وإلغاء التمييز ، وأن يكون الناس سواسية في كافة الحقوق ،

وإشراك أفراد المجتمع في تقرير مصيرهم بحرية تامة ونزاهة تامة، وإلا فإن " الثورة الشعبية " التي تخافون منها اليوم ستلتهمكم ناراها غداً .

الثورات الشعبية العربية..

أسباب متشابهة وردود أفعال واحدة

إن الشعوب عبر التاريخ عندما تنتفض انتفاضة شعبية كبرى لا تتوقف إلا بعد أن تحقق الأغراض التي انتفضت من أجلها مهما طال الوقت ، أو تعددت الصعوبات والعقبات في طريق وصولها إلى نهاية طريق ثورتها .

ومن المعروف أن الفقر والعوز عامل رئيس لكل الثورات الشعبية ، حيث يولّد الفقر حقداً دفيناً عندما يسمع الناس ، ويشاهدون البذخ والإسراف الذي يقوم به الحكام وأسراهم وبطانتهم ، وهم يعيشون حياة ضنكاً لا يوفرون متطلباتهم الحياتية إلا بصعوبة .

ويزداد الأمر سوءاً عندما ينتشر الفساد المالي والإداري وحتى السياسي ، وتنعدم العدالة ، ولا يتساوى الناس في الحقوق ، بل تهان كرامة الإنسان ، وتكبح حرياته ، ويشعر المواطن بالاعتراب في بلاده نتيجة الظلم اليومي الذي يتعرض له ، ومن هنا ينتابه إحساس بأن الوطن ليس وطنه ، فقد سرقه هؤلاء الخذاق منه ، وهنا يبدأ العمل لاسترداده ، وتكون الثورة الشعبية لحظة غاضبة بكل المقاييس ،

ليستعيد ما سلبه اللصوص منه ، فالثورات الشعبية ليس لها إلا الانتصار ، ولن تحمد إذا بدأت حتى تصل إلى ما يحقق كرامة المواطنين ويحفظ حقوقهم .

إن كل العوامل والأسباب التي أشرت إليها توفرت في الثورات الشعبية العربية : في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا ، يضاف إلى هذه الأسباب سبب آخر يزيد من الغبن ، وهو أن الدولة يراها أبناءها بالفعل غنية بالموارد بما يمكّن حكامها من الحياة الرغدة ، ويساعد شعبها على العيش بكرامة وكفاية ، لكن جشع القائمين على الحكم وحقدهم وفلسفتهم المبنية على " جوع شعبك يتبعك " تؤدي إلى حدوث ما حدث ، وها هم يدفعون اليوم الثمن على يد هذا الشعب الأبيّ العظيم ، ويُلقّنون دروساً تؤدي بهم إلى نهاية غير مشرفة .

وإذا كانت الأسباب والعوامل في الثورات العربية متشابهة ، فبديهي أن يكون استبداد الحكام أيضاً واحداً ، وبالتالي فلا عجب أن نراهم يقتبسون من بعضهم البعض الحيل والأكاذيب نفسها من أجل الالتفاف على مطالب الشعوب المقهورة ، فأظهروا العصابات في تونس لترويع الناس ، والبلطجية في مصر ، والبلاطجة في اليمن ، وأصحاب القبعات الصفراء في ليبيا ، والشبيحة في سوريا . . وهكذا يقولون جميعاً إن هناك مؤامرة خارجية ، وإن البلاد مستهدفة من

الخارج ، وإن هناك مندسين من المتطرفين والقاعدة يسعون إلى تكوين إمارات إسلامية ، وهكذا تتشابه الأسباب وردود الأفعال .

ومن خلال التحليل الموضوعي يتبين لنا أن السبب الأساسي في الانتفاضات الشعبية يرجع إلى وجود وسائل اتصال عالمية مثل القنوات الفضائية العالمية والإنترنت ، وصحفه الإلكترونية التي استطاعت أن تكسر كل حواجز وجدران الخوف ، وتفضح ممارسات الحكام والمفسدين في الأرض .

ومع ذلك لابد أن نعترف بأن هناك عيوباً تصاحب الثورات الشعبية ، ويجب التنبه إليها ، مثل محاولات الالتفاف عليها وعلى أهدافها من قبل البعض ، ومحاولة البعض الآخر سرقتها ، وهو ما يتطلب حرصاً شعبياً للحفاظ على الثورة ، وعندما يشعر المتفعون من النظام البائد ومن يرغبون في السلطة واحتكارها أنهم خارج الدائرة يبدؤون في بث الفتن ، وزرع المشاكل بين فئات الشعب الشائر ، لكن وعي الثوار يجهض كل تلك المؤامرات التي تتضح معالمها مع أول شرارة لها .

وعلى الثوار أن يعوا جيداً أنهم لن تنجح ثورتهم بسهولة ، لأن الأنظمة المستبدة والفاصلة التي تغلغت في ثنايا البلاد لعقود طويلة تحتاج إلى مطهرات شديدة المفعول حتى يخرج الخبث ، مثلما يدخل الحديد النار ليخرج خبثه ويصير صلباً ، ومن هنا كان الحرص على

أمن الوطن واجباً على كل أبنائه الشرفاء ، وألا يسمح الثوار بحدوث مثل ذلك أبداً .

وعلينا جميعاً في ليبيا أن نعي هذه الأمور ، وأن نعمل يدأ واحدة حتى يتحقق الهدف ، وتتكامل دواليب الدولة الديمقراطية المبنية على أسس وقواعد اجتماعية إسلامية ، ثم ندع الشعب يختار من النخب من يشاء ، وليعلم الجميع أن البناء لا يتم بين عشية وضحاها ، ونحن نعول في هذا على وعي شعبنا الليبي العظيم ليكون على أهبة لذلك ، وبعد مرحلة بناء مؤسسات الدولة يأتي الوقت ليعرض الجميع أفكاره وبرامجه على الشعب ليختار بحرية وإرادة خير من يمثلونه ، ويقومون على أمره .

الدوحة في ٢٨\٥\٢٠١١

انكشف المستور وظهرت الحقيقة

"ارحل" .. فقد تجلّت الحقيقة

بكل موضوعية وهدوء الذي يكظم غيظه ، وبكل الحجب الدامغة والتحليل الصادق لما يدور على أرض بلادنا الحبيبة أوجه خطابي هذا إلى كل من لا يزال متمسكاً بالولاء لنظام يقتل ناسه بكل بشاعة في خطيئة لا تغفرها السماء ولا الأرض ، إلى كل هؤلاء اسمعوا وأنصتوا إلى حقائق أسردها وفقاً لنفس الرؤية والتوجهات في سلطة هذا الشعب العظيم :

أولاً : يا سادة نحن جميعاً نؤمن ، بل نعشق الحرية ، ونأمل في أن تكون السلطة للشعب ؛ لكن هل ما كان يحدث في بلادنا هو سلطة الشعب؟! وهل يملك الشعب حقيقة السلطة والثروة والسلاح؟! !

أترك لكم الإجابة الصادقة ؛ لكن أنتم أيها المقربون الذين فعلاً تملكون السلطة الثورية والسلاح في بيوتكم ، وتخزنون المال في خزائنكم ، أسألكم : من أين جئتم بالمال؟ الإجابة معروفة : إنهم سرقوه من وجودهم في مواقع المسؤولية ، وخانوا الأمانة .

ثانياً: إذا كان الأمر كذلك، والسلطة في يد الشعب افتراضاً فإن السلطة للشعب، وكما قال بعضكم: لماذا الناس الشرفاء في بنغازي لم يجلسوا ولم يشكّلوا مؤتمراتهم، ويقرّرون، فهم سواد عظيم، وحتى لو افترضنا أن هؤلاء لم يقوموا بذلك، فهل مؤتمراتكم انعقدت، وقرّرت ضرب شباب المناطق الشرقية في ليبيا والزاوية ومصراتة وزنتان بالـ "أر بي جي"، وبالأغراض العامة، وأن تؤجر مرتزقة خارجية لقتل الشباب الليبي، ويصل الضحايا إلى أكثر من ٣٠٠ شاب في الأيام القليلة الماضية في بنغازي وحدها.

ثالثاً: هل دماء الليبيين رخيصة إلى هذه الدرجة، أولاً تعلمون أن التراب الليبي واحد، وأنه حتماً سيكون بين هؤلاء الشهداء من هو قريب للبعض منكم بشكل أو بآخر؛ لأن بنغازي مدينة ليبية تمثل الملحمة الوطنية الحقيقية، وأن الشباب الذين ينتفضون في بنغازي حالياً، ويستشهدون جنّاً إلى جنب؛ منهم: الترهوني، والورفلي، والعقوري، والبرعصي، والتاجوري، والمصراتي، والمسماري، والعبيدي. . إلى آخر كل هؤلاء من أطراف تجمعات وقبائل ليبيا.

رابعاً: كيف ستنامون، وكيف ستواصلون العمل وجثث الموتى في الشوارع؟! كل الأخطاء يمكن أن يتجاوز الإنسان عنها إلا قتل

المسلمين المطالبين بحقوقهم ، " فكل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " ، فهل سيستطيع النظام الشعبي أن يستمر بعد أن ثبت بما لا يدعُ مجالاً للشك- الزيف والدجل في ذلك الوهم الكبير الذي عشنا فيه زمنًا ، وأن القضية ليست سلطة شعب ، لكنها تسلُّط فرد وعائلة وأعوان على شعب بأكمله .

خامساً : لماذا لا تفكرون بشكل آخر ، هذه الآلاف المؤلفة التي انتفضت ، وحطّمت المثابات ، ومراكز الأمن التي تعرفون كم هي عدّبت ، ومارست الظلم ضدهم ، ولم تمتد يد واحدة على أي ملك آخر ، بل تم حراسة المصارف وتنظيم إدارة المدن والقرى؟! أليست هذه سلطة الشعب؟! وما رأيكم لو أن كل مدينة في ليبيا الآن بعد أن سيطرت الجماهير على إدارتها قامت بتشكيل لجنة لإدارتها ، ومن مجموع هذه اللجان يتشكل المجلس الأعلى لإدارة ليبيا؟! فماذا ستقولون : أليست هذه سلطة الشعب؟!

أنتم أحرار في تفكيركم ؛ لكن الأمر الآن وصل إلى مرحلة لا يمكن أن يكون فيها توافق مرة أخرى ، إلا بعد أن يتغير النظام الذي قتل أبناءنا ، فلا مجال أبداً للتسامح في ذلك ؛ لأن الأحداث وصلت إلى طريق اللاعودة .

أنا شخصياً لم أكن أتوقع ما حدث ، كنت أتوقع الضرب بالهراوات ، أو استخدام المياه لتفريق المتظاهرين ، أو أن يُطلب منهم

تشكيل مجموعات للتفاهم، لكن الآن الأمر خرج عن السيطرة وانتهى، ولا يسعني إلا أن أناشد أعضاء القيادة التاريخية: من يعمل منهم، ومن لا يعمل، كما أناشد الشرفاء من الضباط الأحرار، وأقول لهم: هذا شعبكم، هؤلاء أبناؤكم، يجب أن تتدخلوا بالخير لتهدئة الأمور، ووقف إطلاق النار، والسماح للناس بالتعبير عن رأيها، والوقوف موقفاً صلباً ضد وجود المرتزقة.

سبحان الله، بأموال الليبيين تؤجرون من يقتل الليبيين؟!

أناشد عقلاء الوطن في كل مواقعهم التدخل لإيقاف هذه الجريمة، مع الإصرار الكامل على ضرورة القصاص من كل من قتل، وأزهق أرواح أبنائنا مهما كان موقعه، أو شخصه.

إن الله عدل في قصاصه، وسيأخذ الحق، فأفيقوا واحقنوا دماء شبابنا، وصونوا حرياتهم، واحترموا آدمية الإنسان العربي الليبي.

بنغازي في ٢٠ فبراير ٢٠١١

الأكاذيب القذافية

عندما استمعت إلى خبر نجاة القذافي وزوجته من الهجوم الذي شنته طائرات الناتو على أحد مقرات القيادة والسيطرة . . ثم وفي نفس الوقت خبر موت أحد ابنائه ، وذكر اسمه وثلاثة من الأحفاد لم تذكر أسماءهم .

تذكرت ما حدث يوم الغارة في عام ١٩٨٦م ، حيث أعلن لكافة وسائل الإعلام العالمية أن ابنة القذافي بالتبني قد قُتلت في الغارة ، والحقيقة مخالفة لذلك ، والبنات لا تزال تعيش في فرنسا ، واسمها هناء ، وقصبتها أن دار رعاية البنات القريبة من باب العزيزية زارتها زوجة القذافي في يوم عيد الطفل ، فطلبت أن تستضيف الطفلة وتكفلها وهي مجهولة الأبوين وفقاً لنظام الاستضافة والكفالة ؛ لأنه لا يوجد تبني في الإسلام ، ولها ما أرادت وبعد الغارة ومن أجل كسب رأي عام عالمي يتعاطف مع القذافي وأسرته نُشرَ هذا الخبر ، والصورة التي نشرت ليس لها علاقة بهناء على الإطلاق حسب مصادر الإحصائيات الاجتماعية في دار الرعاية التابعة للضمان الاجتماعي في ذلك الوقت ، وأُرسلت بعد فترة إلى مؤسسة اجتماعية بمقابل في باريس ، وهى الآن تعيش هناك ، ويغطي قلم القيادة

مصاريفها منذ ذلك الوقت ، وحتى الآن ، ولعل الليبيين المقيمين في فرنسا يعلمون الكثير عن هناء .

إذن الخبرة في فبركة مثل هذه الأمور موجودة ، وحول موضوعنا الأساسي أشير إلى نقطتين :

الأولى : أن القذافي تعودّ ألا ينام في مكان واحد أكثر من يومين ، فهو متنقّل ، وله أماكن متعددة ، وفي كل مكان توجد غرف سيطرة وقيادة لإدارة شئون البلاد بكافة تفاصيلها في حالات السلم ، فما بالك الآن ، وبالتالي فإن ضرب الناتو لهذه الأماكن يدخل في إطار ضرب مواقع القيادة والسيطرة . . وهنا أنا أشك في الخبر الأول أن يكون القذافي وزوجته أصلا موجودين ؛ لأنه بمثل ذلك الخبر (أنهما نجيا من القصف) يخاطب به بعض العقلّيات اللبية الطيبة ، وكأنه يقول ربي حماني !!

والثانية : الابن الذي قيل إنه مات هو أصغر الأبناء ، ولم يتزوج بعد ، ومن هم الأحفاد؟ هل هم من الأبناء الآخرين؟ ولماذا لا يتواجدون مع آبائهم وأمهاتهم؟ وما أسماؤهم؟ لماذا لم يعلن عنها؟ عموماً لا بد أن يُقدّم المسئولون عن حملات الكذب والحيل الإعلامية للإعلام الدولي جثث هؤلاء ، ولا بد أن يظهر لنا الشهود الذين يعرفون الابن والأحفاد ، وأن يدفنوا في مكان واضح

ومعروف لعله يأتي يوم لإخراج هذه الجثامين، وتحليلها لمعرفة صحة هذه الادعاءات .

من هنا فأنا لا أنصح بالتسرع في تصديق هذا الخبر إلا بعد التأكد باليقين القاطع ، وإذا حدث ذلك فهذه يا سادة حكمة المولى ، كما قتلت أطفال الليبيين فإنك ترى أولادك وأحفادك يُقتلون ؛ إنه القصاص الإلهي .

جنيف ٢٠١١/٥/١

obeikandi.com

عجباً يا سيادة الإمبراطور (الدكتاتور)!

رغم أنها حقيقة لا تحتاج إلى تأكيد، فإنه لازماً وواجباً عليّ أن أؤكد أن الشعب الليبي على كامل تراب الوطن العزيز الغالي لا يقدس إلا الله جل جلاله، فهو " السبوح القدوس رب الملائكة والروح " ، ولا يُقدّس أحداً سواه . وقائده ومعلمه الأوحد هو رسول الله سيدنا محمد (ﷺ)، وبالتالي فليفهم السيد الإمبراطور وأبناؤه وأعوانه ذلك، وأن غير ذلك شركٌ بالله، وهو الذنب الذي لا يُغفر أبداً .

استمعنا بالأمس إلى خطاب تشويه العديد من التناقضات بثّه التلفزيون التابع لأسرة القذافي، تحدّث فيه رئيس الأسرة، والذي شبّه نفسه بإمبراطور اليابان، وقدم مغالطة كبيرة تاريخية في قوله: إن الطيارين اليابانيين كانوا يقومون بأعمال فداية بسقوطهم بطائراتهم على القطع الحربية المعادية من أجل الإمبراطور .

وأقول: لا يا سيدي، اليابانيون قاموا بتلك الأفعال البطولية ليس من أجل الإمبراطور، بل من أجل الدفاع عن وطنهم ضد الاستعمار طلباً للحرية، وهو ما فعله الطيارون الليبيون الأشاوس عندما سقطوا بطائراتهم على باب العزيزية، وتحلّصوا من قنابلهم؛ رفضاً لتنفيذ

لتعليماتك بضرب بنغازي الثورة . نعم لا فرق بين الاستعمار الذي تعرّضت له اليابان ، وما تعرّض له الشعب الليبي خلال الأربعين عاماً من ظلم ، واستبداد ، وسرقاتٍ لخيراتهِ ، واحتلال منك ومن أسرته وأعدائك .

ولنرجع للنقاط الأساسية في الخطاب ، وهى أربعة نقاط حدّدها سيادة الإمبراطور ، ولفت انتباهي أنه تحدث عن النظام السياسي ووضعه النقطة الأولى بدلاً من أن يكون القذافي الإمبراطور الذي وضعه في النقطة الثانية ، وبالتالي فأنا في وقفاتي حول هذه النقاط سأسردها من حيث الترتيب ، كما كان يتمنى سيادة الإمبراطور أن يضعها ، فهو الأول ، وهو المجد ، وهو الشعب .

النقطة الأولى : معمر القذافي عيّن بقرار من مجلس قيادة الثورة القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ عام ١٩٦٩م ، وحتى الآن لم يُلغَ هذا القرار ، وبالتالي فهو يمارس ولا يزال يمارس صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأيضاً أصدر لنفسه قانوناً عن طريق إدارة حكمه المزيفة - مؤتمر الشعب العام - في الثمانينيات سُمّيَ " قانون بشأن الشرعية الثورية لتوجيهات قائد الثورة " منحه هذا القانون صلاحيات لم تُمنح لأي رئيس في العالم ، حيث اعتُبرَ هذا القانون تعليمات القذافي الشفهية والكتابية في حكم القانون ، وواجبة النفاذ لكل الأجهزة التنفيذية في البلاد .

والسؤال هنا : إذا كان السيد الإمبراطور يريد أن يتخلّى عن كافة مواقفه فهل يستقيل كقائد أعلى للقوات المسلحة ، ويتنحى عن إصدار الأوامر العسكرية بقصف مدن ليبيا وقراها ، وعليه أن يصدر وثيقة رسمية بتخليه عن ممارسة ما يسمونه الشرعية الثورية بما فيها خروجه في وسائل الإعلام ، وتحريضه لزيائته من اللجان الثورية ، فهل يفعل ذلك؟!

النقطة الثانية : وهي الألوية الكبرى المتمثلة في زعم سلطة الشعب والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، ودعواه بأن الشعب الليبي يحكم نفسه من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وتاريخ بدايتها وتكوينها ، وتنظيمها الذي ذكر مشوباً بأخطاء ومغالطات فادحة ، لكنى أوجه نموذجاً من بعض الأسئلة ليجيب عنها الناطق الرسمي للحكومة الزائفة :

- هل المؤتمرات الشعبية الأساسية هي التي قررت إرسال القوات المسلحة الليبية للحرب في تشاد التي فقدنا فيها الآلاف المؤلفة من شبابنا؟!

- هل المؤتمرات الشعبية هي التي قرّرت منح الملايين والمليارات لأبناء الإمبراطور ولرؤساء الدول الإفريقية؟!

- هل المؤتمرات الشعبية الأساسية هي التي قرّرت ضرب الشباب الليبي المتظاهر بداية من بنغازي وكل المدن والقرى الليبية شرقاً ووسطاً وغرباً وجنوباً؟!

وإذا كان ما قيل عن المؤتمرات الشعبية، وقاله السيد الإمبراطور مساء ١٧ فبراير الماضي، وطلب من الناس أن تجتمع لتحديد ماذا تريد، وقبلنا ذلك، لكن الآن أقولها بوضوح: هذا سرد غير مقنع حتى لمن يفقدون ملكة العقل من المجانين الليبيين.

ولكي لا أقف كثيراً حول موضوع السلطة الشعبية، فأنا أقدم اقتراحاً شخصياً مفاده هل يمكن إجراء مناظرة على الهواء مباشرة يرشح فيها سيادة الإمبراطور، أو أركان حكمه أفضل وأقبح من لديهم في السلطة الشعبية لكي يناظرني أنا شخصياً في هذا الموضوع، وأتحدى بوضوح أن يقوم التلفزيون المحلي في طرابلس الغالية بنقل هذه المناظرة مباشرة!

النقطة الثالثة: تحدث سيادة الإمبراطور عن النفط، ووجه كلامه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا بأنه على استعداد للتفاوض، ومنحهم امتيازات نفطية، وتوقيع اتفاقيات. سبحان الله وكأنك لا تعلم بأن كل هذه الاتفاقيات موقعة، وهناك شركات موجودة، ولا يحتاجون أصلاً إلى التفاوض معك أو مع غيرك، فهم بموجب تلك الاتفاقيات أصحاب حق قانوني ودولي في شركاتهم، وهذا ليس في ليبيا وحدها، بل في كل الدول العربية النفطية وغير العربية التي ليس لها إمكانات الاستكشاف، وإخراج النفط.

وأقول : يا سيادة الإمبراطور إنهم يحاربون مع الشعب الليبي ، ويساندونه في ثورته ليس من أجل النفط ، فهم يعرفون حقوقهم جيداً ، وهم يقومون بذلك ؛ لأنهم وجدوا في ثورة الشعب الليبي فرصة لتخليص العالم بأسره من إرهابك ومؤامراتك وفسادك أنت وأسرتك وزبانيتك .

النقطة الرابعة : أعلنت يا سيادة الإمبراطور أن على الناتو أن يوقف هجماته ، ويتعد عن العدوان على ليبيا - حسب رأيك - لمنح الشعب الليبي الطمأنينة ، لكي يقول رأيه في نظام الحكم الذي يرتضيه .

وأتساءل : هل ، يا سيادة الإمبراطور ، ستكون للشعب الطمأنينة ومليشياتك الأمنية ، ومرتزقتك تهدم البيوت ، وتحرق الأخضر واليابس ، وتقتل الرجال ، وتغتصب النساء؟!

رداً على اقتراحك أقترح أنا حلاً آخر ، أطالبك بشيء بسيط ، فقط لتوقف القصف على طرابلس ثلاثة أيام ، وتسحب فيها كل رجالك من شوارع طرابلس ، وبمراقبة دولية نقول لسكان طرابلس فقط وليس ليبيا : اخرجوا للتعبير عن رأيكم ، وأنت تعلم جيداً النتيجة .

إن الشعب الليبي لا يريدك ، ولا يريد أسرتك ، ولا يريد نظامك ، أن ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير الأبية الشعبية الحقيقية لا يمكن أن تعود كما كانت قبل ذلك . . . وللحديث بقية

جنيف ٢٠١١/٤/٣٠

obeikandi.com

مفاسد القذافي محاسن للشوار !!

لم أكن أتصور في يوم من الأيام أن تصل الأمور في بلادى إلى ما وصلت إليه ، وهنا أنا أقصد أنه بعد القتل ، والاستعمال المفرط للقوة ، وهدم المدن ، واغتصاب النساء من قبل مليشيات هذا الظالم وأسرته ، وبأوامر مباشرة منه ومن أبنائه كما أثبت في تحقيقات المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية ، ووجود العديد من شهود الإثبات ، والدلائل الدامغة على ذلك بعد كل هذا لم أكن أتصور أن أرى بعض من كنت أعتقد فيهم أنهم عقلاء زالوا يحضنون هذا الرجل ، ويتحدثون معه ، وكذلك أسمع لبعض المداخلات من النساء ، وبعض الرجال يدافعون عنه ؛ هل هؤلاء أسوياء أم هم متورطون أم هم أغبياء ، أو جنباء لا يستطيعون أن يقفوا موقف ديك يوماً واحداً ، ويفضلون أن يبقوا دجاجاً عند ديكهم الأوحدا !!!

هؤلاء يحتاجون إلى علاج نفسي ، وحقن بجرعات تعبوية من خلال الدين الإسلامي ، وعلماء ليبيا الأجلاء .

لأنهم بفعلهم هذا اختاروا شريكا للمولى عز وجل ، خاصة عندما يقولون هتافهم المشهود يطلقون لقب الجلالة ، ثم ديكهم المنتهي حتماً وكأنهم يساوونه بالمولى (ﷺ) ، ويسجدون مقبلين لصورته ، وأرجعونا

بذلك لكفر الوثنية! هؤلاء يحتاجون العلاج، أما من منهم تَلَطَّخت أيديهم بدماء الشهداء فلا بد من القصاص منهم .

قال لي صديق: أنا لا أؤيد خروج أو سفر القذافي؛ أنا أريده أن يبقى، ونحاكمه هو وأبناءه، وكل أعوانه، نريد القصاص منهم، هكذا أمرنا الله، ويتسامح صديق ثالث لنا في تلك الجلسة يا أخى فلنحقن دماء الليبيين، وإنهاء هذه الفترة التعيسة التي يعيشها الناس الآن في كل ليبيا ليخرج في ستين داهية، ويتركنا لحياتنا نعيش .

على أية حال بمناسبة "يتركنا لحياتنا نعيش"، وحسب عنوان المقال "محاسن القذافي" أقول: إنه رب ضارة نافعة، فقيام القذافي بتدريب الشباب على السلاح من خلال فكرته التي استهدف بها حل الجيش النظامي، وقيام الشعب المسلح رغم أن الشباب تضايقوا منها كثيرا، وخرجت ضدها تظاهرات في ١٩٧٧م، لكنها اليوم كانت حسنة، ونقول له: هذا هو الشعب المسلح الذي لا يُهزَم، وكتائبك هي الكتائب التقليدية التي سيهزمها الشعب المسلح، وأنت تعيش، وتراه يدك حصونك، فهذه فكرتك نُفِذت عليك، والله في ذلك حكمة بدون شك .

والحسنة الأخرى وهى أن النظام السياسي الفوضوي للقذافي بُنيَ على هدم مؤسسات الدولة، فلا توجد هيئات دستورية، ولا دستور أصلاً، ولا مجالس، ولا قضاء مستقل، ولا حكومة مسئولة، هذه

بطبيعة الحال ستعطينا بعد انتهاء النظام من صراع المؤسسات على السلطة، كما حدث في ثورات أخرى، وبالتالي فإننا سنبنّي دولة من الصفر بدستورها ومؤسساتها، ووفقاً لرغبة شعبها .

والحسنة الثالثة أن القذافي وعصابته الإجرامية وصل بهم الأمر إلى أنهم بالأموال يستطيعون أن يقودون العالم، وبالتالي خبّطوا في كل مكان في أمريكا وقضية لوكربي، والملهى في برلين، وفي فرنسا ومشكلة اليوتي أيه، وفي بريطانيا ومساعدات الجيش الأيرلندي، ومقتل الشرطة وغيرها وغيرها في أوروبا وأفريقيا والوطن العربي، وزاد على هذه الأفعال التصرفات الرعناء التي يقوم بها أبنائه في كل مدن العالم .

هذا خلق نوعاً من الاشمئزاز من هذا الرجل وعصابته، حتى وإن جاملوه، لكنهم لما وجدوا الفرصة، وتأكدوا من مصداقية الثوار التفّ العالم حول الثوار للقضاء على هذا الورم الخبيث الذي أرهق ليبيا والعالم .

وبالتالي فإن تصرفات وأفعال القذافي وأبنائه ورجاله كانت عوامل مساعدة لإنجاح ثورة الشعب العظيم .

الدوحة ٢٩/٥/٢٠١١

obeikandi.com

رفرف العلم وعزف النشيد.. فانهمرت الدموع

سبحان الله! أربعون عاماً لم أهتز أبداً لـ "الخرقة الخضراء" علم البلاد، أو لنشيد "الله أكبر" الذي لم يصدر بقرار، ولم تشرح معانيه؛ لأنه بدون معنى ولا طعم ولا رائحة، ولم يوافق أو يتوافق عليه الناس، فهو علم لشخص، ونشيد هو في أصله أغنية حماسية لم يتم كتابتها خصيصاً لليبيا، ولم تُلحّن لهذا البلد الحبيب، مثل نشيد الاستقلال وعلم الاستقلال.

الذي هزّني أكثر هو أن الشباب من أعمار الثلاثين والعشرين وحتى الأربعين لم يعرفوا هذا العلم إلا عندما تصفّح البعض منهم تاريخنا غير المسموح به في ظل نظام قمعي، وحكراً فكري، وقد رأيت في هؤلاء الشباب - وهم يقبلون العلم وينشدون النشيد - إصرار على رفضهم لكل ما يرمز لنظام الطاغية وآلته البولسية الظالمة التي عانوها كثيراً كثيراً، ووجدوا في العلم الأول والنشيد الأول الأصالة التي تعبّر عن هويتهم الضائعة؛ إنه علم أصلي من أصل ليبي، ونشيد كُتب لليبيا، ولحنّ تمّ تلحينه لليبيا، وفي أقل من أسبوعين عمّ هذا النشيد وهذا العلم كل البلاد؛ في كل مدينة يشور شبابها يعلّقونه، وفي سفاراتنا وقنصلياتنا يعلّقونه.

إنه ردٌّ معنوي كبير ، وتعبير أكبر عن رفض كامل لأية سمة تربطنا بنظام كابوسي جثم على أرضنا وشبابنا اثنين وأربعين عاماً ، واستطاع شبابنا البطل أن يزيحه عنا .

فبسرعة البرق تحقَّقت الملحمة الوطنية ، وبرز جلياً حبّ الوطن من خلال الاعتزاز برمزيها : علمها ونشيدها ، وأنا على يقين بأن هذا العام - بل الشهور القليلة القادمة - ستشهد أن كل الليبيين والليبيات - شيوخاً وشباباً - سيحفظونه عن ظهر قلب .

قد يقول البعض أو يدور في ذهن آخرين أن العلم والنشيد وضعا في نظام ملكي ، وهذا معناه الرجوع إلى الملكية .

وأقول : لا تُسمِّموا الموضوع ، فالعلم لم يصممه الملك مثل الخرقة الخضراء التي فرضها القذافي بدون استشارة أحد ، لأن العلم وضعت له مفاهيم لكل لون من ألوانه ، وكذلك للهلال والنجمة ، وصدر بمرسوم بعد أن وافقت عليه السلطة التشريعية الاتحادية .

وكذلك النشيد لم يختره الملك ، كما اختار القائد " الله أكبر " بنفسه ، ولم يستشر حتى رفاقه في الثورة ، بل إن النشيد كُتبَ خصيصاً لليبي ، وكذلك لُحِّنَ خصيصاً لليبي ، ووافقت عليه أيضاً السلطة التشريعية ، وصدر به قانون .

أرايتم - سبحانه الله - في ظل السلطة الشعبية يتم اختيار العلم والنشيد بدون علم أصحاب السلطة ، وفي ظل الملكية يصدر العلم والنشيد بموافقة الشعب ، وعن طريق نوابه !

شباب الشعب العظيم

سَطَّر شباب ليبيا بحروف من نور ملحمة ثورية شعبية التحم فيها تراب الوطن الغالي بدماء شبابنا الطاهر ، وجسَّد بحق على أرض الواقع أروع البطولات التي امتزجت فيها الشجاعة والإقدام بالإيمان المطلق بجهاده ؛ دفاعاً عن أرضه ، ومحاربة من عبثوا بمقدَّرات أرض ليبيا الحبيبة بكل ممارساتهم الفاسدة تحت قيادة طاغية يعتبر أكبر مستبد كذاب ، مضطهداً للإنسانية ، عدواً للحق والخير ، مصاصاً للدماء ، قاتلاً أبناء شعبه العزَّل الأبرياء .

قال هذا الطاغية المستبد عن أبناء شعبه الثائرين : "إنهم عملاء للخارج ، ولا يدركون ما يفعلون ؛ لأنهم تحت تأثير حبوب الهلوسة " ، وكم كان الرد جميلاً عندما شاهدنا الشباب وهم يؤدون الصلاة الجامعة ، ويقولون في هجومهم على زبانية الطاغية بصدورهم العارية : "مرحباً بالجنة جت تدني " .

هذه العبارة التي تناقلوها عبر التاريخ المتواصل لأجدادهم رفاق المناضلين الأشاوس : عمر المختار ، والسويحلي ، وسيف النصر . . وغيرهم ، رأى العالم في شرقه وغربه ، وجنوبه وشماله شباب وشعب ليبيا البواسل ، وهم يقولون : " لا ، كفاكم استهزاءً بنا ، كفاكم نهباً لخيراتنا ، كفاكم كذباً علينا وتدجيلاً " .

ليبيا بعد ١٧ فبراير أرض ثانية، وشعب حر، وشباب تَوَاق إلى أن يعبر - بحق - بليبيا من التخلف إلى التقدم، ويصنع ليبيا المستقبل، معطيًا ظهره لشعارات "ليبيا الغد"، راميًا إياها في مزبلة التاريخ.

كم من مرة حذرنا، وتناولنا آثار الفساد والبطالة، والممارسات الخاطئة من قبل النظام ورجاله ضد أفراد الشعب وشبابه، كم من مرة أكدنا بتجارب تاريخية ماضية، وبالتحديد عندما قلنا: "إن من سيستيقظ ويثور هم شباب لا تعرفونهم، وإنهم لم يعيشوا في هذه الحياة إلا في عهدكم الفاسد".

ولكن الغرور والعجرفة التي وصلت إلى حد اعتقاد الزعيم أنه ملكف بمهمة من الذات الإلهية، وجعلته يتحدث عن رسول الله (ﷺ) بدون أي احترام، وكأنه صديقه أو في قامته، وسمعه الليبيون أكثر من مرة، وهو يقول: "محمد" مجردة عارية عن أي تبجيل، أو احترامٍ لسيد الخلق (ﷺ).

ملايين، بل مليارات ليبيا كانت تُصرف على أهواء ونزوات هذا الطاغية، وأبنائه وقيادات حرسه الثوري، ولجانه الثورية، والمقربين من أسرته، وأبناء عمومته، وهنا أقول بحق: "إن القذاذفة ليسوا راضيين عما كان يدور في البلاد، فمنهم الكثير من الشرفاء والمؤمنين الذين كانوا يتحسرون ألماناً على ما يقوم به ابنهم".

لا أريد أن أمعن في الماضي، فشبابنا انتصر، وانطوت صفحة الطاغية، غير أنني - بهذه المناسبة - أريد أن أترحم على شهدائنا

الأبطال ، ولكي لا يضيع دمهم هدرًا ، ولكي تتحقق الأسس والقواعد التي ثاروا من أجلها يبقى لزاماً علينا أن نهتم بما يلي :

أولاً : الانتباه كل الانتباه من شباب الثورة لكل المتلونين ، الوصوليين ، سراق الانتصار ، خبيثي التصرف ، محسني الحديث الثوري ، فلا يوجد مُنظّر إلا الشعب وثواره ، فأنتم وحدكم دون غيركم الذين ترسمون الطريق ، وتحددون مطالب الناس ؛ لأنها شرعية اكتسبتموها بالدم والشجاعة والإقدام .

ثانياً : تأسيس مجلس وطني في ليبيا يكون ممثلاً لشباب الثورة من كل أرض ليبيا الحبيبة ، ويعتبر هذا المجلس انتقالياً ، ويقوم بتشكيل لجنة من خيرة خبراء وعلماء القانون في ليبيا من أجل صياغة دستور يضمن الآتي :

- يكون النظام في ليبيا جمهورياً برلمانياً عاصمته طرابلس الغرب ، وتكرماً لبنغازي يكون مقر السلطة التشريعية في بنغازي ، ومقر السلطة التنفيذية طرابلس .

- مدة رئاسة الجمهورية ورئاسة السلطة التشريعية والتنفيذية أربع سنوات تجدد لمرة واحدة فقط .

- استقلال السلطة القضائية ، والنص على كفالة حرية التعبير والصحافة وكافة وسائل الإعلام ، والنص على أن ينظم قانون خاص ذلك .

ثالثاً : يكلف المجلس الوطني الانتقالي إحدى الشخصيات الوطنية بتشكيل حكومة انتقالية يعرض أسماءها على المجلس ، وبعد اعتماده تتولى إدارة شئون البلاد لمدة سنة واحدة ، وتقوم بالآتي :

- تسهيل مهمة اللجنة المكلفة بوضع الدستور ، واتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل عرضه على الشعب في استفتاء حر يتم مراقبته من الداخل ومن الخارج من أجل ضمان نزاهته .
- تقدّم الحكومة المشرفة على الانتخابات الرئاسية والتشريعية استقلالها عقب الانتهاء من ذلك .

رابعاً : يكون العمل دستورياً وواقعياً من خلال المجلس ، وأن يكون دور القوات المسلحة حماية الوطن وحماية ثورة الشعب ، ولا تمارس السياسة .

هذه الأجندة المهمة أقدمها بكل تواضع باعتبارها رأياً لا يرقى ، حتى ، إلى مستوى النصيحة ؛ لأنني يجب ألا أكون مرشداً أو ناصحاً لهؤلاء الثوار ؛ لأننا تعلمنا منهم كيف نصنع الحياة في وطننا الحبيب ليبيا الحرة المستقلة . والله الموفق .

عطوان وبكري وقنديل!

تأملت كثيراً عندما علمت - بشكل مباشر وغير مباشر - موقف ورأي الكاتب الصحفي العربي عبد الباري عطوان، والإعلامي المصري الكبير حمدي قنديل، والصحفي المصري مصطفى بكرى فيما يدور الآن في ليبيا من ثورة حقيقية ضد الظلم والاستبداد، وازداد ألمي عندما علمت رأيهم في السيد القذافي الذي حكم ليبيا، وطني الحبيب، لأكثر من ٤٢ عاماً.

وقد وقفت أمام هؤلاء الإعلاميين لأنه من المفترض أن تكون مواقفهم واضحة من الثورات العربية التي تطالب بإعادة الحرية والكرامة إلى الإنسان العربي، وكذلك لما لهم من وزن على الساحة العربية والشعبية، هذا الوزن يجعل من آرائهم مرآة منصفة للشعوب المناضلة لا أن يكسروا تلك المرآة تحت أي ذريعة كانت.

لقد التمسيت لهم العذر، وقلت في قرارة نفسي: قد لا يعلمون بعض الحقائق، أو علموا شيئاً، وغابت عنهم أشياء، واختلفت مع العديد من زملائي الليبيين من كتاب ومفكرين في هذا الشأن، لكنهم جزموا بأنهم يعلمون كل الحقيقة، بل أن إمامهم بكل مجريات الأمور أكثر من أي شخص آخر، ولذلك رأيت أن أوضح لهؤلاء السادة

الإعلاميين بعض النقاط التي أتمنى منهم أن يدققوا فيها وفقاً لمصادرهم المتنوعة؛ للوقوف على صحتها التي أعلم - أنا ومعني كل الليبيين والليبيات - صحتها .

وأؤكد جازماً أنه لا توجد كلمة من هذه الأسطر التي أخطأها بيدي مبالغ فيها، أو ليس لها أساس واقعي، وأحدد ما أريد إيضاحه في مجموعة من الوقفات :

الوقفة الأولى : منذ أن حكم هذا الرجل ليبيا- وبعد عام ١٩٧٧م تحديداً - بدأ في ممارسة العنف لتصفية معارضيه من رفاقه، ومن أبناء الشعب الليبي، فنُصبت المشانق في الميادين العامة في شهر رمضان المبارك، وشنقَ عليها من اختلفوا معه في الرأي، ثم شنقَ كل الشباب الجامعي المعارض فيما سماه "ثورة السابع من أبريل بالجامعات"، وكل ذلك موثق وموجود، ثم كانت جريمة سجن بوسليم، وهو سجن للسياسيين المعتقلين بدون إجراءات قانونية، وقُتلَ به ١٢٠٠ سجين في ساحته، وكُبِحت المظاهرات المتفرقة في بنغازي وبقية المدن الليبية بالرصاص الحي في العديد من المناسبات، بل بلغ إجمالي ضحايا هذا الرجل أكثر من ٣٠٠٠ شهيد قبل ثورة ١٧ فبراير .

كل هذه الأحداث معروفة، وبطبيعة الحال يقول عنها أعضاء البوليس السري الليبي (أو ما يعرف باللجان الثورية): أن هؤلاء مضادون للثورة ولسلطة الشعب، وكلاب ضالة وزنادقة، وهم

بعيدون عن كل هذه الصفات كل البعد، رحمهم الله، وتقبلهم في فسيح جناته.

الوقفـة الثانية : هل تعلمون يا سادة أن هذا الرجل قد هدم ضريح شيخ الشهداء (عمر المختار) وسوّاه بالأرض، ونقل جثمان ذلك الرمز الليبي والعربي والعالمي للجهاد إلى منطقة سلوك لدفنه في الصحراء بالمكان الذي تم شنتقه فيه، وكنت أنا شخصياً ببلدية بنغازي وفي لجنتها التنفيذية، وقيل لنا في ذلك الوقت: سيتم إنشاء منارة دينية له، ومجمع متكامل في سلوك؛ ليكون مزاراً لكل الباحثين في العالم، وستكون هناك جامعة مثل جامعة الأزهر، وبطبيعة الحال لم يحدث شيء من هذا، بل عرفنا الحقيقة، وهو أنه لا يريد رمزاً غيره حتى وإن كان ميتاً، وبالتالي استعاض به بقبر أبيه، حيث أصبح الزوار الرسميون الذين كانوا يطلبون زيارة قبر عمر المختار، ووضع أكاليل الزهور عليه في بنغازي أصبحوا يُوجّهون إلى قبر والد السيد القذافي في مقبرة الهاني بطرابلس، وأطلقَ عليه المجاهد الأول!

الوقفـة الثالثة : أُسِّست جمعية عمر المختار في الأربعينيات بمدينة بنغازي، وهي جمعية سياسية اجتماعية أنشئ من رحمها النادي الأهلي (الثقافي الاجتماعي الرياضي) في عام ١٩٥٢م، وأصبح هذا النادي من أكبر وأشهر الأندية الليبية وأقدمها، وله علاقة وطيدة بالنادي الاهلي المصري، خاصة عندما كان عبده صالح الوحش يعمل في

النادي ببنغازي مديراً فنياً ، وبعد أن بدأ ابن السيد القذافي الذي يدعى الساعدي اهتماماته الرياضية ، وانحياز له لناديه الذي يشجعه عمل على نقل الرياضيين البارزين في النادي الأهلي ببنغازي إلى هذا النادي بالقوة أو بالمال ، مما أدى إلى إفراغ النادي من عناصره الموهوبة في كرة القدم والألعاب الرياضية الأخرى ، وبطبيعة الحال وصل ترتيب النادي الأهلي إلى ذيل القائمة في الدوري ، ووفقاً للنظام نزل الفريق إلى الدرجة الثانية ، وفي ذلك اليوم خرج مشجعو النادي في مظاهرة كبيرة هتفوا فيها ضد القذافي وابنه ، فماذا تتوقعون الرد؟! (كان الرد هدم مقر النادي الأهلي الرياضي الثقافي الاجتماعي في بنغازي بملاعبه وصالاته الرياضية وقاعات محاضراته ، ودُفِنَ تاريخ رياضي عريق مملوء بالبطولات المحلية والعربية والإفريقية تحت الأنقاض) ، علماً بأن الدولة لم تصرف على هذه المنشآت ، وإنما تم إنشاؤها بمجهودات أهلية من مناصريه ومن ريع مبارياته!

الوقف الرابع : بصرف النظر عن أكذوبة سلطة الشعب التي عملت أنا شخصياً في إدارتها ٢٠ سنة ، وعمل العديد من الليبيين والليبيات في الإدارة الشعبية التي تدور أساسياتها أن الشعب يحكم نفسه بنفسه من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، فهذا الأمر كذب وافتراء ، والسيد القذافي ولجانه الثورية وحزبه الحاكم هو الذي يحكم البلد ، وأنا على استعداد للتداول مع كل من يرغب في أي

وسيلة إعلاميه لإظهار زيف ما يدعونه حول سلطة الشعب ؛ لأنهم لا يستطيعون أن ينكروا أنني على علم بحقائق كثيرة .

أما الشيء المهم الذي يجب أن يعلمه هؤلاء الكتّاب الأفاضل ، وكل القراء أن السيد القذافي صدر له قرار من مجلس قيادة الثورة السابق في عام ١٩٦٩م بأنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولم يُلغَ هذا القرار ، وحتى هذه الساعة يمارس صلاحياته كقائد أعلى للقوات المسلحة ، بل أكثر من صلاحيات أي قائد أعلى آخر في العالم .

وعلى ذكر الصلاحيات هل تعلمون أن الذي يقول : " إنه ليس رئيساً " له صلاحيات قانونية لا يتمتع بها أي رئيس دولة ؛ هذه الصلاحيات صدرت بقانون بشأن الشرعية الثورية للأخ قائد الثورة ، ونص هذا القانون على اعتبار تعليمات الأخ قائد الثورة الشفهية والمكتوبة حكمها في حكم القوانين واجبة النفاذ ، وعلى الأجهزة التنفيذية وضعها موضع التنفيذ بشكل فوري ، هل يتمتع رئيس بهذه الصلاحيات ؟ !

الوقفه الخامسة : أجريت دراسة حول الفساد بمنظمة الشفافية العالمية ومكافحة الفساد عن ليبيا بيّنت فيها أن نظام السيد القذافي أسوأ أنظمة العالم فساداً ، وأنه لا يمكن لأي مستثمر أن يقوم بالاستثمار في ليبيا إلا من خلال هذه الأسره ومعاونيهها ، وأن الفاقد من أموال

الليبيين يصل إلى ٣٥٠ مليار دولار منذ بداية ١٩٦٩م إلى عام ٢٠٠٦م، وهي السنة التي أُعدَّت فيها الدراسة .

كما أنه يستغل ورقة العمالة المصرية والتونسية - باعتبارهما دولتين مجاورتين - بشكل مححف في كل أمر يحدث في هذه البلدان ، فإن كتب صحفي مقالاً ضده أو ضد أبنائه يقوم بطرد العمَّال ، والتعامل معهم بشكل لا إنساني ، ولعل طرد العمال الفلسطينيين وأسْرهم ، ووضعهم شهوراً عديدة في العراق على الحدود الليبية المصرية خير دليل على ذلك.

ماذا أقول والوقفات كثيرة ومتعددة ، لكنني أكتفي بهذه الخمسة ، وأسأل الأساتذة عطوان وقنديل وبكري : هل تبيحون وتجزون ، بل وتطالبون لشعوبكم بالحرية والديمقراطية ، وتقفون ضدها عندما يطلبها الشعب الليبي ؟!

يا سادة ، الليبيون قاموا في يوم ١٥ ، و١٦ ، و١٧ فبراير حتى يوم ٢١ من الشهر ذاته بمظاهرات شعبية سلمية في بنغازي ومدن الشرق ، ثم في مدن الغرب بالزاوية ومصراتة والجبل الغربي الأشم ، علاوة على العديد من المدن والقرى الليبية ، خلال هذه المظاهرات لم يُواجهوا بالرصاص فقط ، بل وُوجهوا برجمات الصواريخ ، وتم قمعهم بالطائرات ، مما أدى بالعديد من أفراد القوات المسلحة للالتحام معهم ، ورب ضارة نافعة ، فإن قانون التدريب العسكري

العام والشعب المسلح الذي فرضه القذافي بهدف تسريح وفك الجيش الليبي أفاد هؤلاء الشباب ؛ لأنهم عندما وجدوا أنفسهم مضطرين للدفاع عن أرواحهم وعائلاتهم أفادتهم خلفيتهم ، ومعرفتهم بكيفية التعامل مع السلاح ، وبالتالي بدءوا في التصدي لهذه الكتائب الأمنية التي يعمل لها مرتزقة من خارج ليبيا .

وأمام هذا القصف والتدمير والإبادة اضطر الليبيون للذهاب إلى الجامعة العربية والمجتمع الدولي (مجلس الأمن) ، وأنتم ترون الآن ماذا يحدث ، ورغم التدخل الجوي لقوات المجتمع الدولي فإن الإبادة التي تحدث الآن في مصراته ، وحدثت في الزاوية وزوارة لم تحدث عبر التاريخ الحديث .

هل رأيتم قبل حاكماً يقتل شعبه بهذه الوحشية كما حدث لنا نحن الليبيين؟!

أترك الإجابة لكم ولضمائر الإنسانية ، وأختم بأن يهديكم الله إلى الحق ، أنتم وكل من يقف مع هذا الطاغية المستبد ، وأتمنى من الله أن تفيقوا لرشدكم وتحققوا ؛ لأن الظلم لا يدوم ، ولكل ظالم مستبد نهاية .

جنيف ١٧ / ٤ / ٢٠١١

obeikandi.com

ثوار ليبيا شرفاء.. يا عطوان

كتب عبد الباري عطوان يوم ٣ يونيو ٢٠١١م في صحيفته التي للأسف تحمل اسم (القدس العربي) مقالاً بعنوان "ثوار ليبيا وإسرائيل" تحامل فيه كعاداته وبشكل واضح مملوء بالحق والكراهية على الثورة الشعبية الليبية، وثوارها الشرفاء، ومجلسها الانتقالي الصادق الأمين مع شعبه الثائر.

إن مجلسنا الانتقالي تكون من ثوار شعبنا الشرفاء الأحرار، وبهم يسير نحو النصر الأكيد مهما تحامل المتحاملون المنحازون لأسيادهم وأصحاب المكارم عليهم.

وأنا هنا لست في موقع المدافع عن أحد من أعضاء المجلس، ولكني كليبي أولاً، وقومي مخلص لأمتي بدون أن أسترزق من أحد في سبيل قوميتي أو عروبتة أو وطنيته وجدت نفسي لا أستطيع أن أصمت على هذا التطاول المهين الذي في طبيّاته دسائس كثيرة، وردود أفعال متشنّجة، خاصة من قبل من تربطهم علاقات مشبوهة بمنظومة القذافي الإعلامية التي تديرها، وتشرف عليها شركة متعددة الجنسيات من بينها إسرائيليون.

وعموماً فإن إثبات هذه العلاقات ثابت بالدلائل والقرائن عليه ، ونشر منه الكثير ، ولست في مقامه الآن ؛ لأنني أريد أن أوضح للقارئ العربي الحقائق التالية :

أولاً : لماذا التعمد في إضافة عبارات للتصريح الذي نسب للكاتب والفيلسوف الفرنسي برنارد هنري ليفي مثل القول بأنه قيل له إن النظام الليبي القادم سيقم علاقة عادية مع إسرائيل ، وهذا لم يرد فيما نقلته بعض الأخبار عن تصريح الفيلسوف الفرنسي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، من الذي يملك أن يتحدث باسم النظام الليبي القادم ، والعالم كله يعلم أن المجلس الانتقالي في مؤتمر عالمي بينغازي وقع أعضاؤه على وثيقة شرف بألا يتقلد رئيسه أو أي من أعضائه أي وظيفة قيادية في النظام الليبي الجديد ، وتم تأكيد ذلك أكثر من مرة من قبل رئيس المجلس ، وكذلك رئيس المكتب التنفيذي .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن كنت أو غيرك - يا سيد عطوان - لا تعلم كيف تأسس المجلس فلتعلموا أنه بعد زحف الجماهير في كل قرية ومدينة ، والاستيلاء على مقاليد الأمور فيها شكّلوا مجلساً محلياً يحل محل الإدارة السابقة ، ومن هذه المجالس المحلية تم الدفع بمندوب لكل منطقة محررة إلى المجلس والمناطق غير المحررة تم تسمية مندوبين

مؤقتين عنهم من قبل الثوار حتى يتم التحرير ، وبعدها إما أن تبقى عليهم أو تستبدلهم .

كما أن هذا المجلس الانتقالي حددت مهمته في الآتي :

- ترتيب عقد المؤتمر الوطني الذي يختار لجنة تأسيسية لوضع الدستور .
- اختيار حكومة مؤقتة من التكنوقراط لتسيير الأمور .
- الإشراف على الاستفتاء الشعبي على الدستور بإشراف دولي .
- وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية حسب نصوص الدستور .

بعد إتمام ذلك ، وتشكيل الهيئات الدستورية ينتهي دور المجلس والحكومة الانتقالية ، والتقدير المبدئي لهذه المدة بعد سقوط القذافي ١٢ شهراً على الأكثر .

ثانياً : الكاتب والفيلسوف الفرنسي برنارد هنري ليفي حر في

تصريحاته وتحليلاته وافتراضاته ، وعليه وعلى غيره أن يثبت أن هذه التصريحات قيلت بناءً على رأي من المجلس الانتقالي ، أو من أحد الأعضاء ، ومن الذي طلب منه أن يتحدث مع الإسرائيليين في هذا الأمر ؛ لأن ثوار ليبيا ومجلسهم الانتقالي نفوا ذلك في تصريح علني ، وكون أنك يا سيد عطوان تقول : إن هذا لا يكفي ، فمن أنت حتى تحاسب وتأمر وتنهى ، وما سلطتك علينا - نحن الشعب

الليبي وأجهزته التي اخترناها دون غيرنا - حتى نقول لا نريد هذا أو نقبل ذلك، فمن أنت حتى تصدر الأحكام والأوامر، أنت حر في صحيفتك وبلدك بريطانيا التي تحمل جنسيتها، أما ليبيا فلأحرارها فقط، وهم الذين سيقروا، وليس صديقك القذافي .

ثالثا: سبق لي أن أوضحت لك وللجميع مرات عديدة أن قصة النفط في العالم الثالث معروفة، ولا تمثل أطماعاً بقدر ما تمثل الدفاع عن شراكة، فالنفط في الستينيات كان في جوف الأرض والدول العربية لم تكن لديها المعرفة والقدرة على استكشافه، وبالتالي أبرمت اتفاقات دولية بين شركات الدول المتقدمة، ودولنا الفقيرة - بما فيهم ليبيا - للقيام باستكشاف النفط، وإنتاجه مقابل شراكة مناصفة، وهذا هو منفذ في كل دول العالم الثالث المنتجة للنفط، وبالتالي فإن الدول التي تدعم ثورة ليبيا لا تطمع في بترولنا؛ لأنها أصلاً شريك فيه، وإنما أفعال وجرائم القذافي مع كل دول العالم هي التي جعلتهم ينتهزون الفرصة لضربه بعد ثورة شعبه التي طالبتهم بأن يتدخلوا تحت مظلة مجلس الأمن، وبطلب من الدول العربية .

ولتعلم - يا عطوان أنت وأمثالك - أنه لولا تدخل هؤلاء لكانت بنغازي قد احترقت بكاملها، وانتهت في تلك الليلة المشؤومة ليلة ١٩ مارس، ساعتها، ماذا كنا سنفعل؟! هل نحمي شبابنا وأولادنا

ومستقبل شعبنا بمقالات ورناء وتعطف وشجب الصحف والمحطات التلفزيونية ، وهل ساعتها كنت ستكتب تترحم على شهدائنا وأسranنا لدى القذافي ، أم كنت ستتهنته على تلك المجزرة التي نَجَّنا الله منها؟

رابعاً : من المعلوم أن نظام القذافي هو الذي ارتبط مع علاقات بإسرائيل ، ولماذا لم يتناول قلمك المصون تصريح القذافي العلني بأن سقوط نظامه سيهدد أمن إسرائيل؟ ولماذا لم تتناول تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين عندما قالوا في أكثر من مناسبة بأن نظام القذافي " أمن لنا ونثق فيه " ، وكذلك لماذا لم تتناول - سيدتك - موضوع الشركة الإسرائيلية التي اتفق عليها ابن القذافي لتورّد له العمالة والسلاح الذي نشره ، وأعلن عنه الثوار ، وصوّرته الصحافة العالمية في مصراتة مختوم بالنجمة الإسرائيلية الشهيرة " نجمة داوود " ، وساهم أبناء من أولاد عمك بفلسطين في إجراء هذه الترتيبات .

خامساً : من - يا سيد عطوان - الطامعون في السلطة بليبيا ، قل لنا الأسماء والحشيات ، فمنك نستفيد ، وأنا وكل الليبيين يعلمون جيداً أن ما قلته في هذا الجانب هو افتراء محض ليس له أساس من الصحة ، كما أنه عليك أن تعلم أن مقالاتك المسمومة ، وما يصرح به غيرك من ماجوري القذافي لا يهتم به الثوار ولا يلتفتون إليه ، فهم سائرون على أرض صلبة ، وسيحققون النصر بإذن الله تعالى ،

وسترى بأم عينيك ليبيا حرة ديمقراطية لا يوجد فيها أجنبي مستغل ، ولا سرقات لأموالها ، وسيعيش الليبيون أحراراً شرفاء مكرّمين على أرضهم .

سادساً : هل نصبت نفسك ليبيّاً الآن ، وأنت تتحدث عن الملك إدريس السنوسي ، هذا الرجل الشريف العابد النزيه كان ملكاً عابداً ملتزماً محباً لوطنه ، هذا صحيح ، لكن كانت لديه مجموعة في القصر الملكي محيطة به تمارس الوساطة والمحسوبية ، وانتشر من خلالها الفساد الإداري والمالي ؛ (ولكنه قياساً بما حدث في عهد القذافي لا يمثل ١٪) ، وهكذا عندما تم انقلاب سبتمبر في ١٩٦٩م خرج الليبيون مؤيدين دون أن يعلموا من قام بالانقلاب .

سابعاً : اشتكيت بأنك تعرضت لهجمات وسباب بذيء ، وأنت تستحق ذلك ، رغم أنني لا أؤيده ؛ لأنك يا سيدى تجاوزت حدودك ، ومن كتبوا عنك وفندوا ما كتبته في المرات السابقة لم يكونوا مأجورين ، بل واجبههم الوطني هو الذي أملى عليهم ذلك ؛ لأنك تعودت على ذلك ، وقد اتهمتهم بما أنت متهم به منذ سنوات .

وأخيراً يا سيد عطوان ، لماذا هذا التحامل على الشعب الليبي وثورته ؟ ولماذا الاصطياد والمتابعة والتدقيق ، أليس الأحرى بك أن تهتم بقضيتك الفلسطينية وما يجري فيها من قبل القيادات الفلسطينية

وما يقومون به من اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع الحكومة والموساد الإسرائيلي؟ وما يحصل من اتصالات مع المثقفين والفلاسفة والصحافيين الإسرائيليين في لندن وأمريكا وغيرها من الدول .

وعلى ذكر لندن، فأنت تتهم الثورة الليبية بقبولها مساعدة دول التحالف والنااتو من أجل تحرُّرها من الاستبداد، مع أنك تعيش في لندن، وتحمل جوازاً بريطانيا، وتنعم بالحصانة والحرية الصحفية التي تُسنّها القوانين الإنجليزية، فلماذا لا تتركها، وتعيش في غزة، وتناضل من هناك؟ أم أنك مناضل " كلام " ، وتهاجم الشرفاء فقط؟

ونقول لك: رغم الشكل الذي نجبه، وتخبّئ أنت وراءه، وهو القدس الشريف، فنحن في ليبيا لن ننسى فلسطين، وسنبقى مخلصين للقضية، وسيعيش بيننا الفلسطينيون معزّزين مكرمين لن يهانوا كما كان يفعل بهم القذافي، بل سيعيشون أشرافاً كرماء في بلدهم الثاني إلى أن يعودوا، ونحن معهم مخلصون للقضية مؤيدون للمقاومة والشعب الفلسطيني إلى أن يتحقق التحرير، ويعود الشرفاء إلى أرض الشرف فلسطين .

وختاماً أقول لك يا سيد عطوان، وأنصحك بأن تترك الشأن الليبي، وتفرغ لشيء آخر؛ لأننا لسنا في حاجة لنصائحك، وإن عدتم عدنا، ولكن في المرة القادمة بمستندات ووثائق .

الدوحة ٤ يونيو ٢٠١١

obeikandi.com

الحقيقة لا تموت

رحم الله الشهيد علي الجابر ، هذا المواطن العربي القطري الذي نفخر بأن يكون منا وإلينا بعد أن ارتوت الأرض الليبية بدمائه التي لم ولن ينسى له ناسها في بنغازي ، وكل المدن والقرى الليبية هذه التضحية ، وحتماً سيكون لنا لقاء مع أسرته داخل ليبيا في ذكرى استشهاده ، ذلك البلد الذي أحبه الجابر ، وأحبه أهلها ، رحمك الله وجعلك - بإذنه تعالى - بجوار النبيين والصديقين في جنة الخلد .

يد الغدر المأجورة التي قتلت الشهيد كانت في مخيلتها أنها تقتل الحقيقة ؛ لأن الجابر في الواقع يصور الأحداث بألة صادقة لا تعرف الكذب ، جهاز يصور ما يقوم الشهيد الجابر بتركيزه عليه ليوثقه ، ويبثه لكل المشاهدين في كل بقاع المعمورة بدون أي رتوش ، وأحداث ليبيا ذاتها لا تحتاج إلى تعليق ، فالصورة المتحركة والثابتة ناطقة بحال القوة المفرطة المستخدمة ضد شباب أعزل من السلاح ، وبالتالي فإن الجابر - بكل معنى الكلمة - ناقل أمين للحقيقة ؛ لأنه لا يتدخل - لا هو ولا غيره - فيها .

ولكن ألا يعلم من قام بهذا الفعل الخسيس أنه لن يفلت من العدالة ، حتى وإن فلت من عدالة الأرض ، فالله سبحانه وتعالى

سيصبّ عليه لعنته التي لن تفارقه طوال حياته ، وسيحشر في نار جهنم بعد موته . لتعلم أن حياتك كلها ستكون جحيمًا في جحيم ، هذا إذا استطعت الهروب من يد عدالة الدنيا ، وهذا ما أشك فيه ، فأنت ومعاونوك أصبحتم معروفين ، والثوار - ومعهم الشعب - لن يهدأ لهم بال حتى يقبضوا عليك ؛ ليتم القصاص منك ومن الذين أمروك بالقيام بفعلتك الإنسانية .

إن من الصعوبة بمكان قتل الحقيقة ، فربنا سبحانه - وله حكمة في ذلك - قد لا يسخرّ للناس معرفة حقيقة الحادثة ، لكنه لا يمكن أن يخفيها إلى الأبد ، فالحقيقة ستظهر ويعرفها الناس مهما طال الزمن ، وإن لم يؤخذ منه القصاص ، فسيعذبه ربنا في حياته ، وقد رأيت بأمّ عيني رجلاً كان يمثل الجبروت في ليبيا في زمن من الأزمان ، وبعد عشرين عاماً مات موتةً شنيعة أمام العديد من الحاضرين في فرح لأحد أفراد أسرته ، فسبحان الله يهمل ولا يهمل .

الكاميرا الجابرية لن تسقط أيها الأوغاد ، بل سيحملها من بعده آخرون ، وقد حملها بالفعل (الهدار) ، وهو من أبناء بنغازي ، هذه الكاميرا راية للحرية ، ولن تنتكس أبداً ، بل ستستمر في كشف الحقائق التي لا يمكن لكائن أن يطمسها .

المماثلة القاتلة

كم من دماء لليبيين يجب أن تُهدَر قبل أن يتوافق الثمانية الكبار (والكبير هو الله) على حقن دمائنا في المدن والقرى الليبية التي تواجه بحق أبشع جريمة ضد الشعوب في هذا القرن وفي العصر الحديث ؛ عصر الحريات والديمقراطيات وحقوق الإنسان .

الآلة العسكرية التي تقصف ، وتضرب ، وتخرّب المدن الليبية آلة يقودها أناس مجنونون لا يخافون الله ، يعيشون على أكاذيب السلطان الذي فضح نفسه على المستوى العالمي ، أما على مستوى الوطن فالليبيون يعرفون جيداً الأكاذيب الكثيرة التي يعتقد أنه يظليها على الشعب الليبي ، لكنها لم ولن تنظلي أبداً عليهم ، ويقول الليبيون عن ذلك عبارة باللهجة الليبية " كذاب وملاطي " ، يعني أن هذا النوع من الكذابين لديهم القدرة على أن يؤلفوا الكذب في وجه محدّثهم ، ويواجهونه مباشرة بالكذب ، وهم يعرفون في قرارة أنفسهم أنه كذب ، لكنهم يفعلون ذلك ، ومع تكرار أكاذيبهم بمرور الزمن يصدقون ما قالوه كذباً ، ويصبح كأنه هو الحقيقة ، أما غير ذلك فهو الكذب والباطل ، وبهذا يصير عندهم الكذب حقيقة ، والحقيقة كذباً .

فقد قال القذافي للغرب قبل أسابيع : أن الثوار من مجموعة القاعدة ومجموعة بن لادن ، ثم بعد أسبوعين قال : إذا وقفتم ضدنا - أي الغرب - فستتحالف مع القاعدة ، وغير ذلك كثير . وفي تطرُّقي لعملية الكذب الرسمي والإعلامي التابع أريد أن أوضح أن بعض المحلّلين والمتابعين ربطوا بين تباطؤ ومماطلة الغرب وأمريكا في اتخاذ قرارات الحظر الجوي ، وبين إمكانية تصديقهم لهذه الافتراءات ، وهنا أريد أنؤكد أنه منذ أول يوم وهم يعلمون أنه لا علاقة للشباب الثائر في المدن الشرقية وبنغازي بتنظيم القاعدة ، لكنهم فُوجئوا بأنهم ليس لديهم معلومات واضحة عن هؤلاء الذين يمكن أن يحكموا ليبيا ، وغفلوا عن أن هذا الشباب ينادي بما هو مُسَطَّر في دساتيرهم من حرية ، وعدل ، ومساواة ، وتداول للسلطة ، وديمقراطية حقيقية ، لكنهم في عالمنا العربي - خاصة النفطي - لا ينكرون توجهاتهم هذه ودعمهم لها ، لكنها مشروطة بأن تفرز قيادات من صنعهم ، ففي مصر على سبيل المثال لم تصبح الحيرة التي أصابتهم في ليبيا ؛ لأن لديهم أكثر من مرشح على الأرض المصرية الآن ، وإن لم يكن كلهم ، ولن يجدوا صعوبة في التعامل معهم من أجل تحقيق الأمن الدائم لحليفهم الوحيد والدائم في المنطقة ، وهي إسرائيل .

ويلاحظ أنه منذ بداية اندلاع الثورة الشعبية الليبية كانت حرارة الاعتراض ، والاستنكار لممارسة العنف ضد المدنيين عالية السقف في

أمريكا، ثم بدأت تنخفض شيئاً فشيئاً، ولعل الدولتين اللتين لم يغيراً حماسهما هما فرنسا وبريطانيا، ولا أريد التطرُّق إلى الموقف النفعي الروسي والصيني، علاوة على الموقف ذاته من بعض الدول الأخرى التي لديها الكثير من كبار رجال مخابراتها، وتم شراؤهم منذ زمن وأغدق عليهم الكثير من قبل المخابرات الليبية، ولهم تأثير في التوجُّهات والقرارات الرسمية لهذه الدول.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فالوضع يختلف قليلاً، فأمريكا لا تُدخل ليبيا كثيراً في دائرة الأولويات الاقتصادية التي تؤثر في الأمن القومي الأمريكي، لكنها تتمنى أن يأتي نظام مُوَال لها، صادق معها، يستطيع أن يقدم لها التسهيلات اللوجستية إذا احتاجت إليها لمواجهة أي طارئٍ مستقبلي يمس أمنها القومي من أوروبا أو إفريقيا.

ومن ناحية أخرى، وهي الأهم أنه بعد الأسبوع الأول من الثورة الشعبية الليبية تم اتصال مباشر بين الأسرة الحاكمة في ليبيا وبين شخصيات مؤثرة في صنع القرار بإسرائيل، وكان في دائرة الوساطة - كما نشر في بعض الأخبار على الشبكة العنكبوتية العالمية - أحد كبار رجال أمن السلطة الفلسطينية الذي له علاقة وطيدة بالموساد الإسرائيلي مع صديق فلسطيني له، وهو رجل أعمال معروف، وله عدة جنسيات أخرج الدولة الإسرائيلية عن صمتها المعهود نحو تأليب

اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة الأمريكية المعروف بتأثيره على قيادات وزارة الدفاع والبتاجون، مما أدى إلى ظهور المواقف المترددة، والحجج المختلفة التي بدأ التصريح بها، والتي جعلت الرئيس الأمريكي في موقع حرج، لكنه لم يغير رأيه، ثم جاء موقف وزارة الخارجية باعتباره رأياً وسطاً بين الرأيين. فالأمريكيون والأوروبيون يعلمون جيداً أن فاتورة التكلفة للحظر الجوي سيحصلون على قيمتها من ليبيا بعد التحرير، لكن نرى بعضهم يتحجج بالمصروفات كحجة واهية.

كنت أتمنى أن يكون موقف العرب في هذا الجانب أكثر شدة، فإن هناك دولاً عربية تستطيع أن توجه إنذاراً واضحاً وصريحاً بأنه إذا لم يُوقف القذافي القصف على المدنيين الليبيين فإنها ستدخل عسكرياً لحمايتهم بحكم الأخوة العربية والإسلامية، خاصة وأن بعض هذه الدول لديها العديد من الرعايا يسكنون في المناطق التي تتعرض للقصف.

ودعوتي الآن لرجال الثورة والمجلس الوطني المؤقت، وإلى كل الشعب الليبي: اعتمدوا على أنفسكم، وتعاملوا معهم بلغة (البيزنس)، واحصلوا على السلاح بفواتير مؤجلة الدفع، أو بتسهيلات من دول مجلس التعاون، واستمروا في كفاحكم الثوري، وأوقفوا أي رأي آخر في أي موضوع إلى ما بعد التحرير، وركزوا فقط

على تحرير ليبيا ووحدتها الوطنية ، واعملوا من أجلها ، واعلموا أن القضية ليست رحلة كفاح محدّدة المدة ؛ لأن القتال فُرِضَ عليكم ، بل اعملوا على الدفاع عن ثورتكم مهما طال زمن المعركة ، وعلى شبابنا الإعلامي أن يعملوا على مكافحة الإشاعات ، وأن يقدموا الحقائق للناس ؛ لكي يثقوا فيهم ، ويسمعوا ما يقولونه لهم ، وعلى قيادة الجيش الوطني أن تُقدِّمَ البيان تلو البيان في كل وسائل الإعلام ؛ ليكون مصدراً صادقاً لكل ما يجري ؛ لكي لا نترك الساحة لأكاذيب الإذاعة والتلفزيون المغلوب مذيعوه ومحرّروه على أمرهم ، وسيروؤن لنا كثيراً من الروايات عندما تتحرّر ليبيا الحبيبة .

يا شباب ليبيا : تماسكوا وتعاضدوا ، تكاتفوا وحاربوا كلّ من يريد أن يفرّق بينكم ، ولن نشكّ أبداً في أن نصر الله قريب ؛ لأنه صراع بين الخير والشر ، وحتماً مهما طال الزمن فسينتصر الخير .

obeikandi.com

حشد الجهود لإسقاط نظام الفوضى والاستبداد

شبابنا الثوري العظيم الذي انتفض في ثورة شعبية عارمة في ١٧ فبراير حقق ما لم نستطيع أن نحققه كلنا رغم المحاولات العديدة، سواء بالمحاولات العسكرية الوطنية، أو ببعض الانتفاضات الشعبية المحدودة، أو بالمواقف والبيانات والأقلام التي نادت بشكل مباشر بإسقاط نظام الفوضى والاستبداد، خاصة من قبل الليبيين في الخارج الذين أجبرهم قمع هذا النظام المستبد على ترك أسرهم وأقاربهم ووطنهم، وهاجروا خوفاً من البطش والتنكيل، أو بعض الكتابات الإصلاحية التي ظهرت بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة حتى من الداخل رغم ما تعرض له البعض من أصحابها إلى عمليات تهديد وتنكيل وصلت إلى التصفية الجسدية .

شباب ١٧ فبراير ثاروا، ولا يزالون ثائرين، وأجبروا نتيجة الاستعمال المفرط للقوة أن يدافعوا عن أنفسهم وثوراتهم بإصرار واستماتة، والنماذج البطولية كثيرة ومتعددة في كل مكان من أرض ليبيا الحبيبة، ولا يزال ثوارنا في الجبهات الشرقية والوسطى والجنوبية والغربية صامدون بشجاعة واقتدار بحمد الله .

هذا هو الحال الذي عليه شباب الثورة الأوفياء لثورتهم وشعبهم ،
والتف الجميع ، وتعاون كلٌّ حسب قدرته ، وقامت المرأة الليبية بدور
رائع جسّدت فيه دورها كامّاً للشهداء ، وداعمة بكل قدراتها للأبطال
في الجبهات ، وصامدة بشموخ ليبيا ، وعمر المختار .

وبدأت حركة شعبية في كل الجهات خاصة في بنغازي والمدن
الشرقية ، حيث تكوّنت العديد من مؤسّسات المجتمع المدني ،
وصدرت العديد من الصحف ، وعقدت العديد من الندوات ؛ كلٌّ
هذا شيء جميل ورائع وطبيعي بعد سنوات الكبت لكلّ حريات
وحقوق الإنسان ، لكنني أنصح - والنصيحة اجتهاد - فإن أصبْتُ فيها
فلي أجران ، وإن لم أصبْ فلي أجر واحد ؛ في نصيحتي الاجتهادية
أرى ما يلي :

- عندما بدأت الثورة كان الشعار الأساسي " الاعتصام الاعتصام
حتى يسقط النظام " . . وهنا أذكر أننا ما زلنا نواجه مرتزقة النظام
ولم يتنحَّ ، وبالتالي فإن التفكير يجب أن ينصبَّ ، والجهود يجب أن
تُحشد من أجل إسقاط النظام أولاً ، وحتى ندواتنا ومؤسّساتنا
المدنية يجب أن ينصبَّ تفكيرها على كيفية القيام بإجراءات تدعّم
الثوار ، والاستمرار في التظاهر حتى ينزاح هذا الكابوس عن
شعبنا البطل .

- حتى الصحف والإعلام يجب أن يكون إعلام معركة ضد النظام ،
إعلام يفضح ممارسات رجالات النظام المستبد وأفعالهم ،

وبطولات شبابنا، وسيرة شهدائنا، ويردُّ على كلِّ من تُسَوَّل له نفسه المساس إعلامياً بثورة الشعب الليبي البطل .

- نعلم أن هذا النظام حكم البلاد ٤٢ عاماً، ولديه لجانه وحراسه والمستفيدون منه، ومنهم من ربط مصيره بالنظام، بل بالقذافي شخصياً؛ لأنهم لطَّخوا أيديهم بدماء الأبرياء من الليبيين؛ كل هؤلاء سيعملون على خلخلة أمن الثورة، وضربها من الداخل تماماً، كما حدث من قبل رجال التجمع الدستوري في تونس، ويحدث من رجال الحزب الوطني في مصر، وحزب اللجان في ليبيا، وعليه فإن الواجب الآن التصدي لهؤلاء؛ لأن حشد الجهود ضدهم هو عمل لا يقل أهمية عما يقوم به ثوارنا في الجبهات؛ لأننا بذلك نحمي ظهورهم .

- لدينا مدن محاصرة غرباً، ولدينا مآسي اجتماعية في قرأها المجاورة، مما يتطلَّب العمل الجاد والمستمر من أجل مدِّ يد العون، وتوصيل الإمدادات لهؤلاء مقاتلين ومدنيين .

- لدينا أيضاً معركة تغيير الأسلوب في التعامل مع المواطن من قبل الأمن الوطني الجديد، وكل المؤسسات الخدمية، وفي البوابات من قبل لجان الأمن الثورية يجب أن نرقى بأسلوب التعامل مع المواطن لنشعر فيه بأن الثورة ورجالها يمارسون سلوك الإسلام في الاحترام، والحفاظ على حقوق الناس وآدميتهم، وهذا واجب مهم جداً، خاصة في الممارسات الثورية التي يجب أن نطبق فيها أسلوب كتائب القذافي .

كل هذه هي مشاغلنا الأساسية، أما الحديث والنقاش والصراع والشد في مناقشات متعددة حول نظام الحكم والشكل الديمقراطي للدولة فهذا لا أقول ليس وقته، لكن المجلس الوطني الانتقالي سيقدم حتماً رؤية يعدها من خلال خبراء ليبيين، مستعينين بالتجارب التي سبقتنا، مؤكدين - كل التأكيد - على أن القرآن والسنة المحمدية والشريعة الإسلامية هي مصدر دستورنا وقوانيننا، وكل سلوكياتنا الإدارية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية.

وحتماً فإن أي تصور سيبحث بعد انتهاء النظام وليس الآن، والوقت معنا، وما سيعرض سيناقدش، ثم يتبلور في شكل دستور يتم أخذ رأي الناس فيه - كل الناس - من خلال استفتاء تُشرف عليه - كمراقب - الأمم المتحدة، والمؤسسات الحقوقية الدولية، والآن نحشد جهودنا لإسقاط النظام؛ لأن الحديث عن الغد والمستقبل لا بد أن يشارك فيه - وبفاعلية - كل من هو على جبهات القتال، وكذلك كل الليبيين في المدن التي ما زالت ترضخ تحت ويلات كتائب القذافي، فنحن لن نقرر عنهم، لكن معهم وبهم.

أرجوكم . . أوقفوا كل هذه المناقشات، وركّزوا إعلامياً، وميدانياً، واجتماعياً، وسياسياً، واقتصادياً، وإدارياً على إسقاط نظام " اللانظام " .

الفرعات القذافية ...

المفاوضات السياسية والحلول السلمية

وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المختلفة ، سواء المساهم منها عن قصد وبأجر في هذه الفرعات ، أو من وقعت في دائرة التريد والنقل لهذه الأخبار التي زخم بها الإعلام الغربي والعربي ، ووقع فريسة لها الكثير من المهتمين بالشأن الليبي من عرب وأجانب .

أقول : أن ما يُسرَّبُه زبانية الأسرة الحاكمة من جرعات من المقترحات حيث يقول أحدهم : إننا لنمانع بان نتحاور مع المتمردين (يقصد أسياده الثوار) بدون القذافي ، ويقع في الفخ أيضاً الاتحاد الأوروبي بأنه يوافق على إبعاد القذافي من المفاوضات ، وكان هناك طرف آخر غيره يطلب من الثوار الجلوس معه ، والتفاوض معه - سبحانه الله - ، فهم يعرفون تمام المعرفة بأن البلد يقودها ، ويحركها منذ ٤٣ عاماً القذافي وحده ، والآن هو أمير الحرب المتوج على كتائبه وميلشياته من الليبيين والمرزقة ، ولهؤلاء أقول :

إن أمير الحرب القذافي عندما يقول " ها هو الشعب الليبي تفاوضوا معه " ؛ يقصد نفسه ؛ لأنه يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الشعب تجسّد فيه ، فهو الشعب ، وهو القائد ، وبالتالي فهو يعيش في وهم لا يريد

الاعتراف بالواقع إلا عندما يدُّك الثَّوَّارُ معقله، ويرى الموت قريباً منه، هنا سيفيق، ولكن تكون الإفاقة متأخرةً. إن كل ما يدور الآن هو عبثٌ وسرّاً، ومن يقع في فخ هذه الألاعيب فهو بعيد كل البعد عن الرؤيا الثاقبة لهذا النظام الذي يبني سياساته على الخداع، وإعلامه على الكذب، ويعتمد من ضمن برامجه السحر، والشعوذة، والهلوسة كأساس من الأساسيات في التعامل مع الشعب الليبي والثَّوَّار.

علينا ألا نهتم بذلك، ولا نوافق لأي أحد كان أن يتفاوض، ونعلنها بكل قوة لا تفاوض مع هذه العصابة المطلوبة دولياً، والتي سفكت دماء أبنائنا، وانتهكت أعراضنا، وهدمت مدننا وقُرَّانا، علينا أن نعمل فقط من أجل حشد جهودنا في دعم ثوَّارنا على كل الجبهات، وليس لنا أي رغبة في التفاوض، نحن نرغب في إنهاء هذه الزمرة الفاسدة من الوجود على الأرض الليبية، وليس لنا أي حديث إلا إذا أراد هو ومن معه أن يُسلِّمَ نفسه للثوار لمحاكمته، فهذا شأن آخر.

القذافي لن يُفاوض بمصداقية، صدَّقوني بأن ما يسمَّى بالأمناء بدءاً من رئيسهم وبقيتهم وحتى رجال المخابرات وقيادات اللجان الثورية والكتائب والميلشيات لا يملكون القرار في هذا الشأن، إلا إذا عادوا للحق، وقرَّروا الانقلاب على هذا السرطان قبل أن يُقضى عليهم.

كل ما يدور الآن من حيّل وتصريحات هي لكسب الوقت لإعادة تنظيم الصفوف ، هؤلاء كذّابون لا تثقوا فيهم كلهم بدون استثناء ، إلا من يُعلن توبته الصادقة ، ويعمل على خلاص الوطن من هذه الغمة الفاسدة .

- والمجلس الوطني الانتقالي أعلن أكثر من مرة موقفه ، وهو لا تختلف عمّا سُمّي ثوابت الثوّار والشعب الليبي ، وهى :
- لا للقذافي وأبنائه ونظامه .
 - لا لكل من تلطّخت يده بدماء الليبيين وأعراضهم .
 - لا لمن سرق ونهب مال الليبيين .
 - لا لتقسيم ليبيا .

هذه الدلالات والثوابت واضحة ، ولا يجوز اختراقها ، ولا التفاوض بشأنها ، وليعلم الجميع أن هذه الثوابت ليست للثوّار فقط ، أو المدن والمناطق التي يتواجدون فيها ، بل هي تمثل رغبة كل الليبيين ، إلا القليل الذين يربطون مصيره لسببٍ أو آخر بهذه الطغمة الفاسدة .

وفي الختام لا يجوز لأيّ من كان أن يتفاوض سرياً باسم ثوّار ليبيا ، أو الشعب الليبي ، حتى وإن جرت اتصالات يجب أن يُعلن عنها بوضوح ، ويومياً من خلال ساحة الحرية في كل مدننا الحرة الأيّّة ، وتنقل من خلال ليبيا الأحرار أولاً بأول رغم أنني على مبدأ أننا لا نفاوض الآن ، بل نعمل من أجل حشد الجهود للنصر ، وعندما

تضييق الدائرة على الطغاة، ويطلبون التفاوض هنا نقول "عليهم أن يسلّموا أنفسهم لا للتباحث مع هذه الأزمات المتعقّنة مهما كانت الأسباب .

وأقول أيضا أتألم كثيراً عندما أسمع الأساتذة الأفاضل في مداخلاتهم الإعلامية يتخذون عما قاله، وصرّح به الوزير الفلاني، أو المندوب الفلاني حول الحلول السلمية، ويُضيّعون الوقت في مناقشة ذلك، ونتحاور مع أو ضد، نقبل أو لا نقبل، وهم بذلك يُحقّقون غرضاً مهماً، وهو أن يقتحمونا، ويخترقون موقفنا الواحد الصلب من ثوابتنا، فليقل وزراء الدول الصديقة، ولتقل المنظمات الدولية ما تشاء، وليقل القذافي وزبانيته ما يشاءون؛ نحن يهملنا رأي شعبنا وثوارنا في الجبهات فقط لا غير، لا تُعيروا اهتماماً لأي رأي يخالف ثوابتنا، فلنكرّر ثوابتنا، ونسعى لتحقيق النصر . كل العالم يقول: إن مصير النظام السياسي يقرّره الشعب الليبي، والبعض منّا يتكلم عن مبادرات الآخرين، شكراً للجميع، مبادرتنا واضحة؛ إنهاء القذافي وأسرته ونظامه بأي طريقة كانت، ثم أخذ حق الليبيين من كل من اعتدى عليهم، سواء بقتلهم، أو بسرقتهم، أو انتهاك أعراسهم، ثم تكوين دولة ديمقراطية تتسامح فيها فيما دون ذلك مع الجميع، ونعيش فيها شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً ليبيون وليبيات سواء أمام القانون .

بنغازي.. نسيم الحرية

كم هي جميلة " بنغازي " في ثوبها الحرّ السعيد ، لاحظت منذ الوهلة الأولى التغيير ، لم يصل فقط إلى مظهرها الخارجي ، بل تغير المضمون أيضاً ، تغير أسلوب الناس ، ظهرت الابتسامة التي تشع على وجوههم ، فعلا إن " الشعور بالحرية ، وإزالة الغمة شيء جميل " .

لم تعد هناك النظرة المريبة المتشككة من قبل رجال الأمن الرسميين وغير الرسميين ، ذهبت الوجوه العابسة التي تمتلئ حقداً على الناس ، والتي كانت تتأهب لإثبات ، وتلفيق أية تهمة للشباب ، وكانت تراقب كل شيء ، حتى الهواء كانت تسعى لحجبه عن الشرفاء .

بنغازي مثلها مثل كل مدن ليبيا التي دفعت ثمن حريتها بعد الظلم والاستبداد ، وحكم العائلة القذافية الجائر ، فهي تسعد بهذه الحرية ، لكن مسحة من الحزن ما زالت في عيون الناس بسبب فقدان شهدائهم الأبرار - رحمهم الله - وكذلك بسبب استمرار قصف ، وقتل إخوانهم من الليبيين والليبيات في المدن والقرى الأخرى التي لا زالت تناضل من أجل الحرية التي ستنالها عما قريب بإذن الله تعالى .

انهمرت الدموع من عيني عندما أصرّ الشباب الشائر في بنغازي المعتصمون أمام المحكمة في ساحة الحرية منذ قيام الثورة الأبية أن

أتحدث إليهم ، فتحدثت ، وكُلِّي شوقٌ إلى مدينتي وبلدي ليبيا الحرة ، تحدثت حديثاً من القلب إلى القلب ، وهمتفت معهم هتافات الحرية ، قمنا وجارنا معاً بالدعاء إلى المولى عز وجل أن ينصر ثوارنا البواسل ، وأن يحفظهم من كل سوء ، وأن يثبت أقدامهم ، ويزلزل الأرض من تحت عدوهم ، وأن يحفظ بلادنا من كل الشرور .

رأيت في بنغازي مساجدنا التي كانت تُقفل عقب أداء كل صلاة ، وتراقب في صلاة الفجر وكل الأوقات ، ولها إدارة وأفراد متخصصون في متابعة المترددين عليها ، رأيتها كيف تغيرت ، وأصبح مصلوؤها يهتمون بشأنها ، فعقب الصلاة يقرءون القرآن ، ويكبرون ، ويدعون الله أن يحفظ بلادهم ، وينصر ثوارهم ، ويحقق لهم الأمن والأمان .

رأيت في بنغازي - وقيل لي - أن هذا يحدث في مصراته والزنتان ، وكل مدن جبل نفوسة ، وكل مدن وقرى الجبل الغربي ، وكذلك طبرق وكل مدن وقرى الجبل الأخضر والكفرة والواحات ، رأيت كيف يقدم التجار ، وأصحاب رءوس الأموال من القادرين في المدن والقرى بضائعهم مجاناً لغير القادرين على دفع الثمن ، ورأيت كيف يقوم الشباب الليبي بالعمل في المخابز بعد سفر العمالة الأجنبية الوافدة . والأروع من ذلك كله ، رأيت الشباب - ذكوراً وإناثاً - وهم يقومون بتنظيف مدينتهم وتجميلها .

رأيت أيضاً كيف يتولّى أبناء كل حيٍّ حراسة أحيائهم من بعض أصحاب النفوس المريضة التي لا يخلو مجتمعٌ منهم، ويرصدون أي حركة غريبة، أو مريبة قد يقوم بها بعض بقايا الطابور الخامس، والخلايا النائمة من مرتزقة القذافي، رأيتهم وهم يُفشلون مخططاتهم التخريبية لزعزعة الأمن والاستقرار.

حقاً إنها بنغازي الشرارة الأولى لثورة ١٧ فبراير، التي ساهمت فيها المرأة الليبية مساهمةً فاعلة في كل مناحي العمل الثوري الجاد من أجل مساندة الثوار، ورأيت كيف تقوم النساء الليبيات بطبخ أكثر من ٣٠ ألف وجبة يومياً ترسل للجبهة لثوارنا البواسل، وكيف يتولى أفراد الشعب والشركات القادرة الإسهام في تقديم التمويل اللازم لهؤلاء النسوة لإعداد الوجبات.

إنه حقاً المجتمع العربي الليبي المسلم المتكاتف المتكامل، حَفَظَ الله ليبيا، ونصر ثوارها، وهزم الطاغية وأعوانه.

بنغازي ٢٢/٦/٢٠١١

obeikandi.com

إيضاحات لا بد منها

من خلال لقاءاتي المتعددة بالعديد من الليبيين والليبيات من مختلف أنحاء ليبيا في داخل الوطن، وفي تونس العاصمة، ومناطق الحدود، وفي مصر، وقطر، وغيرها من دول وعواصم العالم المختلفة، خاصة بعد تفجّر ثورة الشباب الرائدة العظيمة ثورة ١٧ فبراير وجدت أن هناك العديد من التساؤلات والمواقف والبيانات المغلوطة، بل منها (المفبرك والمدسوس)؛ قصد التأثير على الثوار، ووصفهم بالجماعات المتمردة، وقلب الحقائق، وتشويه صور الشرفاء من الثوار، والقيادات السياسية، وكل من ساهم في عمل ثوري ثقافي، أو إعلامي، أو سياسي لنصرة الثوار في ثورتهم المباركة من أجل أن يعيش الليبيون جميعاً أحرار يتمتعون بديمقراطية حقيقية، وعدالة اجتماعية في ظل رايات ثورتهم الأبية.

لهذا رأيت أن آخذ على عاتقي في هذا المقال إيضاح، وإظهار الحقائق التي تعمّدت زمرة الطاغية إخفاءها، وتزويرها، آخذاً في تقرير هذا بعين الاعتبار صدق ودقة مصادري، واضعاً نصب عيني أن المولى عز وجل هو الحسيب والرقيب، والله على ما أقول شهيد.

الإيضاح الأول : - وهو المتفق عليه - لم أقابل ليبيا أو ليبيّة أبدًا
 أنحيازهم المطلق للطاغية، بعكس ما يقدمه لنا إعلامه الكاذب، وحتى
 من كانوا لهم حظوةً معه، والتقيت بهم، وأوضحوا لي أن هذا الرجل
 وأبنائه ومن معه فقدنا الثقة فيه بعد أن قتل أبنائنا، وهدم مَدُننا، وأمر
 جنوده ومرترقته باغتصاب حرائر ليبيا . . لذلك لا يمكن لأي ليبيٍّ حرٍّ
 أن يرضى به، أو بأبنائه، أو زبانيته أن يحكمونا مرةً أخرى . . وكلهم
 عندما يتحدثون عن ذلك يُقرنون تصرفات الطاغية، وخطورته،
 وأسلوبه القبيح في الحديث الذي دائماً يستهزئ بنا من خلاله يُقرنون
 ذلك بالقول " شوفوا الرجل الطيب إلّي وجهه نور، ويحترم الناس،
 ويتحدث بأدب وتواضع، أحبيناه في الله " ؛ ويقصدون المستشار
 مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي .

الإيضاح الثاني : نحن الآن في ليبيا الثورة، لا زلنا في فترة نضالية،
 ولم ندخل بعد الفترة الانتقالية التي قد أقبل تجاوزاً أننا في بدايتها،
 ولكن تكامل بدايتها بشكل كامل يتطلب أن ينتهي الطاغية وعصابته،
 ويتنصر الشعب لنبدأ في بداية ترتيب بيتنا الداخلي بشكل ديمقراطي
 محدّد مساره السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال دستور يُقرّه
 الشعب يكون مصدر التشريع فيه القرآن الكريم والسنة المحمدية
 الشريفة .

وبالتالي فإن الحديث عن أطروحات تخصّ الحلول السياسية ، أو ما يُطلَق عليها السلمية يقبل الحديث فيها بين كل أطراف الليبيين من كل مناطق ليبيا شمالا وجنوبا وغربا وشرقا ، وهذا بطبيعة الحال يجب أن يكون واضحا في ذهن الجميع ، فلا مكان للطاغية القذافي وأبنائه ، وقادة كتائبه وقادة لجانه الثوريّة الذين تلطّخت أيديهم بدماء الليبيين ، فلن يقبل ثوَّار مصراته أن يجلسوا مع من قتل أبنائهم ، وتهجّم على بيوتهم ، وأسماءهم معروفة ، وكذلك ثوَّار جبل نفوسة والزاوية وزوارة ، بل كل الشعب الليبي وثواره في كل مكان لن يقبلوا أن يجالسوا هؤلاء ، ومحاورونهم ، وهم يومياً يقولون " دم الشهداء ما يروح هباء " .

الإيضاح الثالث : لكي يتم خلق مناخ يستطيع فيه الإنسان العربي الليبي أن يعبر عن رأيه في مصير بلاده يجب أن تختفي كل مظاهر الكتائب المسلحة من المدن والقرى الليبية ، ويجب أن تُوضَعَ القوات المرتزقة بما فيهم مَنْ منحتهم عصابة القذافي الجنسية في معسكرات تُشرف على أمنها قوات من الأمم المتحدة تمهيدا لإعادتهم لبلدانهم .

ولا يمكن أن تنتهي الجرائم الكبيرة التي ارتكبتها السالف الإشارة إليهم بالتسامح ، فلا تسامح مع القذافي وأبنائه وعصابته المسئولة عن قتل الليبيين ، بل يجب العمل على أخذ القصاص منهم وفقاً للقانون الدولي أو الليبي ، وإعادة ما سرقوه من ثروة الشعب الليبي .

الإيضاح الرابع : يحاول البعض الآن في عواصم كثيرة من العالم - سُمِّيَ بعضهم المنشقُّون - أو أصحاب اللون الرمادي ، أو من هم يُبَيِّنون تضامنتهم مع الثورة ، ويحاولون أن يجدوا لهم موقعاً قيادياً في حركة الثورة ، ومنهم من يتَّهم المجلس الوطني بعدم الكفاءة ، ومنهم من يقول أنهم مُهمَّشون ، وهنا يجب إيضاح الآتي . . تصوَّروا الموقف من غير هذا المجلس كيف سيكون الوضع ؟! أنا شخصياً منذ يوم ٢٠١١\٢\٢٥ قد طالبت بإنشاء جسم بأي شكل كان للثورة ؛ لكي يتعامل معه العالم ، وهذا كان رأي معظم المنظَّمات الدولية والإقليمية ، والخبراء في كثير من دول العالم ، وقد نصحت ، وتعهَّدت بالحديث عن ذلك في عدة لقاءات إعلامية ، وعرفته بالمجلس الوطني للثورة الشعبية الليبية ، وهنا أقول إنه خطأً وقعنا فيه ؛ وهو إضافة كلمة " الانتقالي " ، على أية حال فإن كل من يعتقد أنه مهمَّش أقول أنا وكثيرون مثلي نقوم بدورنا ، ولم يكن لنا أي اتصال ، أو تنسيق بالمجلس ، ولا بأعضائه رغم معرفتنا بهم ، فالكثير أراهم يقدمون العون ، ويشرفون على إرسال المساعدات ، ويستقبلون الجرحى ، ويشرفون على علاج الشباب .

هؤلاء الرجال العظام من الليبيين في مصر وتونس وغيرها من مناطق العالم في بريطانيا وسويسرا يقومون بدورهم ، ولا يريدون من ذلك لا شكراً ولا وظيفة ، وفي طاطوين وجرجس وتونس العاصمة

رأيت ذلك بنفسى ، وإليكم يا من تنتقدون ، وتفرّجون ، وتربطون مشاركتكم بالحصول على موقع في حكومة ليبيا الجديدة أقول لكم بطبيعة الحال هذا طموح قد أوافق عليه بالنسبة لكم ، أما لنفسى فأنا أعمل لوجه الله تعالى أولاً ، ومن أجل ليبيا ثانياً ، ولكنى أجزه لمن لديه طموح ، ولكن ليس بهذه الطريقة ، عليكم أن تُشمرُّوا على درعانكم ، وتناصروا الثوار إنسانياً ، وسياسياً ، وإعلامياً ، وبكل جهد تقدرون عليه . أما المواقع في ليبيا فستكون خاضعة للانتخاب الشعبى الحر غير المزيّف الذى سيكون الفيصل فيه لصندوق الاقتراع .

الإيضاح الخامس : ليبيا قبل ١٩٦٩م وحتى نهاية السبعينيات كانت تتكون من ١٠ محافظات ، أو أقاليم ، واعتقد أنه أنسب تقسيم إدارى ، وهنا لكى يحصل توافق فإنه بعد انتهاء هذه العصابة الفاسدة علينا السعى بسرعة لانتخاب المؤتمر الوطنى الذى ممكن أن يُحدّد - كمقترح اجتهادى منى - بعشرة أعضاء من كل إقليم بحيث يكون إجمالى الأعضاء ١٠٠ عضو ، وفور اجتماعه يختار رئيساً وعدد ٢ نواب للرئيس ، ويباشر فى إعداد الدستور ، وتشكيل حكومة تكنوقراط ، أو اعتماد المجلس المسير للأعمال ؛ لتنفيذه ، أو تعديله المشكل من المجلس الوطنى الانتقالي ، وهنا تقع على المجلس الوطنى الآن إصدار قرار بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من شخصيات ليبية وطنية يشهد لها بالكفاءة ، والمنزلة الاجتماعية والمصادقية ،

وعرض هذا التشكيل على جميع المجالس المحلية ، ونشره لمدة ٣٠ يوماً؛ لقبول أي طعون في نزاهة الأعضاء ، ومن ثم تثبيتهم ، وأن يجتمعوا ، ويختاروا رئيسهم ، وتكون اللجنة العليا للانتخابات جهازاً مستقلاً لا يتبع أحداً ينظم انتخابات المؤتمر الوطني بالتنسيق مع الأمم المتحدة من الناحية الإشرافية ، وكذلك المنظمات الإقليمية المختلفة العربية والإسلامية ، مع مشاركة الرقابة الوطنية المحلية الممثلة في تنظيمات المجتمع المدني ، وبعد انتخاب المؤتمر الوطني يكون من ضمن مهامه في أول جلسة بعد انتخاب رئيسه ونائبيه أن يعتمد تسمية نفس اللجنة العليا للانتخابات ، أو يغيرها جزئياً أو كلياً ، وتُحدّد عضوية اللجنة بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ، كما يكون عليه تشكيل لجنة إعداد الدستور ، وتكليف رئيس حكومة يختار أعضاء حكومته من التكنوقراط يقوم بعرض الأسماء على المجلس لاعتمادهم ، ومنحهم الثقة ؛ لياشروا تسيير الأمور في البلاد خلال الفترة الانتقالية .

الإيضاح السادس : يتحدث الكثيرون عما خلقتة الفتنة القذافية ورجالها وأبواقها من مشاكل بين أطراف ومناطق ليبيا ، خاصة من الناحية الاجتماعية ، كما حدث على سبيل المثال من تحريض لبني وليد وتاورغا وزليطن ضد مصراتة وصبراتة وصرمان ضد الزاوية ، وهكذا بطبيعة الحال أن هذا الموضوع سينشئ وضعا يسوده الكثير من

القلق في هذه المناطق وغيرها ، وبالتالي فإنه من المهم من الآن أن يتم تشكيل فريق عمل قيادي اجتماعي يختار بدقة لياشر اتصالاته الاجتماعية لحصر المشاكل ، والعمل على وضع خطة مدروسة يوافق عليها الجميع بعد لقاءات متعددة ، ووفقاً لأعرافنا الاجتماعية القبلية ، لنتمكن من صلح اجتماعي يأخذ فيه صاحب الحق حقه ، ونعمل على تصفية القلوب تدريجياً ، وتستمر هذه النخبة تحت مسمى هيئة الوفاق الوطني .

الإيضاح السابع : حمل السلاح شبابنا الثائر بعقيدة وإيمان ، فتوارنا البواسل عليهم أن يُخَيَّرُوا بين أن ينخرطوا في الجيش الوطني الليبي ، أو يعودوا إلى أعمالهم السابقة ، وعلينا أن نعدّ العدة لإنشاء الهيئة الليبية لإعادة التأهيل البدني والمهني ؛ لكي نهتم بشبابنا ممن أصيبوا في الثورة ، وأصبحوا من ذوى الاحتياجات الخاصة كما علينا أن ننشئ صندوقاً وطنياً لرعاية أسر الشهداء والمصابين ، وبالتالي نقدّم لهم بعض المزايا ، والخدمات الحياتية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارب التي سبقتنا عديدة في هذا المجال ، ومن السهل جداً الركون إلى تنظيم لتقديم اجتماعية واقتصادية تناسب مع طبيعة مجتمعنا الليبي ، واحتياجات أسر شبابنا من الشهداء والمصابين .

الإيضاح الأخير : يتحدث العديد من المتابعين للشأن الليبي من غير الليبيين ، وأيضاً من مثقفينا ومفكرينا من ليبيا حول الشباب ، وناسنا

المغرر بهم ، وقاتلوا مع هذا الطاغية ، وخرجوا بشكل ، أو بآخر يعاضدونه بائعين ذممهم ، وهنا أقول : هؤلاء في النهاية لبيون وأبناؤنا ، ويمكن إصلاحهم في مؤسسات اصطلاحية تغرس فيهم روح الدين الإسلامي ، وتُعرفهم بكتاب الله وسنة رسوله ، وتعيد تأهيلهم لاستبدال حب الوطن بحب الطاغية ، حب ليبيا ، وأهلهم الذين منهم وإليهم .

هذه جملة من الإيضاحات والاجتهادات التي كانت من استقراءات للعديد من آراء الناس في المناطق التي زرتها ، وأقدمها للقارئ العزيز وأبناء وطني الأفاضل وكل من له إمكانية إعادة طرحها ، أو نشرها إذا اقتنع بها ؛ فليساهم بما يستطيع من أجل وضعها موضع التنفيذ ؛ لأن ليبيا الجديدة ، ليبيا المستقبل ستكون حتماً أفضل بكثير من ليبيا قبل ١٧ فبراير

تونس ٢٠١١\٧\١٧

((بيان الدكتور إبراهيم قويدر))

حول الأحداث الجارية الآن في ليبيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم

وبعد ؛

تابعت بقلق شديد ما حدث ، ويحدث في بلدنا الحبيب ليبيا ، في مدينة : بنغازي ، والبيضاء ، ودرنة ، والقبة شحات ، وطبرق ، وجدابيا ، والكفرة ، وطرابلس وصرمان والزاوية ، والزنتان ، والزاوية ، ويفرن . . وكل المدن والقرى الليبية .

وقد انتابني شعور عظيم من الأسى والحزن من تلك التصرفات غير المسؤولة ضد الشباب المحتج عما يحدث من ممارسات خاطئة ظالمة من النخبة الحاكمة استهدفت كرامة الإنسان العربي الليبي في كل مناحي حياته اليومية ، مما هدد إنسانيته وبنائه الاجتماعي .

وأؤكد أن الاستخدام المفرط للقوة هو وصمة عار كبيرة على جبين مستعمليها ، وللأسف فإن من يقوم بذلك هم لبيئون مأجورون ، ولا أعلم كيف ترتاح ضمائرهم ، أو كيف يخلدون إلى النوم وهم يقتلون بني جلدتهم وإخوانهم في العرق والدين ! ليس لشيء إلا لأنهم طالبوا بحقوقهم المشروعة ، ثم حدث تحول غير مسبوق حسب ما أوردته الأنباء المتفرقة على صفحات الشبكة العنكبوتية بتأجير مرتزقة أفارقة لضرب فلذات أكبادنا ، وشبابنا الليبيين .

أناشد قيادة البلاد ومسئوليها إيقاف العنف ، وتحكيم العقل وضبط النفس ، والاستماع إلى صوت الشباب النائر ، ومنحهم حرية التعبير عن مطالبهم ، فهؤلاء أبناؤنا وليسوا غرباء ، وأؤكد للقيادة أنهم الأغلبية العظمى من الشعب ، وأن الذين حولكم مهما كان عددهم فهم قليل ، وهم أيضاً شبابنا ، لكنهم يُسَخَّرُونَ من قِبَلِ عقليات إرهابية في فكرها لمواجهة وقمع الشباب الآخر الذي لديه مطالب مشروعة ، ويسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

فلنستمع للناثرين ، ونتحاور معهم ، ونعطيهم فرصة التعبير عن مطالبهم بالسلم .

وإنني أدعو إلى وقف نزيف الدماء الزكية حفاظاً على وطننا الحبيب وسلامته ؛ لأن الأوطان لا تُبنى إلا بسواعد هؤلاء الشباب ،

وبعقول مفكرّيه الذين دانوا العنف والقمع ؛ فالعنف لا يُؤلّد إلا العنف ، ولا نريد لليبيا الحبيبة إلا كل خير وأمن واستقرار .

وأختم بياني هذا بفقرة من بيان الشيخ الدكتور على الصلابي :

إنّ استخدام العنف بكل أشكاله ضد المواطنين المتظاهرين سلمياً في ليبيا حرام ؛ لأنه سيؤدّي إلى سقوط ضحايا من المتظاهرين ، مستنداً بقول الله (ﷻ): ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (١٣) . (سورة النساء) .

وربنا يحمي بلادنا وشبابنا ، ولتعش ليبيا أرضاً عربية إسلامية بوحدة ترابها ، وتلاحم شبيها وشبابها .

obeikandi.com

خطاب من القلب .. ليبيا الجديدة

بداية رحم الله شهداءنا في ليبيا الحبيبة ، ونصر ثورة ١٧ فبراير الشبابية التي حققت ما لم نكن قادرين على تحقيقه ، هذه الثورة التي لن يزايد عليها أحد ، ولن يلتف بجلبابها المتسلقون ، وهي وحدها دون غيرها بكافة أطرافها التي لها حق قيادة المسيرة القادمة بإذن الله تعالى .

أما الذين لا يزالون يدورون في فلك هذه الأسرة المارقة ، الأسرة القاتلة السارقة ، فأقول لهم :

هل دماء الليبيين رخيصة إلى هذه الدرجة ! أولاً تعلمون أن التراب الليبي واحد ، وأنه حتماً سيكون بين هؤلاء الشهداء من هو قريب للبعض منكم بشكل أو بآخر ؛ لأن بنغازي على سبيل المثال مدينة ليبية تمثل الملحمة الوطنية الحقيقية ، وأن الشباب الذين ينتفضون في بنغازي حالياً ، ويستشهدون جنباً إلى جنب ؛ منهم : الترهوني ، والورفلي ، والعقوري ، والبرعصي ، والتاجوري ، والمصراطي ، والمسماري ، والعبيدي .. إلى آخر كل هؤلاء من أطراف تجمعات وقبائل ليبيا .

وما ينطبق على بنغازي ينطبق على كل المدن الليبية، فالتراب الليبي واحد، والملحمة الوطنية متماسكة بشكل غير مسبوق في هذه الأيام، والكل ينظر إلى طرابلس وسبها وسرت لتكتمل الدائرة، وتتكامل أركان الجهات الليبية ليكون تراب ليبيا كله متفضاً رافضاً هذا الاستبداد الذي يعتبر من أكثر مظاهر الاستبداد في العالم .

وأنا على يقين كامل بأن شبابنا، وناسنا في طرابلس يغلمون في داخلهم، ويستعدون للحظة الحاسمة التي يستطيعون فيها الخلاص من هذا الطاغية وزبانيته المجرمين، وفي خطابي هذا أتمنى من الثوار بداية التنسيق الوطني لاتخاذ ما يلزم؛ لترتيب البيت الليبي بالشكل الذي يقنع العالم ومؤسساته الإقليمية العربية والدولية (الأمم المتحدة)

ولعلي أوضح أن المدخل الذي يمكن لبلادنا الحبيبة وثوارنا الأشاوس أن يستعينوا به هو العمل على تأسيس مؤتمر وطني يمثل كل الثوار في مناطق ليبيا كافة ، ومن هذا المؤتمر الوطني يتم اختيار مجلس للمؤتمر الوطني من ٥ أفراد لقيادة البلاد خلال مرحلة انتقالية، كما أنه من الضرورة بمكان أن يشكل المؤتمر الوطني ما يلي :

أولاً : لجنة قانونية لإعداد الدستور الجديد، وتمنح شهر لإتمام عملها؛ لكي يُعرض على الشعب الليبي لاستفتاء عام .

ثانياً : اعتماد المجالس المحلية لتسيير الأعمال في المناطق بليبيا، وتشكيل حكومة تصريف أعمال من رئيس ومجموعة من الوزراء

يتم اختيارهم من خلال كفاءاتهم؛ يعني حكومة كفاءات لتسيير الأعمال حتى ينتهي إقرار الدستور .

ثالثاً : أن يصدر المؤتمر الوطني قرار بتسمية ليبيا ، وعلمها إلى أن يقر الدستور التفاصيل .

رابعاً : يشكّل المؤتمر الوطني مجلس عسكري يتولّى قيادة القوات المسلحة يرأسه وزير دفاع مدنى له خبرة في هذا المجال على ألا يكون عضواً في المجلس أي عسكري تلطّخت يده عبر الأربعين عاماً بدماء الليبيين .

إن ما كتبتّه ليس على سبيل التزايد ، وأنا لا أشك أبداً في أن ثورة السابع عشر من فبراير فيها من الخبرات و العلماء القادرين على وضع التصور المناسب ، ومن أجل حبي لوطني ، وهذه الثورة الشريفة أقدم هذا الاجتهاد المتواضع .

obeikandi.com

(١) خطاب عالمي مهم جداً

السادة رئيس وأعضاء مجلس الأمن

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

يشهد العالم منذ بداية العام ٢٠١١م تحولات مهمة تقودها الشعوب من أجل القضاء على كافة أنماط وأشكال الاستبداد، والفساد، والتمييز، وقهر الإنسان في معظم دول العالم الثالث بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، وقبل ذلك شاهدنا ثورة الشعوب في دول أوروبا الشرقية، وهي تحمل في مضمونها نفس الأسس والأسباب التي ثار عليها الشعب العربي في بعض أقطاره، فالإنسانية واحدة وأشكال الفساد والاستبداد، واحتكار الثروة والسلطة واحد أيضاً في جميع أنحاء العالم، بل أصبح العديد من الطغاة والمستبدين يقتبسون من بعضهم البعض الوسائل والأساليب التي من

(١) تم تعميم هذا الخطاب على الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، والأمين العام للجامعة العربية، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمفوض العام للاتحاد الأفريقي، ومجلس حقوق الإنسان الدولي، ولكافة المنظمات الدولية والإقليمية، ولكافة ممثلات الدول للأمم المتحدة العربية والأوروبية، وأعضاء الناتو بجنيف وبروكسل، وترجم بالفرنسية والإنجليزية، ووزع بتاربخه، وكان له أثر فعّال في تفهم العديد للموقف في ليبيا.

خلالها يتقنون سرقة أموال و ثروات شعوبهم ، والعمل على طمس هويّتهم ، وتحويلهم إلى عبيد في إمبراطورياتهم التي وإن اختلفت تسمياتها فهي مؤسسة أسرية ، وليست دولة بها شعب وأرض وعدل ومساواة .

من خلال القراءة المتأنية للأحداث في المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات ، نستطيع أن نوجز الحالة المسيّبة لهذه الانتفاضات الشعبية في الفقرة التالية :

شعور يغلب على الحاكم وأسرته وحزبه وأعوانه بأن البلد لهم وملكهم ، حتى الناس أصبحوا عبيداً عندهم ، هذا الشعور الذي يتنامى عند البعض ليصل إلى اعتقاد بأنهم موجودون بإرادة إلهية ، وبالتالي يصابون بالغرور والغطرسة ، ويصفون أنفسهم بالعظمة ، وينظرون حتى لأعوانهم المقربين بأنفة عالية ، أما أفراد الشعب فيدوسونهم بسيارات الحراسة ، ولا يضعون لهم أي اعتبار .

هذا الوضع النفسي الذي يصل إليه المستبد يحوِّله إلى طاغية يسعى لاستمرار وجوده في موقعه ، مُحكمًا هو وأعوانه السيطرة على البلد بكل الوسائل ، وإذا بلغ به العمر أواخره يبدأ في التفكير في كيفية توريث أحد أبنائه .

وأنا على يقين تام بأن الشعوب العربية بدأت تستيقظ ، وتثور بفاعلية من أجل القضاء على التسلُّط والاستبداد والفساد ، وأصبحت

لا تحتمل وجود زعيم ورئيس مهما كان أكثر من عشرين عاماً ، ولا شك أن الثورات الشعبية الوطنية هي التي تخلص المجتمعات من أدوات الحكم الظالمة ، وأن الحرية لا تُمنح ، بل تُغتصب ، وتُنتزع من أيدي سارقها ، وسالبي حرية الناس ، وأنا مؤمن إيماناً تاماً بأن الشعوب بدأت تشق طريق انتصارها على الظلم والفساد الذي لا يأتي إلا بالانتفاضة الشعبية المؤمنة بالله ، وحرية الوطن ، والعدل والمساواة ، من هنا يكون الطريق ، ولا يوجد طريق سواه .

هذا هو الحال الذي يفترض أن يعالج عالمياً من أجل المحافظة على مكتسبات الثورات الشعبية ، واستمرار ضمان ما ثارت من أجله .

إن دراسة إمكانية وجود صك دولي يفرضه المجتمع الدولي من خلال قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تعهد مجلس الأمن بتنفيذه ، حتى لو أدى الأمر لاستعمال قوة البند السابع في مناصرة الشعوب بتدخل مباشر للقضاء على كل مَنْ لا يحترم هذا الصك ، وأقترح وبصوت حر عال أن يتضمن هذا الصك نقاطاً مهمة منها :

- حق التعبير والتظاهر السلمي ، ومنع استعمال العنف ضد المتظاهرين بأي شكل من الأشكال .

- أن تكون الانتخابات الرئاسية لكل البلدان وفقاً لرقابة دولية ، وتنشأ في الأمم المتحدة وكالة متخصصة لذلك مع المجلس العالمي لحقوق الإنسان .

- أن يتم التحديد الكامل لمدة الرئاسة، أو العمل في السلطة التنفيذية والتشريعية، مهما كان الموقع لفترة أربع سنوات تُجدد مرة واحدة، وفي حالة التجاوز يتدخل المجتمع الدولي لإيقاف ذلك.

- الدول التي بها ممالك تكون رئاسة الجهاز التنفيذي لمجلس الوزراء المنتخب، والمملك يعمل كملك دستوري، وليس حاكماً، والدول التي تعمل بالنظام الجمهوري تكون العملية التنفيذية من خلال مجلس الوزراء المحاسب أمام البرلمان؛ أي الجمهورية البرلمانية، وإذا ارتأت بعض الدول استخدام النظام الجمهوري الرئاسي لظروف خاصة بها فإنه يُسمح لها بذلك، ولكن إسقاط أو تعيين مجلس الوزراء يرتبط بموافقة البرلمان المنتخب، وحل البرلمان يكون باستفتاء شعبي، ولا يكون بيد الرئيس.

- منح صلاحيات للمنظمة العالمية للشفافية تقضي بأن يقدم لها كل رئيس دولة أو حاكم مهما كانت تسميته بإقرار لكل ثرواته قبل استلامه عمله، ويحق للمنظمة مع كافة المؤسسات الدولية متابعة نشاط الحكام الخاصة، هم وأسرهم، وبعد انتهاء المدة، وبعد فحص الوضع المالي للرئيس يصدر بشأن ذلك براءة ذمة، أو التحفظ على البعض أو الكل من الثروة.

قد يقول البعض : إنني أحلم ، لكنني أقول : لماذا لا؟! قد يصبح هذا الحلم حقيقةً يوماً ما ، وعلى أية حال فإنه يمكن أن تضاف إلى ما قدمته من أسس نقاط أخرى ، ولكن هذا العمل الدولي لو استطاع بان كي مون أن يحققه مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تتبنى المنهاج الديمقراطي - كما تقول - فإنه سيحدث نقلة عالمية ، وسيكون اختباراً لهذه الدول تستطيع من خلاله أن تعمل من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ، وليست كما هي متهمة بديمقراطيتها داخل مجتمعاتها فقط ، أما الدول الأخرى فإنها تتعامل مع الديمقراطيات فيها وفقاً لمصالحها القومية والأمنية والاقتصادية!

عموماً الثورات تلتهب في الشارع العربي من أجل الإصلاح ، وتحقيق الديمقراطية والحرية ، وأن التصدي لها بالعنف سيكون حتماً نتيجة نهائية كل نظام ظالم يتعامل بعنف مع ناسه وشعبه ، ولينصر الله الحق ومريديه من الثوار الشباب الأنقياء في مشاعرهم الصادقين في نواياهم .

بنغازي في ٢٠١١، ٢، ١٣

obeikandi.com

حوار الأحداث في ليبيا

١ . يصف العقيد معمر القذافي بأن الأحداث والتظاهرات التي خرجت في ليبيا هي من قبل حاقدين وخربّين ، هل يعني ذلك أن غالبية الشعب الليبي هم مخربّون كما يقول القذافي؟

لم أر في حياتي إنساناً ، وليس حاكماً إنساناً له وسائل وأساليب تحايل ، وكذب بامتياز مثل هذا الرجل . الشعب الليبي عانى الظلم والاستبداد طيلة ٤٢ عاماً ، وأنا كنت على يقين أن ما حدث من ثورة عارمة سيحدث ؛ لأن بداياته من بعد انقلابه على النظام الملكي بسبع سنوات ، ثم في ١٩٨٧م ، ثم في ٢٠٠٦م ، وإن كانت تلك الانتفاضات جزئية ، فإنها وُوجهت بقمع رهيب ، وبالتالي فإن هذه الثورة المباركة العارمة وُوجهت بهذه القوة غير المسبوقة .

هؤلاء شباب مؤمن ملتزم أحرار يحفظون القرآن الكريم ، ويعيشون في أسوأ الأحوال المعيشية رغم أن ثروة بلادهم النفطية معروفة للجميع ؛ ليبيا تباع يومياً مليوني برميل في شعب ٦ مليون نسمة !! .

٢. كيف تنظرون إلى التظاهرات التي حصلت في ليبيا، هل هي انتفاضة على واقع الظلم، أم أنه مجرد تقليد لما حدث في تونس ومصر؟

لا . . ليست تقليداً، ثورة الشعب الليبي ثورة ١٧ فبراير لها أسبابها الحقيقية، وتراكماتها التاريخية. هذا القذافي قمع الليبيين طيلة فترة حكمه، وبلغ إجمالي ضحاياه في أحداث مختلفة أكثر من ٨٠٠٠ شهيد في أحداث داخلية، وفي حروب شنها بنزواته بعث فيها بشابنا في تشاد وغيرها من الدول الأفريقية؛ إضافة إلى الفساد المالي الذي كان سمة لنظام حكمه، حيث ظهرت ليبيا في تقرير منظمة الشفافية العالمية أنها أكثر دول العالم فساداً، والمفسدون الكبار كانوا هو وأولاده، فلا يمكن لمشروع كبير أن يُنشأ، أو شركة نفط أن تعمل في ليبيا إلا عن طريق أحدهم، فقد يكون لثورة تونس ومصر عامل أساسي في إزكاء روح الثورة والشجاعة عند شابنا في ليبيا، ورغم أنهم يعلمون مسبقاً أنهم سيواجهون بعنف أكبر بكثير مما واجهه شباب تونس ومصر، ولكن إيمانهم بعدالة قضيتهم، وأن الله جل جلاله سينصرهم جعلهم يفجرون ثورة بمعنى الكلمة، وليست انتفاضة.

٣. الوحشية التي تعامل بها القذافي مع الشعب الليبي هل اعتاد الليبيون ذلك من قبل القذافي أم أنه رد فعل للحفاظ على السلطة؟

طبعاً كما أشرت اعتاد الليبيون على العنف ، وأسرد لك بعض الأمثلة الواقعية المهمة التي حدثت في مدينتي بنغازي مدينة الثورة ، وهي المدينة التي لها تاريخ في مواجهة الظلم الشرس لهذا الرجل ، فلا غرابة ، فهي مدينة عمر المختار ، وفي أهم ميادينها ضريحه المسمى الميدان باسمه ضريح عمر المختار ولأنه على مرور الزمن دأب المتظاهرون في بنغازي أن يتجمعوا دائماً بجوار ضريح عمر المختار تنتهي فيه مظاهراتهم ، وتتلى بياناتها ، والغريب أن أول ظهور للقذافي في انقلابه على الملك كان في هذا الضريح يوم ١٩٦٩ ، ٩ ، ١٦ لهذه الأسباب ، ولسبب أنه يريد أن يبدل ضريح عمر المختار بقبر والده لتوضّع عليه أكاليل الزهور من قبل زوار ليبيا الرسميين قام بنقله من بنغازي ، وأعاد دفنه في الصحراء في المكان الذي شنته فيه الإيطاليون ، وهدم الضريح ، رويت هذا الحادث لمعرفة كل القراء بعمر المختار . أما الأحداث الدامية كثيرة ، وأشير إلى واحدة منها فقط ، والمعروفة بقضية بسجن بوسليم ، حيث أخرج ١٢٠٠ سجين سياسي رافضين حكمه ، أخرجهم للميدان ، وأطلق عليهم الرصاص الحي ، ودُفِنُوا في الساحة ، وتم تغطية الساحة بالكامل بالخرسانة المبلحة ، وبعد الانتصار ستظهر بقايا هذه الجثث .

٤ . هل تعتقد أن الشعب الليبي مقبل على حرب أهلية ؛ فقد وصفه القذافي بأنه شعب قبلي ؟

لا أبداً لن يحدث ذلك، وإن حدث سيكون محدوداً، نحن مجتمع متماسك؛ الغرب والشرق والجنوب والشمال، وهو الذي أركى الانتماءات القبلية، وحاول كثيراً خلق الفتنة بين القبائل، ولكني لا أتصور ذلك، حتى قبيلته ستتبرأ منه بدليل أنه يقتل الآن الشعب الليبي بالمرتزقة، وبعض من الكتائب الأمنية واللجان الثورية.

٥. ما قصة العلم الليبي، ولماذا يطالب المتظاهرون بالرجوع إلى العلم الليبي القديم، وهل ينظرون إلى الحقبة الملكية السابقة أفضل من نظرتهم إلى فترة حكم القذافي؟

هذا العلم الذي تشاهدونه كان علم ليبيا منذ ١٩٥٢م، وهو علم الاستقلال، واستُتمتِ الشعب الليبي عليه هذا من ناحية، كما أنه بعد الاستفتاء صدر بمرسوم حدد معنى اللون الأحمر واللون الأخضر واللون الأسود والهلال والنجمة، وعندما عمل القذافي علمه الأخضر لم يصدر له قانون، ولم يأخذ رأى الشعب، وليس له أي توصيف... أنا عشت هذا العلم، ولكن ما جعلني أندesh أن يرفعه شباب لم يعيشوا في فترة وجود هذا العلم؛ جيل منذ وجوده لا يعرف إلا القذافي، ورغم ذلك رفعوا العلم الليبي الحقيقي بحب وقبلوه.

٦. يستهجن الكثيرون من لغة التهديد والوعيد التي تكلم بها كل من القذافي وابنه مع الشعب الليبي، كيف تنظرون إلى ذلك؟

هذا الرجل وأبناؤه ينظرون إلى الشعب الليبي على أنهم قطع
يملكونه، وأن ليبيا مزرعة لهم، وهو بذاته متغطرس متعجرف
طاغية، وقد سبق لي أن كتبت مقالاً حول هذا الموضوع بعنوان
"الوطنية هي السبيل للعالمية" حاولت أن أثبت فيه منذ ٤ سنوات إلى أنه
لولا ليبيا وشعبها وثروتها لما وصل إلى الشهرة العالمية التي يعشقها،
وصرف عليها مليارات في سبيل حصوله على لقب، أو ظهوره في
أكبر المحطات العالمية.

٧. برأيكم لماذا لا يُقدم بعض الحكام العرب على إصلاح الواقع
السياسي والديمقراطي إلا بعد أن تقوم المظاهرات والاحتجاجات
في تلك البلدان؟

لي مقال موجه إلى أصحاب الفخامة والسمو منذ شهر أسلمه
لك؛ لأن نشره سيوجب بالتفصيل عن سؤالك هذا.

٨. لماذا لا تزال أكثر الدول العربية تحكم من قبل أفراد، وليس من قبل
مؤسسات؟

لأن الاستعمار الذي قسّمنا إلى دويلات بعد انهيار الحكم
العثماني، ومن أجل الحفاظ على ولاء هذه الدول لدول الاحتلال
التي قسّمت الوطن العربي نصبت علينا هذه الأسر، أو الأفراد أو
العصابات.

٩ . حجم الخسائر التي تكبّدها الشعب الليبي ، وأقصد الخسائر البشرية ، ما عدد الذين تم قتلهم من قبل القذافي في الثورة ؟

التقارير تفيد بأنه أكثر من ألفي قتيل ، وخمسة آلاف جريح حتى الآن - رحم الله شهداءنا ، وشفى الله جرحانا- وأقول هنا عن جريمة تفنّن فيها زبانية القذافي ، وهو دخولهم من يومين إلى المستشفيات بطرابلس ، وبقوة السلاح أخذوا الجثث من ثلاجات الموتى ، وحرقّت في مكان بعيد ، كما أخرجوا الجرحى ، ونقلوهم إلى أماكن مجهولة ؛ لكي لا تظهر مظاهر الإصابات أمام الصحفيين الذين رتب لهم زيارة للمستشفيات .

١٠ . هل تعتقد أن الشعب الليبي سينجح في تغيير القذافي أم أنه سيبقى جائئاً على قلوب الليبيين ؟

القذافي انتهى ، والنظام تفتّت ، وما هي إلا أيام قليلة ، وسينتصر ثوار ١٧ فبراير ٢٠١١ .

١١ . وأنت قادم مؤخراً من ليبيا ، برأيكم كم هي نسبة المؤيدين والمعارضين للقذافي ؟

القذافي حوله الآن من الليبيين بعض من أعضاء اللجان الثورية ، و٣ كتائب أمنية يقودها أبناءه بما لا يتجاوز عددهم عشرون ألفاً بجنودهم ، ولكن معهم مرتزقة أفارقة لا زالت عصابة القذافي تستقطبهم من تشاد والنيجر ، ولكن هذا التدفق سينتهى بإذن الله

تعالى ، وبدأ قادة اللجان الثورية والمقررين من القذافي بهربون ،
ويطلبون اللجوء السياسي .

١٢ . بعد ذلك ماذا تتوقع إلامَ تنتهي هذه الثورة في ليبيا؟

ثورة ليبيا ستنتصر ، وسيُعقد المؤتمر الوطني من الثوار ، ومن ممثلين
عن كافة قبائل ليبيا في جمع تاريخي بطرابلس بإذن الله ؛ لكي يختاروا
جمعية تأسيسية تشكل منها لجنة قانونية لوضع الدستور ، وتختار
الجمعية التأسيسية .

حكومة تصريف أعمال حتى يتم الانتخاب ، ويظهر شكل
الجمهورية الليبية الجديد ، ولست خائفاً على أي شيء ، فالمدن التي تم
سيطرة الثورة الشعبية عليها في المنطقة الشرقية ضربت مثلاً رائعاً في
الأمن والنظام .

obeikandi.com

حوار شبكة الإسلام اليوم

١ . بدايةً نهنتك على كتابك الذي صدر حديثاً من القاهرة " زمن اللخبطة " ، ونرجو أن تحدّثنا عن دوافع تأليف هذا الكتاب؟ ولماذا اخترت هذا الاسم؟

الحقيقة أنا لم أختَر هذا العنوان ، فقد كنت أرغب في أن يكون العنوان " قضايا حوارية " ، ولكن نظراً لوجود مقال داخل الكتاب بعنوان " زمن اللخبطة " ، ولأن الكتاب في محتواه يشير إلى كل مكان من الخطأ والفساد في الوطن العربي عامة ، وفي ليبيا خاصة ، ويؤكد أن الحل هو التوجّه نحو معالجة هذه القضايا من خلال العودة إلى سلوكيات الإسلام من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية ، فاقترح الناشر أن يكون الاسم " زمن اللخبطة " ، ووافقت على ذلك ؛ لأنه يعبرُ فعلاً عن محتوى الكتاب ؛ لأنه يفضح الممارسات " اللخبطاوية " في المجتمع .

٢ . برأيك ، ما الدور الذي من الممكن أن يسهم به مثقفو الأمة العربية ومفكروها من أجل مواجهة الحملات الغربية الرامية إلى التفتيت ، ومن ثم التقسيم؟

يقع على عاتق المثقفين دور كبير ومهم ينقسم إلى عدة مسارات :

الأول : العمل على وضع برامج وقائية للأمة من أفكار التقسيم والتشردم ، وهذا لا يتم في تصوري إلا من خلال تعريف الناس- مسئولين ومواطنين- بما وجَّهنا إليه الإسلام ورسولنا محمد (ﷺ) من أن في الوحدة قوة، وفي التشتت ضعفًا، وهناك برامج بالإمكان أن يتولاها المثقفون بدءاً من توعية الأسرة ليقوموا بتنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية تنبذ مبدأ التشردم، وتحث على سلوكيات التوحد والعمل الجماعي، وكذلك وضع أساسيات هذا السلوك في مناهج رياض الأطفال والمدارس، وبشكل متطور في الجامعات والمعاهد ومؤسسات المجتمع المدني.

والمسار الثاني : التصدي لهذه المحاولات، خاصة أن منها ما تم انتشاره نتيجة العقاب الجماعي الذي يقوم به بعض حكامنا، ساعهم الله، نتيجة مواقف سياسية، فأنا أعلم أن رئيساً عاقب محافظة بكل مدنها وقرأها لمجرد أنه عندما كان في زيارة لها رتب بشكل فردي أحد مواطنيها محاولة للاعتداء عليه، وبالتالي أصبح سكان هذه المحافظة، ولا يزالون يعانون الإهمال، وخفض مخصصات التنمية، وتحولت من محافظة مزدهرة معروفة عالمياً إلى محافظة يشعر مواطنوها بالغب، ويقارنون وضعهم الحالي بوضعهم أيام الاستعمار الذي يرونه أنه كان أفضل.

وبالتالي فإن التصدي من خلال فضح هذه الممارسات ، ومعالجة الاحتقان بين السلطة والناس عند حدوثه بالنصيحة ، وكشف الحقائق والآثار السلبية لأية تصرفات جهوية أو إقليمية أو قبلية تتحول بعد فترة إلى توجهات تشرذمية ، والأمثلة كثيرة عندنا ، وعلينا جميعاً أن نتكاتف ؛ لكي لا تظهر لدينا دارفور ثانية .

٣ . هل ترى في فكرة إقامة الاتحاد العربي على غرار الاتحاد الأوروبي ، والتي اقترحها الزعيم معمر القذافي حلاً للمشكلات الراهنة التي تواجه العالم العربي ؟ وهل يجب توسيع الاتحاد ليشمل الدول الإسلامية في كل مكان ؟

بدون شك ، فمن حيث المبدأ فإنه في الاتحاد قوة ، ولكن لو نظرنا إلى تاريخ كل المحاولات التي تمت من أجل الوصول إلى شكل من أشكال الوحدة العربية نجد أنه منذ بداية أول جسم لها - أقصد الجامعة العربية - كان من صنع الأجهزة الغربية وعلى رأسها بريطانيا ، وأنا الآن على يقين كامل من أن ذلك كان توجهاً لتفريق وحدة الأمة الإسلامية عندما سقطت آخر دولة إسلامية ، وهي الدولة العثمانية ؛ لأنهم يعلمون أن الأمة الإسلامية بها من العوامل ما يُمكن المسلمين من التضامن والتكامل أكثر من الاتجاه العرقي ، وبمجرد ظهور النزعة القومية العربية ظهرت نزعات عرقية أخرى مثل الأكراد والأرمن والبربر وغيرهم ، على أية حال أنا كتبت مقالاً قبل المؤتمر الذي عقد

في ليبيا بعنوان " وقفات قبل منحدر اتحاد الدول العربية " ، ولقد وصلت فيه إلى أن مجرد التفكير في ذلك وطرحه إنما هو مخطط لزيادة تقسيم العرب بين مؤيد شكلي ومناهض ، وهذا ما حدث .

٤ . كيف تقيّم شرعية الحكومات التي أتت في ظلّ احتلال سواء حكومة المالكي بالعراق ، أو حكومة كرزاي بأفغانستان ، أو حكومة سلام فياض بفلسطين أو غيرهم ؟

أنا شخصياً أؤمن إيماناً كاملاً بالشورى الإسلامية ، وأن الحاكم الذي يصل إلى رأس السلطة بقوة السلاح الوطني لا يمكن أن يكون إلا مغتصباً للسلطة وراغباً فيها ؛ لأنه لم يحدث أن قامت قوات مسلحة بانقلاب على وضع فاسد كما يقولون ، أو في بعض الأحيان يكون حقيقة ، ثم بعد القضاء على هذا الوضع يتركون الشعب يختار الشكل والنظام والمنهج الذي يرغبون فيه ، ويتركون لهم حرية الاختيار والتنفيذ ، وبالتالي فإن من يأتي إلى سلطة بمساعدة قوة عسكرية أجنبية - حتى وإن كان الحكم الوطني السابق ظالماً - فهو مسلم عاص ، ولا يمكن لنا أن نتحالف مع كفّار ضده ، وبالتالي فإن هؤلاء حتماً غير شرعيين .

٥ . هل ترى أن المدّ الإيراني هو مدّ سياسي أم مدّ شيعي بالأساس ؟ وهل هو من مصلحة العرب أم لا ؟

الحقيقة أن الموضوع معقد إلى حد كبير ، وفي تصوري فإن بذور الفتنة التاريخية بين الشيعة والسنة تُغذّى الآن من أعداء الأمة العربية والإسلامية ؛ لأن القضية إذا نظرت إليها من منظور ديني إسلامي فلا فرق بين عربي وعجمي إلا بالتقوى ، فالإسلام يوحدنا ونحن كمسلمين - شيعةً وسنةً ، إيرانيين وأتراكاً وعرباً - كلنا مستهدفون ؛ لأننا مسلمون ، وبالتالي فإن المد الإيراني من هذا المنظور هو مد إسلامي في النهاية ، وليس مدّاً يهودياً صهيونياً ، فإنه لا يشكل خطراً من وجهة النظر الإسلامية التي أنا شخصياً بعد تجاربي العديدة أميل إليها ؛ أي بمعنى أنه علينا أن نعمل تحت مظلة أمة الإسلام لا أمة العرب التي ستدخلنا في متاهات عرقية كثيرة ومتنوعة . . أما إذا تم النظر إلى المد الإيراني من خلال المنظور العرقي العربي فحتماً هو يشكل خطراً عند أصحاب هذا المنظور العرقي الضيق .

٦ . بالنسبة للدور التركي ، كيف تقيّم دور تركيا كدولة مسلمة في مواجهة التعنّت الإسرائيلي ، وكذلك في حلّ بعض المشكلات على مستوى القضية الفلسطينية؟

الدولة التركية دولة مسلمة ، وهى آخر خلافة إسلامية (الدولة العثمانية) ، وبدون شك فإن رجوع اهتمامات تركيا للساحة العربية والإسلامية راجع بالدرجة الأولى إلى وجود حزب العدالة الإسلامي في سدة الحكم ، وبالتالي فإن هذا الدور الذي بدأت تلعبه تركيا يفترض ألا نتخوف منه ، بل هو دعم لنا ، ويجب أن نلتف حوله ، ونعمل على

دعمه وثباته واستمراره ، وألا نقوم بأي عمل تنافسي يجعلهم يترجعون عن هذا الدور الإيجابي الإسلامي الرائع ، والذي حقق في مواقفه ما لم يحققه العرب في سنوات طوال .

هناك شعور عربي سائد - على المستويين السياسي والشعبي - أن كل مشاكل القارة سوف تُحلّ داخل أروقة الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، وأن علينا انتظار الحلول ، ومثال ذلك الآمال التي علقها الكثيرون على خطاب الرئيس أوباما بالقاهرة ، كيف تقيم هذا الشعور وكيف يمكن مواجهته ؟

هذا للأسف شعور خاطئ جداً ، وهو مُغذّي من الاستخبارات الأمريكية ، وبعض من المخابرات الأوروبية ، ويروج له داخل أقطارنا أذئاب الأمريكيين والأوربيين ، حيث لهم أذئاب كثيرة متغلغلة في سدة الحكام العرب ، بل حتى في أجهزة العرب الاستخباراتية والأمنية . . والحقيقة أن الحلول لا تأتي من الخارج ، بل تأتي من داخلنا ، ومن خلال جهدنا في بناء الإنسان وصون كرامته وتأهيله بالعلم والسلوك القويم ؛ لكي يحقق التقدم على أرضه ، ولعل أماننا تجارب عملية مثل التجربة الكورية والتجربة الإسلامية الماليزية ، حيث اعتمدت الأمتان على أبنائهما ، ومنّ عليهما الله سبحانه وتعالى بقيادة حكيمة تعمل من أجل الأمة ونهضتها وتقدمها ، مثل هذه الحلول تُصنّع من قبل الرجال ، ودورنا أن نصنع رجال المستقبل ، لكي يحققوا آمال الأمة والقارة .

٧ . البعض يتحدثون عن تراجع الدور المصري في القضية الفلسطينية والقضايا العربية المشتركة ، هل أنت مع هذا الرأي ؟

القضية ليست قضية تراجع ، فلا يمكن للشعب المصري العظيم وأطيافه الثقافية بمختلف مستوياتها وعلى كافة المستويات الشعبية أن تراجع عن موقفها القومي والإسلامي الريادي في كل القضايا العربية والإسلامية عامة ، والقضية الفلسطينية خاصة ، ولكن علينا أن نعي أن النظام المصري واجه محكّات صعبة خلال الفترات القريبة الماضية ؛ لأنه مرتبط باتفاقيات مع الكيان الصهيوني تلزمه بمواقف تتعارض مع دوره الريادي في القضية الفلسطينية ، وهذه الاتفاقيات تحمل في طياتها ضمانات دولية وأمريكية خاصة تلزم الطرف المصري بالالتزام بها ، هذه هي القضية ، وحتى المسؤولين في النظام الرسمي كان موقفهم صعباً مشتمين بين دورهم الريادي في القضية الفلسطينية ومبادئهم القومية في هذا الشأن ، وبين المواثيق الملزمة بها مع رقيب عليهم لا يرحم عندما يكون الأمر يخص أمن إسرائيل .

٨ . دائماً ما يتحدث الزعيم معمر القذافي عن أنه زعيم أفريقيا ، وعن ضرورة الاعتناء بالدول الجنوبيّة والعمق الإفريقي ، في حين أنه كثيراً ما اعتذر عن حضور قمم عربيّة كثيرة واجتماعات طارئة للجامعة العربيّة؟ برأيك كيف تستفيد ليبيا من هذا التوجّه؟

أعتقد أن هذا السؤال الآن قد تغير لتغير الظروف بعد رئاسة ليبيا للقمّة العربيّة ، ولكن من حيث المبدأ فأنا لست من المؤيدين للتوجه المندفع لأفريقيا ، ولا يعني هذا ألا يكون هناك تعاون معها ومع شعوبها في مجالات الاقتصاد والسياسة ؛ لأن القارة الأفريقية دائماً حليفة لقضايا العرب والإسلام ، ولكن يظل التكامل الإسلامي هو الأهم الذي علينا أن نهتم به أولاً ، وقبل كل هذه التوجهات فعلى

الإدارة الليبية أن تهتم أولاً بمجتمعها وناسها قبل أي توجه خارجي ؛ لأنه من خلال الليبيين والليبيات وتأهيلهم وتطويرهم لكي يكونوا أقوياء اقتصادياً وعلمياً ، فبذلك سيكون بإمكان الإدارة أن تتعاون ، وتفتح مع أفريقيا والعالم .

٩ . هل هناك أعمال أو كتب لك ستصدر قريباً ؟

نعم فأنا الآن بدأت في تجميع الأوراق لإعداد كتاب يحمل تجربتي في العمل العربي المشترك (بمنظمة العمل العربية) ، وقد يأخذ مني وقتاً طويلاً ، ولكنه سيكون مفيداً للقارئ العربي .
١٠ . أخيراً نرجو أن توجه كلمة لقراء الإسلام اليوم ، ورأيك في المحتوى المقدم .

كلمتي لقراء الإسلام اليوم أن هذا الموقع المميز الغني بالمعرفة ، بكم ومن خلالكم سيتطور ، ويحقق أهدافه المنشودة ، فشاركوا مع المسؤولين عنه بفاعلية ، ووقفنا الله جميعاً لما فيه الخير .

الثورة الليبية.. جدلية بناء المستقبل ومحاسبة الماضي

تواجه الثورة الشعبية الليبية أولويات وتحديات مزعجة وخطيرة تتمثل في أيهما الأول والأهم: التفرغ لإعادة البناء، أم محاسبة من أفسدوا وعاثوا في الأرض فساداً، بدءاً من رءوس النظام إلى كل أزماله؟!

ودائماً عبر الثورات يسجل لنا التاريخ أحداثاً مختلفة، فهناك ثورات انغمست في دهاليز النظام البائد وأزقت العفنة للمحاسبة، واسترداد الحقوق من أجل بعث روح النصر عند أفراد الشعب الشائر، مما يؤدي إلى رضا عام عند كل الناس، ويحقق تشبّع للرأي العام المحلي بأن الثورة التي شاركوا فيها قد حققت أهدافها، وأرجعت لهم حقوقهم المغتصبة وكرامتهم المنتهكة، وأخذت لهم القصاص ممن أهدر دماء أبنائهم.

وهناك ثورات أخرى رأت أن تتوجّه نحو إعادة البناء المادي والمعنوي، فتفرغت للإعمار، وبناء البنية التحتية، وتطوير خدمات التعليم والصحة، وجسّدت قولاً وفعلاً الشكل الديمقراطي للدولة الحديثة التي تصون حقوق الناس، وتعمل على بث الحريات، وإنشاء المؤسسات، وتحويل الدولة إلى دولة مؤسسات يحكمها دستور يتوافق

عليه الشعب ؛ تجسيدا لمبدأ المساواة والعدالة بين كل أفراد المجتمع أمام القانون .

والاتجاه الأول أعطى الأهمية القصوى لمحاسبة الأفعال الماضية ، مما أدى إلى الانزلاق إلى صراعات متعددة ومتشابكة أفقدته الاهتمام المطلوب بإعادة البناء المادي والمعنوي .

والاتجاه الثاني خاض معركة البناء ، وبدأ يهتم بالإنشاءات والمشروعات الإصلاحية الخاصة بالبنية التحتية ، والخدمات والتشريع والحريات ، مما أدى إلى عدم محاسبة الحكم المستبد الثائرين ضده ، مما زاد عند الناس الشعور بعدم الرضا ؛ لعدم استرجاعهم حقوقهم المغتصبة باختلاف أشكالها وأنواعها .

وفي ليبيا الحبيبة لكي نستفيد من تجارب الماضي لمن سبقنا في ذلك علينا أن نعمل من أجل الآتي : " تحقيق توازن رشيد بين بناء المستقبل لليبيا الحرة ومحاسبة نظام القذافي المستبد وأزلامه " . فكيف يتم ذلك الأمر؟!

هذا ما اعتبره السهل الصعب ، فبالإمكان وضع خارطة طريق لتنفيذه ، الحديث فيه سهل ، لكن تجسيده العملي يتطلب إرادة قوية من المنفذين ، حتى لا يغلب اتجاه الآخر .

وهنا أقول : أن ما سبق أن أشرت إليه من التسامح الاجتماعي بين تركيبات المجتمع العربي الليبي بعد انتهاء نظام القذافي الذي أطلقت

عليها خارطة الطريق الاجتماعية للثورة الليبية لا تتداخل مع ما أطره الآن في هذا المقام .

الشكل التنفيذي الذي يحقق التوازن بين الاتجاهين يتحقق من خلال التالي :

أولاً : الابتعاد عن تشكيل محاكم استثنائية خاصة لمحاكمة النظام السابق وأزلامه ؛ لكي لا يتم الوقوع في المحذور نفسه الذي وقع فيه الآخرون ، وإنما يتم ذلك من خلال النيابة والمحاكم ، على أن تخصص لجنة بوزارة العدل لمتابعة عملية التحقيق ، والإسراع في البث في القضايا ، والسماح لكل من له مظلمة أن يتقدم بها وفقاً للقنوات القانونية من نيابات ومحاكم ، على أن يتم تغطية كل هذه الجلسات القضائية من قبل وسائل الإعلام المختلفة ليشعر المواطن بأن ما خرج من أجله يوم ١٧ فبراير تحقق في محاسبة هؤلاء المفسدين .

ثانياً : تفرغ أجهزة الدولة الأخرى لعملها التخطيطي والإنشائي للبنية التحتية ، وإعادة الإعمار من الناحية المادية ، مع تجسيد ما ينص عليه دستور البلاد من أسس خاصة بالحريات والحقوق والمؤسسات الديمقراطية على أرض الواقع ؛ ليشعر الناس بأنهم يلمسون كل يوم نمواً في البناء المادي والمعنوي الحديث لثورتهم .

وهكذا بإذن الله تعالى يتحقق التوازن الرشيد المنشود بين بناء المستقبل ومحاسبة الماضي .

obeikandi.com

لا يا سيادة المستشار

في العدد الصادر يوم ١٩ \ ١١ \ ٢٠١١م نشرت مجلة المجلة لقاءً صحفياً مطوّلاً مع السيد محمد عبدالمطلب الهوني مستشار سيف القذافي أجراه السيد عز الدين سنيقره . وقبل أن أتناول هذا الحوار ألوّم على مَنْ أجرى اللقاء في مقدّمته ، حيث أشار إلى عبارة قبل أن تندلع الحرب الأهلية في ليبيا . . وبطبيعة الحال عندما بدأ بهذه البداية فهو قد حدّد موقفه من الثورة الشعبية الليبية ، وأعطاهها تعريف القذافي . ولعلّه من الأهميه بمكان أن أشير إلى سيادته أن الثورة الشعبية الليبية التي بدأت شرارتها مساء يوم ١٥ فبراير ، واندلعت يوم ١٧ فبراير هي ثورة شعبية سلمية ضد أسرة مستبدّة ظالمة قاتلة لأبناء شعبها منذ السبعينيات ، وبالتالي كان تصدّي هذه الأسرة للمظاهرات الشعبية التي كانت في بدايتها تطالب بالإصلاح كان التصدّي لها باستخدام مفرط للقوة استعملت فيه الأسلحة الثقيلة والطائرات ، واستشهد في الأيام الأولى للثورة أكثر من ألفي شهيد ، ونكّل بالأسرى ، واغتُصبت النساء ، وهدّمت البيوت ، ودكّت المدن في الزاوية وزوارة ونبشت قبور الشهداء ، ثم كان من الضرورة بمكان أن يتوجّه الشوار إلى الجامعة العربية التي أحالت الموضوع لحماية الشعب الليبي إلى مجلس الأمن

الذي أصدر قراره ١٩٧٠ و ١٩٧٣ . . لا أريد أن أسرد الكثير حول هذا الموضوع ، وأكتفي بالقول للسيد سنيقره ، وإلى كل من يعتقد ما يعتقد أنه ما يجري في ليبيا حرب أهلية!! يا سادة ، ما يدور في ليبيا نضال شعب ضد طاغية وأسرته وأعوانه ، وليس منطقة ضد منطقة ، أو مجموعة قبائل ضد أخرى كما يشيع القذافي ، فالقبائل الليبية مختلطة ومتماسكة ومتواجدة في جميع أنحاء البلاد ، فالثوار في الشرق والغرب والشمال والجنوب هم من جميع الأطياف والمدن والقبائل الليبية ، وأيضاً من هم مع الطاغية ليسوا قبيلة بعينها ، بل هم أيضاً خليط من نفس القبائل ، ومشايخ القبائل الحقيقيين ذوي الرأي الصائب ، والملمزم لأفراد قبائلهم هم أكثر من شيخ في ليبيا ؛ ولإيضاح فإن قبيلة العبيدات مثلاً لها شيخ في درنة ، وشيخ في طبرق ، وشيخ في بنغازي ، وفي كل منطقة ، وهكذا بقية القبائل ، وبالتالي فإن القبيلة في ليبيا رابطة اجتماعية ليس لها دخل بالسياسة كما يحاول إعلام ونظام القذافي الكاذب إظهار ذلك أمام العالم ؛ ليقال إنها حرب أهلية للصراع على السلطة (وللحديث بقية في هذا الجانب إذا لزم الأمر) .

أعود إذن للقاء مع السيد المستشار ، وبعد أن قرأت إجاباته بتمعن أشير إلى النقاط التالية :

أولاً : أن القذافي هو المسئول الأول والأخير منذ أن طالبه أعضاء مجلس القيادة الذين كانوا معه بأن يجري انتخابات ، ويشكل مجلس

أمة، وأشار لهم بأنه سيعمل على ذلك، فألقى بعدها بخطابه الذي أعلن فيه الثورة الثقافية والشعبية، وسمّى بالنقاط الخمس في زوارة، واستقال بعض من الأعضاء، أو ابتعدوا، والباقي سُجِنُوا، وهرب البعض، وصفيّ البعض الآخر منذ ذلك الوقت هو الحاكم، ولا أحد سواه، فهو القائد والرئيس الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي - قانونًا - تعليماته الشفهية تُعتبر بالنسبة للأجهزة التنفيذية واجبة النفاذ، وحكمها في حكم القانون، وكان يعاونه في ذلك السيد عبد السلام جلود الذي كان رئيس الوزراء الفعلي، وهو الذي يُصدر التعليمات لما يُسمّى بأمين اللجنة الشعبية العامة رئيس الوزراء الرسمي وغيره من الأمناء الوزراء .

وبعد انسحاب السيد جلود كلف ابنه سيف بالقيام بنفس الدور الذي كان يقوم به جلود، وأصبح مدير مكتب سيف هو مدير مكتب رئيس الوزراء الفعلي، وهم الذين يُعيّنون، ويختارون الوزراء ورؤساء الهيئات والمؤسسات وأمين اللجنة الشعبية العامة، ولجنته يوقّعون أو يصممون على هذه القرارات لإعطائها الشكل القانوني . . هذه هي الحقيقة، والسيد المستشار يعلمها، ولا يراودني أي شك في عدم علمه، أو إدراكه بذلك .

ثانيًا : القذافي الابن لم تكن له أي رؤية إصلاحية، وكل ما كان يقال هو من إخراج وإعداد وسيناريوهات القذافي الأب لتحقيق

غرضين؛ الأول تلميع صورة الابن، وقبوله من قبل الشباب ليكون وريثاً شعبياً بالداخل، وتحضيره عالمياً، فهو الكاتب، وهو المهندس، وهو الدكتور، وهو السياسي الشبابي الإصلاحى صاحب ليبيا الغد، وهو الفنان الذي يرسم اللوحات، وقيم المعارض، لا تجعلنى يا سيادة المستشار أقول من المجموعة التي أعدت رسالة الماجستير والدكتوراه، ومن الذي أعد اللوحات التي عُرِضَتْ في بعض العواصم، وقد تكون أنت ساهمت في كتابة بعض الخطب التي رسم خطوطها الأساسية القذافي الأب، والغرض الثاني هو استقطاب أكبر عدد ممكن من المثقفين والمفكرين وأرباب الإصلاح، والتعرُّف إليهم واستقطابهم، إما بتوريطهم في العمل مع الأسرة الحاكمة الظالمة، أو على الأقل معرفتهم؛ لكي يتم التحفُّظ عليهم في أي وقتٍ يرغب فيه القائد الأواحد ملك الملوك.

ثالثاً : عيب الحقيقة ما تفضَّل به بأن القذافي الابن لا يملك شيئاً في الداخل أو الخارج، وأنه مُدان عيب والله! فنحن نعلم أنه ليس لديه شيء باسمه الشخصي، ولكن تعلم أنت ويعلم المتخصصين الكثير عن الأموال التي تُودَع بأسماء شركات (الأوف شور) في جنيف والنمسا ولندن وباريس، وكذلك المحامون الذين يقومون بذلك، ولعل المحامي الفرنسي والنمساوي أكثرهم قياماً بهذه

الأعمال ، والبذخ الذي يُصَرَّف في أعياد الميلاد الشخصية ، وأعياد الميلاد المسيحية اعترف به الفنانون والمدعوون لهذه الحفلات ، ولسنا في حاجة لأن نستمع لما تقوله سيادتك من نفبي ؛ لأن الأمور مثبتة وواضحة ، والفيس بوك مليءٌ بالعديد من الإثباتات .

رابعاً : التعويضات التي مُنحت للملكة فاطمة تعويضاتٌ قانونية مُطالب بها من قبل محامين ، وهي تعويضات حُجبت عنها رغم أنها تخصُّ أملاكها ، وهل سيادتك تعقل أم تحاول أن تُدغدغ عواطفنا عندما تقول إن القذافي الابن هو الذي صرفها يا سيدي؟ صُرِّفَت التعويضات من ميزانية وخزينة الدولة الليبية ، وبأمر وموافقة من القذافي الأب على أن تظهر في شكل عمل يقوم به الابن ، ثم أتبع ذلك بأن تم اختيار السيد الفاضل والصدِّيق العزيز فائق محيي الدين السنوسي كرئيس للهِلال الأحمر الموقع الذي كان يرأسه القذافي الابن بأمر وموافقة من القذافي الأب للتقرب من السنوسيين ، وإعطاء الابن شكل المتسامح مع رموز الحكم السابق .

خامساً : يا سيدي من ذكرتهم بالأسماء أنهم يقفون ضد القذافي الابن ، وضد برنامجه الإصلاحية أنا جُلَّهم أعرفهم ، فهم مخلصون إلى أبعد الحدود للقذافي الأب والابن ، وعملية الحرس القديم مكررة ، فهم أنفسهم كانوا يقومون بنفس الدور مع السيد جلود ،

ولكن كان لديهم خطأ لا يمكن لهم أن يتجاوزوه، وبماذا تفسر زيارتهم مع القذافي الابن للجزائر قبل الثورة الحقيقية؟ توجد مسرحيات وسيناريوهات لخلق مشاكل باسم الحرس القديم والإصلاحين يُخرجها ويُنتجها القذافي، ويُمثله الابن وبقية الأبناء أحياناً، والحرس القديم حسب التخصص والنوعية والمكان، ثم يتدخل المُخرج ليحل المشكلة، وينحاز للديمقراطية والإصلاح، والأمثلة كثيرة، ولكنني أورد لك حادثة اعتقال الصحفيين في ليبيا برس، ولعلك تعرف ملابساتها قبل حدوثها التي أوضحها للعالم الأستاذ سليمان دوغة عبر وسائل الإعلام قبل قيام الثورة بأسابيع قليلة .

سادساً : آسف لأقول لك إنك تغالط عندما تشير لوجود مليشيات، هناك كتائب بدأت بعد اندلاع الثورة نظمت نفسها حسب المناطق، ثم انطوت جميعها تحت لواء الجيش الوطني، ولها مجلس عسكري تنسيقي . . وأنت وغيرك يعلم أن القذافي ألغى الجيش، وأنشأ الشعب المسلح؛ لكي لا يكون هناك جنود وقوات مسلحة متفرغة، وفرض العلوم العسكرية نظرياً وعملياً على الطلبة، وبعد التخرج والعمل لهم شهر في العام، وبالتالي في كل شهر يكون هناك جنود آخرون، والاستقرار والتسلح والتنظيم للكتائب الأمنية التي ربطها ببعض الكتائب الأفريقية، وفي بيلا روسيا والجزائر وأرانيا وغيرها من الدول، وبالتالي فإن الشباب عندما ردوا على هجوم الكتائب باحتلال المخازن التي كانت عامرة

بالسلاح عرفوا كيف يتعاملون معها ؛ لأنهم مدرَّبون عليها، قولوا الحقيقة حرام التزوير والمداراة، والعبث بمصائر هذا الشباب والشعب العظيم الذي حتماً سينصره الله على مَنْ عاداه، وشرَّد أسرَه، وهدم مدَنه وقُرَاه .

سابعاً : هل لسيادة المستشار أن يقول لنا ما الدول التي تُسلِّح مجموعة معينة من الثوَّار، ولا تُسلِّح الآخرين؟ وما إثباتاته حول هذا الموضوع، أم هي إشاعات المقصود بها ما يقال عن مساعدات دولة قطر لبعض الثوَّار، وهذا أيضاً غير حقيقي؟ فالأسلحة التي تحَصَّل عليها الثوَّار حتى الآن جزء كبير منها تم شراؤه، وبمساعدة الرأسمالية الليبية التي رأت أن تقف مع الثورة المباركة، ولولا خوفي عليهم لسردتهم بالاسم، وهؤلاء يُسلِّمون السلاح لقيادة الجيش الوطني الذي يقوم من خلال مجلسه العسكري التنسيق بتوزيعه على الجبهات في البريقة ومصراته وجبل نفوسة، وغير ذلك فتنةً وافتراءً .

وأقول : شعب ليبيا لن يكون مثل الصومال، وشبابه الشائر بعد تحقيق دولة الديمقراطية سيُخَيَّر بين الاستمرار والانخراط في الجيش الوطني، أو تسليم سلاحه، والعودة معزَّزين مكرِّمين للحياة المدنية .

وفي الختام يا سيادة المستشار إن الفوضى والإهمال وسوء التخطيط لا يرجع للشعب، فوالله عيبٌ عليك أن تتَّهَمنا بأننا شعب بدوي ؛ بمعنى أننا غير متحضَّرين، ومن قال لك إن البدو غير متحضَّرين، بالعكس في فترة زمنية قائدك وابنه الذي تعمل معه مستشاراً هو الذي

أبعدنا عن أخلاق وسلوكيات البادية ، هذه السلوكيات العظيمة التي تمثل في مفهومها ومعانيها وأساليب تنفيذها الصدق والثقة وعدم الكذب ، والكرم والشهامة والبطولة ؛ ومن يحملون هذه الصفات لا يكونون سبباً في إهدار خطة التنمية ومشاريعها ، بل إن تصرفات الحاكم وأبنائه ومستشاريهم ومعاونيهم ، وتكاليفهم على العمولات ، وخلق الفوضى من خلال عدم وجود خطة تنمية هي السبب الحقيقي وراء انهيار البنية التحتية التي بُنيت خطأ أصلاً ، ودمرها الآن بصواريخ الجراد وقنابله وألغامه .

أتمنى من كل قلبي أن يعلن كل من كان له صلة بهذه الأسرة الظالمة التوبة ، والعودة إلى الحق ، والالتحام مع الشعب الذي سيقبله بكل المحبة والود ، إلا من قتل أبناءنا ، واغتصب نساءنا ، وسرق مالنا ، فهؤلاء يجب القصاص منهم أولاً ، ولا تسامح في ذلك .

وأختم : فليقل الناتو ما يشاء ، ولتقل الجامعة العربية ما تشاء ، ولتقل الأمم المتحدة ما تشاء ، ولكن الذي يقرر ، وقراره هو الأساس ، وهو الأول والأخير ، هم شعب ليبيا العظيم ، وشبابه الثائر في أمر ليبيا ودولتها الديمقراطية ، والقصاص ممن أجزموا في حقهم هم وحدهم دون غيرهم . . هم الذين سيقروا وينفذون ، وسترى بأمر عينيك ذلك يا سيادة المستشار .

"وقفات حول التكامل العربي ودوره في استمرار الديمقراطية وتحقيق الاستقرار"

الوقفة الأولى: الشباب ودورهم في أحداث التغيير؛ الشباب هم الحل. لقد حظي مفهوم الشباب باهتمام العديد من علماء النفس والاجتماع، كما تعددت محاولات وجهود المشتغلين مع الشباب لتوضيح ماهية الشباب، وتباين المفهوم فيما بين هذه الرؤى، فمنها ما يوضح مفهوم الشباب وفق المعيار الزمني «السن»، ومنها ما يتناوله من خلال الخصائص والحاجات، وكذلك نجد من يحدد مفهوم الشباب في ضوء البلوغ الجنسي والنمو الجسمي، ومع ذلك فإن المفهوم الذي يلتقى قبولاً هو أن الشباب: مرحلة يكون فيها الشاب أو الإنسان قادراً ومستعداً لتقبل القيم والمعتقدات الجديدة، حيث أصبحت لهم مطالب قد لا تتصل بإشباع حاجات أساسية. ولكنها تتصل بالتأكيد بإشباع حاجات اجتماعية محلية يتطلب إشباعها عادة إعادة صياغة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكامله.

«الشباب بحق هم عماد الأمة»، «هم نصف الحاضر وكل المستقبل»، «هم من يُعوّل عليهم المجتمع». هذه المسميات وغيرها من الأساليب الدعائية، والتي تندرج تحت عناوين الندوات وفوق

المدرجات وبرعاية الأرصفة وإشارات المرور ، وأحيانا تجدها رسالة على هاتفك المتقول . .

إن الشباب هم الحل ، وليسوا هم المشكلة ؛ إنهم - يا سادة - في حاجة إلى عنابر للتدريب والتصنيع ، ومعسكرات لإقامة ورش التعليم الصناعي والحرفي ، ومصحات لمعالجة الغزو الفكري الغربي المستورد الذي يذهب بهم إلى التفسخ والانحلال ، وهم أيضا بحاجة إلى منابر نور وهداية إلى طريق الحياة الإسلامية الوسطية التي تبعد عنهم دهاليز التطرف والانحراف .

فحاجة الشباب هي الرعاية والتعليم والتربية والاحتواء المخلص النبيل ؛ لكي يستطيعوا النهوض بالمجتمع ، والإسهام بحل كافة قضاياها . . الشباب هم حل مشكلة الاقتصاد ، وهم الحل في تسيير الخدمات العامة ، وهم الوسيلة والأداة الفعالة في القضاء على الفساد الإداري والمالي والأخلاقي ؛ الشباب هم الوسيلة ، وليسوا الغاية .

فالشباب يحتاج إلى نواد ، ومنابر ، وروابط ، وجمعيات مفتوحة دون قيود لإقيود الأخلاق ، والالتزام بأحكام الدين من أجل أن نمكنهم من المشاركة الحقيقية في لبنة التغيير ، ووضع الخطط لتسيير عمل المؤسسات في المجتمع نحو التقدم بعقولهم ومهارتهم ، فعلى مجالس التخطيط وحاملي الشهادات المستوردة من وراء البحار أن يعُوا أن

المشاريع القائمة بحاجة إلى سواعد الشباب وعقولهم، ومهاراتهم المهنية والحرفية .

الشباب - يا سادة - في حاجة إلى تمكينهم في العديد من الوظائف ؛ الشباب ليسوا ذخيرة المجتمع وتقدمه فحسب، بل لا يمكن لمجتمع أن يرقى، ويتقدم، ويتجدد عطاؤه ونماؤه دون الشباب .

الشباب في حاجة إلى برامج تمنحهم فرصة التمويل الاقتصادي طويلة الأجل دون قيد أو شرط، وتحت رعاية ومراقبة جهوية محلية، وليس وفق روتين إداري محكم الإغلاق . . . لا أنصح أيها السادة بأن نتعامل مع الشباب من خلال سياسة الاسترضاء كتوفير المركوب، والزواج الجماعي، وشهادات تخصيص المساكن، بل الصحيح هو أن نتعامل مع الشباب وفق سياسة الترشيد، وإفساح المجال، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكل الشباب من أجل أن تتوفر له وبجهد، وبما يقدم له من تسهيلات ورعاية لتحقيق سبل الحياة الكريمة، والمشاركة الفعالة في دوران عجلة التقدم إلى الأمام .

وحتى نؤمن أن الشباب هو الحل وليس المشكلة فلا بد لنا من مواجهة فلسفة العقل عن طريق فلسفة الفعل، ولا بد أن ندرس الأفكار البسيطة حتى نخضعها لقياس العقل، وبعد ذلك نصل إلى الأفكار الأكثر تعقيدا . وحتى يمكن لنا التخلص إلى نتائج متكاملة لا بد لنا أن نقف موقفاً عقلائياً تجاه قضية المجتمع نحو الشباب

باعتبارهم هم الحل ، وليسوا المشكلة ، ولا بد أن نتحدث بكل وضوح وشفافية ، فالشباب أمام واقع يضيق الخناق ، فماذا يفعل الشباب وهو يرى السماء فوقهم بهذا الانخفاض ؟ وكيف يرفعون رءوسهم بكامل قاماتها؟ وكيف لهم أن يتأملوا الآفاق دون فضاء رحب يتيح الانطلاق؟

إن مساحة المشاركة والإبداع ضيقة ، والقدر المتاح للإبداع يكاد يكون معدوماً . . . فأمامنا في مجتمعنا العربي الليبي أشواطٌ طويلة لا بد أن يقطعها في سباق مع الزمن في ظل رعاية الشباب حتى يصبح لهذا المجتمع وجوداً شبابياً يسطر على صفحات التاريخ السريع المتابعة الذي لا يرحم المتأني ، ولا يغفر لمن يخطئ في حق مجتمعه وشبابه ، كما أن هذا العمل التاريخي لا يتم إلا بوضع طاقات الشباب في الإطار الصحيح ، والدفع بها من أجل تحقيق التقدم والرفي لوطننا الحبيب .

إن الجهد المطلوب ليس سهلاً ، بل يحتاج إلى إرادة سياسية قوية ، وعمل يُسخر كل جهد للرفع من مستوى شبابنا تعليمياً ، وتربوياً ، وعملياً ، واجتماعياً ، واقتصادياً ، ويتطلب أيضاً من الشباب استيعاب المرحلة التي نعيشها ، وأن يُسَخَّرُوا هم أيضاً كل طاقتهم لخدمة وطنهم ومجتمعهم بإخلاص وإيمان للوطن ولله تعالى وفق تعاليم القرآن المنيرة ، وسنة رسولنا الكريم (ﷺ) . .

ويبدو من ملامح الثورات الجديدة التي يطرحها علينا هذا القرن أن الشباب العربي بشقيهِ الأثْوي والذكوري أخذوا يشقُّون طريقهم ضد الأنظمة الليبرالية، والسلطات غير الديمقراطية بعد أن عملت هذه الأنظمة والسلطات على إقصاء الشباب عن دورهم في الوصول إلى مراكز القرار، فاختاروا طريق التغيير ضد الأنظمة التي يرون أنها شاخت، ولم تعد قادرة على تلبية طلبات ورغبات الشباب العربي الذي يمثل ثلث السكان بفئات عمرية تمتد بين ١٥ إلى ٣٠ من العمر، وقد جاءت ثورة الاتصالات والكمبيوتر والإنترنت لتمثل أرضية خصبة للتعاطي مع هذا الجديد، بعد أن أصبحت في متناول الجميع عبر الشبكة العنكبوتية.

وإذا عدنا إلى الانتخابات الأمريكية الأخيرة وفوز الرئيس أوباما فسرى أن أكبر نسبة قوية من الشباب هي من حولت العملية الانتخابية - وكان الإنترنت هو الوسيلة الوحيدة لدعم أوباما - والتواصل مع الناخبين؛ لأن أوباما هو الوحيد من بين منافسيه من اهتم بشريحة الشباب، وملامسة همومهم وتطلُّعاتهم، وكأنه أسس لبداية توجهٍ عالمي لقيادة الشباب للأنظمة الاقتصادية والسياسية، ومن يشاهد كبرى المؤسسات الاقتصادية والرأسمالية يجد أن الشباب هم من يقودونها بوسائل إدارية حديثة غير تقليدية كان ينتهجها آباؤهم في إدارة هذه الشركات، ولكن المشهد العربي بالنسبة لشبابنا يبعث

على الحزن لما يعانونه من تيه اجتماعي واغتراب حقيقي ، وهم في أوطانهم نتيجة سوء الأنظمة التي صادرت حقوق الشباب في التعليم الصحيح ، ورمت بهم في رصيف البطالة ليتحولوا إلى قبلة موقوتة تمرّدت على هذه الأنظمة لتخرج إلى الشارع ، وتهتف بإسقاط الأنظمة .

الوقفّة الثانية: الواقع المؤلم للتكامل العربي

إن التكامل العربي أو العمل العربي المشترك جملة يفترض أن تكون مفيدة . . جملة تبحث عمّن يغوص فيها ، ويفصل محتواها ، ويتناول بكل المصادقية فحواها ، ويقدم واقع مسيرتها المؤلمة ، سواء في آلتها - الجامعة العربية وآلامها - ، أو المنظمات المتخصصة - الأبناء للجامعة العربية - .

حقيقة إنها مأساة عندما نحاول أن نتعرف على مسيرة العمل العربي المشترك التي بدأت بخطوة إنشاء جامعة الدول العربية كمنظمة سياسية تضم مجموعة من الدول العربية ، والجميع يعرف دوافع إنشائها ، ومن كان وراءه .

فهدفها المعلن منذ البداية هو التنسيق بين الدول العربية ، ودعم الأقطار العربية للحصول على استقلالها ؛ لتتمكن من انضمامها إلى الجامعة بعد ذلك ، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن ، وبعد أن انضمت كل الدول العربية إلى الجامعة عانت وما زالت تعاني اختلافات عديدة في

الآراء والمواقف التي مرت بها مسيرة العرب في شتى الميادين ، وكانت وما زالت القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي يختلف العرب حيال أي مشروع يُقدّم من إحدى الدول العربية ، أو من خارج المجموعة العربية ، كمقترح حلٍّ ، ولو جزئي لهذه القضية ، والغريب أن الجميع يسعى للوصول إلى صياغة حلٍّ مناسب يكفل للشعب الفلسطيني حياة كريمة على أرضه المغتصبة بعد تحريرها .

والمتنبّع لاجتماعات الجامعة العربية سواء على مستوى الخبراء أو اللجان أو المندوبين - السفراء - أو وزراء الخارجية ، وحتى مجلس الجامعة على مستوى القمة يلاحظ بعضاً من الخطوات الإيجابية في هذه الاجتماعات ، ومنها :

- حرارة الاستقبال للوفود القادمة على كافة المستويات في المطارات ، والعناق العربي الحار المتبادل بين القادمين والمستقبلين .

-كرم الضيافة في الإقامات ، وموائد الأكل الفاخرة ، والتسابق لتجهيز ديكورات قاعات الاجتماعات .

- الكلمات الرنانة ، والمواقف الإعلامية التي تجعل من وفد كل دولة يظهر بالمظهر البطولي ، ويزايد على إخوانه الآخرين ، وأنه هو الأصح ، وبدونه لا تستقيم الأمور .

- وناهيك عن البيان الختامي الجميل في صياغته شكلاً، الفارغ - إلى أبعد حد - من المضمون وآلية التنفيذ، بل في جِدَّتِهِ وآليات الالتزام به .

كل هذه السمات الوفاقية تلاحظها في اجتماعات العرب السياسية على المستويات كافة ، وفي اجتماعات العرب الفنية ؛ أعني بها هنا :
- مجالس الوزراء المتخصصة مثل : مجلس وزراء الداخلية العرب ، ومجلس وزراء المالية العرب ، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، ومجلس وزراء الصحة العرب ، ومجالس وزراء الإسكان ، والمواصلات ، والعدل ، والشباب . . وغيرها .

- ومجالس منظمات العمل العربي المشترك مثل : المنظمة العربية للصناعة والتعدين ، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ومنظمة العمل العربية . . . وغير ذلك من المنظمات العربية المتخصصة التي تتكوّن مجالسها غالباً من الوزراء المختصين في اختصاصات المنظمة .

- هذا إلى جانب بعض الاتحادات العربية مثل : الاتحاد العربي للإذاعات العربية ، والاتحاد العربي للألعاب الرياضية ، وغير ذلك من الاتحادات الحكومية المتخصصة .

فكل هذه المؤسسات ، وكل هذه المجالس لها اجتماعات سنوية دورية ، ولها مكاتب تنفيذية تجتمع مرتين في السنة ، وبأرشيدها رزم

من الوثائق والمحاضر والملازم التي يدوّن ويفرّغ بها كل ما يدور في هذه الاجتماعات ، وكذلك لديها تسجيلات صوتية ومرئية ، وتُنْفَق على هذه الاجتماعات مبالغ مالية من المنظمات ومن الدول المشاركة ؛ لتغطية مصاريف الدراسات والتقارير ، والإعداد لهذه الاجتماعات ، علاوة على مصاريف إقامات الوفود وتنقلاتهم ، وهذا لا يهم أن كانت النتائج إيجابية ، ولصالح الشعب العربي في كل التخصصات ؛ كل ذلك جميل ، وعن تجربة شخصية من الممكن أن تكون اللقاءات مفيدة على الأقل في الحد الأدنى ، وهو تعارف المسؤولين العرب بعضهم على بعض ، وتبادل الآراء - خاصة - في اللقاءات الجانبية خارج الجلسات العامة .

أما ما يعكر صفو هذه العلاقات موقف متشددّ لدولة عربية ضد مقترح ، أو رأي لدولة عربية أخرى ، وما يلبث أن ينقسم الحضور إلى مؤيد لدولة ، ومتحفظ ، أو صامت منذ بداية الاجتماع وحتى نهايته ، هذا بالإضافة إلى انعكاسات العلاقات الثنائية على الاجتماعات العربية ، ومحاولة كل دولة كسب أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى لصالح موقفها ، وهذا بدوره ساهم في انشقاق عربي عربي مرت - وما زالت - تمر به مسيرة العمل العربي المشترك على مستوى المواقف السياسية .

ثم إن هذه الاختلافات الثنائية السياسية رمت بأطلالها على اجتماعات المجالس المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة الفنية التي يُفترض فيها أن تكون بعيدة عن الجانب السياسي بحكم طبيعتها الفنية .

والعرب يتحدثون لغة واحدة ، ويدين معظمهم بدين واحد ، وينحدرون من أصول عرقية واحدة ، ولهم تاريخ وحدوي مشترك ، وعادات وتقاليد وأعراف متقاربة إلى أبعد الحدود . . ولذا فعندما ينظر الباحث لهذه المقومات يجدها تعطي مؤشراً إيجابياً في الوصول إلى تحقيق تفاهم عربي ، وتنسيق متكامل الأركان ، بل من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك بأن هذه المؤشرات تعطي نتيجة واحدة ، وهى إمكانية قيام الوحدة العربية على كافة المستويات ؛ لأن وحدة المواقف والتقارب السياسي والاقتصادي والاجتماعي مُحقق في هذا العالم ، كتجربة واقعية بين دول لا تحمل هذه المقومات مثل الدول الإسكندنافية ، والدول الأوروبية ، والمحاولات الإفريقية ، والأسبوية .

فماذا أصابنا؟ هل التقارب في اللغة والدين والأصل والعرف والتقاليد سبب في التباعد والتفرق؟ أم أن آخرين من خارجنا متأكدون وفقاً لقراءاتهم بأن هذه المقومات ستكون حتماً سبباً منطقياً في تقارب دول هذه الأمة ووحدتها ، مما يشكّل عملاً غير مرغوب فيه لهم

ولمصلحهم، وبالتالي رسموا خططاً وسياسات وسيناريوهات، ثم نفذوها بكل إتقان وقدرة لزرع الفرقة، واستطاعوا أن يستقطبوا البعض منا لإذكاء هذه الروح، ودعم هذا التوجه الإقليمي، وزرع بذور الفرقة والتعصب المقيت لشعارات وطنية كتوجه معاكس للقومية والوحدة العربية.

إن ما يدور في الاجتماعات العربية بكل المقاييس، وعلى كافة المستويات يعبر حقيقة عن تدني مستوى الإيمان بالوحدة العربية، والعمل بخطوات جادة نحو بداية تقارب عربي حقيقى يقربنا من تحقيقها حتى على المستوى البسيط في البرامج والمواضيع الإنسانية والاجتماعية، وتنسيق المواقف العربية الفنية في هذه الجوانب لدى المحافل الدولية عند عرض بعضها التي من المفترض أن نكون - نحن العرب - بحكم الدين والأصول لنا رأي فيها متناسق، فحتى هذه لا نتفق - للأسف - على رأي موحد فيها، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة.

وأذكر هنا خلال فترة تواجدي بمنظمة العمل العربية، حيث كنا نسعى جاهدين لأن يتناول كل متحدث عربي في الجلسات العامة لمؤتمر العمل الدولي الذي يعقد في قصر الأمم المتحدة بجنيف موضوع معاناة العمال والشعب العربي في فلسطين جراء الاحتلال الإسرائيلي، والحصار الاقتصادي، والجدار العنصري الذي أضر سلباً

على تنقُّل العمال إلى أماكن عملهم بفلسطين، وكنا نقدم للوفود العربية صياغات للاستعانة بها، وإحصائيات كنا نتحصَّل عليها من رئاسة السلطة الفلسطينية، وكذلك اتحاد عمال فلسطين، وتنظيمات أصحاب الأعمال الفلسطينيين، ونقدم هذه المعلومات للوفود العربية قبل المؤتمر بوقت كاف، وتُعرَض على اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الذي دائماً يُعقد قبل المؤتمر الدولي بشهر أو شهرين، ويدعو لذلك الاجتماع وزير العمل الفلسطيني ورئيس اتحاد عمال فلسطين، ويقدمان للوفود العربية كل الإيضاحات، ونقوم مرة أخرى بشرحها، وتقديمها في اجتماع المجموعة العربية قبل بداية المؤتمر بحجف . .

ووفقاً لنظام العمل بمؤتمر العمل الدولي فإنه مسموح لكل دولة مشاركة أن يتحدث منها ثلاثة متحدثين: ممثل الحكومة، وممثل أصحاب الأعمال، وممثل العمال؛ يعني تكون لنا نحن العرب (٦٦) كلمة، لو تفضل كل متحدث بالحديث عن القضية في كلمته لمدة دقيقة على الأقل لدوّن في مضبطة الاجتماعات للجلسات العامة للمؤتمر ساعة كاملة حول هذا الموضوع، وهذا يساعد كثيراً؛ أولاً: في إبراز هذه المشكلة، وشرح معاناة الفلسطينيين، وثانياً: يساهم ويساعد في استصدار قرارات داعمة عند تقدمنا بمشروع قرار للمؤتمر .

ورغم كل هذا الإعداد والمجهود نُفاجأ دائماً بأن عدد العرب المتحدثين الذين يتناولون الموضوع لا يزيد عن ثلث المتحدثين، أو

ربعهم في بعض الأحيان، رغم أنهم في الاجتماعات العربية التنسيقية يتسابقون في أخذ الكلمات للتأكيد على أهمية ذلك، أليس هذا سلوكاً غريباً؟

وأذكر أنه في دورة من دورات مؤتمر العمل الدولي قمنا بطلب من الرئيس المرحوم ياسر عرفات بتبني مشروع قرار لدعم العمال في فلسطين، وقام مكتب المنظمة بالقاهرة وجنيف بجهد تنسيقي أكثر مما تناولته حول الكلمات في الجلسة العامة، وقسمنا الأدوار بين الدول العربية؛ أي أن الدول التي لها علاقات جيدة بالمجموعة الإفريقية تتصل بها لتأييد القرار، والدول العربية التي لها علاقات جيدة بالدول الأوروبية تتولى التنسيق معهم، وهكذا بالنسبة للدول الآسيوية وغيرها.

وأيضاً طلبنا من فريق العمال العرب الاتصال بالتنظيمات العمالية لدعم القرار، وكذلك أصحاب الأعمال العرب، وقد تستغربون أن بعض المجموعات مثل المجموعة الإفريقية، وتنظيمات العمال العالمية التزمت معنا، وكثيراً من العرب لم يحضروا حتى جلسة التصويت، بل إننا في البداية لم نجد وزيراً عربياً في الجلسة ليقدم المشروع؛ لأنه وفقاً للنظام تقدمه إحدى الحكومات، ونحن كنا قد اتفقنا على من يُقدّم، ومن يزكي، ولكنهم غابوا عن الجلسة، وستر الله في آخر دقائق الوقت المسموح لتقديم القرار حضر أحد الوزراء، رغم أنه من غير

المجموعة التي تم الاتفاق معها لتقديم المشروع ؛ ولكنه قدم المشروع ، ونتيجة لهذا الارتباك والغياب لم يمر القرار ، ولم يوافق عليه .

فنحن العرب عندما نجتمع ونتحمس لمقترح ما نتفق عليه ، وعند وقت التنفيذ نتحول إلى مجموعات مختلفة التوجه والرأي ، ولا نلتزم بتنفيذ ما نتفق عليه ، وهذا يعطي المتبّع مؤشراً بأن أمرنا ليس في أيدينا ، أو على الأقل البعض منا يرجع إلى مرجعيته ، وهذه المرجعية بعضها وطني داخلي ، وبعضها أمرها في يد غيرها ، وبالتالي نرى الواقع التنفيذي يختلف عما يتم الاتفاق عليه في الاجتماعات .

ولعلي أتذكر أيضاً قراراً نموذجياً بسيطاً في شكله ، عظيماً وقومياً في منطلقه ومضمونه ، حيث إننا عندما درسنا في إحدى جلسات مؤتمر العمل العربي مشكلة البطالة بين الشباب ، وكيف يمكن أن يكون هناك تكامل عربي للحد من هذه المشكلة ، خاصة وأن لدينا حوالي ٢٥ مليون عاطل عن العمل معظمهم من الشباب ، ولدينا في الدول العربية حوالي ١٦ مليون عامل أجنبي ، وبعد نقاش طويل ، واستعراض للبيانات اتفقنا على قرار عربي يُنظّم أولويات التشغيل في الدول العربية وفقاً لما يلي :

أولاً : الأولوية لمواطني الدولة .

ثانياً : بعد ذلك تكون الأولوية للعمالة العربية .

ثالثاً : يكون بعد ذلك تشغيل الأجانب في المهن والحرف التي لا يوجد من يشغلها من العرب .

صدر هذا القرار ومعه حماس منقطع النظير ، وتناولته وسائل الإعلام ، وصرح معظم الوزراء متفائلين به خيراً ، وبعد مرور ٦ أشهر ، ومن خلال تقييم التنفيذ - وحتى الآن - ازدادت العراقيل التي تضعها الدول العربية في استخدام العمالة العربية ، ودخل القرار الأدراج مثله مثل غيره .

ومع أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أحد المجالس المهمة - اسماً - في منظومة العمل العربي المشترك ، ويفترض فيه أن يتكون من وزراء الاقتصاد والشئون الاجتماعية ، ويناقش القضايا المتعلقة بالاقتصاد وشئون المجتمع في الوطن العربي ، فإنه منذ تأسيسه حتى الآن يركّز في جداول أعماله على الأمور الاقتصادية التي يفترض أن تكون جزءاً مهماً لخدمة المجتمع ، ولا يُنظر إليها حتى من بُعد اجتماعي ، وهو أضعف الإيمان ، ورغم اهتمامه بالشأن الاقتصادي ، إلا أنه لم ينجح - حتى الآن - في الوصول إلى رؤيا موحدة لانسياب البضائع بين الدول العربية ، وهذا أدنى دور له ، ولا أقول «سوق عربية مشتركة» !!

ويضطلع هذا المجلس بمنظور ومفهوم خاطئ للشئون الاجتماعية ، وكذلك لمنظمات المجتمع المدني التي - حتى بعد التعديلات الأخيرة

في قبولها بصفة مراقب بالمجلس - وُضِعَ لها شروطاً ، وطلبات تعجيز ، وقد تستغربون أن اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية عضو بالمجلس ، أما الاتحاد الدولي للعمال العرب فغير عضو ، ورغم كل المحاولات التي بُذِلَتْ وتُبَذَّلُ في سبيل إقناع الأمانة العامة للجامعة العربية بأهمية أن يتناول المجلس القضايا الاجتماعية مثل : قضايا الفقر وتوفير الغذاء ، ومسائل الضمان الاجتماعي ، والرعاية الاجتماعية- وهذه الجهود قام بها أفراد متخصصون ، وكذلك مؤسسات- ولكن لم تفلح ؛ بسبب جهل بعض البيروقراطيين بالأمانة بأهمية هذا الدور ، وليس لهم الوقت ليمنحوا هذه المواضيع الاهتمام اللازم .

ورغم التعديلات العرجاء التي أُجْرِيت على نظام المجلس أخيراً ، فإنها لم تف بالغرض المطلوب في دراسة الجوانب الاجتماعية التي تهم المواطن العربي المسلم ، ولعل أبسطها ما تُسَنُّه بعض الدول العربية من قوانين تمنع زواج أي عربي من نسائها والعكس ، وهذا يخالف الدين والقومية ، وكذلك أمور اجتماعية أخرى مثل التنقل بين الدول العربية ، خاصة الأيدي العاملة العربية الذي يمكن أن ينظم ويسهل مع الأخذ في الاعتبار كل الأساليب الأمنية ؛ لأن التقنية الآن تحقق التوازن بين حرية التنقل والمراقبة والمتابعة الأمنية .

إن هذا المجلس أوكل له متابعة موازنات وخطط منظمات العمل العربي المشترك منذ ١٩٨٧م رغم أن كل منظمة من هذه المنظمات - حسب تخصصها- يكون في عضويتها وزراء الدول العربية من نفس تخصصها، وعلى سبيل المثال المنظمة العربية للتنمية الإدارية يتكوّن مجلسها من كافة الوزراء العرب المسؤولين عن الإدارة بالدول العربية، وهكذا بقية المنظمات التخصصية، وهم الأدرى بخططها ومشاكلها، وما يحتاجونه من تنسيق وعمل مشترك بينهم في مجال تخصصهم، وهم بدون شك أكثر معرفة، وإلماماً بمجالاتهم من وزراء الاقتصاد العرب، ولكن للأسف الشديد فإن المجلس الاقتصادي - على مستوى الوزراء - يأتون ليجتمعوا في يوم واحد بغرض مناقشة جدول أعمال أكثر من ثلاثين بنداً في بعض الأحيان.

ولأن وقت سيادتهم لا يسمح فقد استحدثوا لجنة سُمّيت لجنة التنسيق والمتابعة لمنظمات العمل العربي المشترك، تتكون من موظفين في المالية والاقتصاد، وغالبا ما يكون ممثلو الدول موظفين من مندوبيات هذه الدول بالجامعة العربية بالقاهرة، هؤلاء الموظفون يناقشون خطط المنظمات العربية المتخصصة المقررة من قِبَل الوزراء المعنيين، فهم يفهمون في الزراعة، والطيران المدني، والعمل والإدارة، والثقافة والعلوم، وشئون الإذاعات وغيرها؛ شيء غريب فعلاً.

ومن باب المزاح أتذكر أننا في منظمة العمل العربية كانت خطتنا - في أحد الأعوام - دراسة حول تأثير مرض الإيدز على العمل ، فاعترض أحد الموظفين - وهو عضو باللجنة - على البرنامج محتجاً بأن هذا من اختصاص وزراء الصحة ! والأمثلة كثيرة ومتعددة .

وتقوم هذه اللجنة بتخفيض الموازنات أو زيادتها ، ويحكمها في ذلك العلاقات الشخصية مع مسؤولي المنظمات ، خاصة عند تجاوبهم مع تعيين أقارب العاملين بالأمانة الفنية للجنة ، وليعلم القارئ العربي أن هذه اللجنة ترأسها وكيل مساعد لوزارة من دولة واحدة حوالي عشر سنوات ، وحتى عندما أُحيل للتقاعد مُنح الموقع لنفس الدولة ، وكأنها خلافة .

وتتعامل اللجنة وفقاً لما يصلها من بيانات من أمانتها الفنية التي كانت تنحاز وفقاً لمواقفها الشخصية مع هذه المنظمات ، وعلى قدر تجاوب المسؤولين فيها مع طلباتهم التي قد تكون في بعض الأحيان شخصية .

وأذكر - من النواذر - اعتراضهم على أن يكون لمنظمة العمل العربية عَلمٌ وشعارٌ خاص بها بحجة أنه غير مذكور فيه ميثاق الجامعة العربية ، وأخذ هذا الموضوع وقتاً ونقاشاً وجدلاً كثيراً ، ولم يقدموا العون اللازم لمشاريع المنظمة الخاصة بالحد من مشكلة البطالة بين

الشباب العرب، أو مشروع المرصد العربي لهجرة العقول العربية، وغيرها الكثير .

إن هذا هو حال مؤسسات العمل العربي المشترك التي يطلب منها المواطن العربي المزيد، فهي منظمات لها أهداف وأنظمة من المفترض أن تخدم طموحات المواطن العربي في تحقيق التكامل بين الدول العربية في شتى المجالات، ولكنها - هذه المنظمات - تقف مكتوفة الأيدي أمام الآتي:

أولاً: عدم التزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه في اجتماعاتهم، وما يخدم أهداف المنظمة .

ثانياً: وقوعها - المنظمات - تحت رحمة لجنة من الموظفين لا يفقهون أهمية دور، ونوعية، وتخصص كل منظمة من منظمات العمل العربي المشترك .

ثالثاً: الازدواجية بين مؤتمر المنظمة العام، وما يقرره الوزراء المتخصصون أعضاء المؤتمر العام للمنظمة، وما تقوم به هذه اللجنة من إصدارها لقرارات مخالفة لتوجهات وقرارات الوزراء، خاصة في خطط، وبرامج العمل، والموازنات .

وطبعاً بعد ذلك يتم اعتماد قرارات هذه اللجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الوزراء الذين اتحداهم جميعاً إذا كانوا يطلعون على هذه القرارات قبل اعتمادها؛ لضيق الوقت،

وثقتهم في موظفيهم بلجنة التنسيق والمتابعة ، وهنا تصبح القرارات بعد اعتماد المجلس لها ملزمة التنفيذ ، وهي في ذات الوقت مُكبلة لكل الطموحات التي يسعى لها المخلصون في هذه المنظمات ، وهم الذين يحرصون عليها من أجل رفع مستوى العمل العربي المشترك . .

وإذا كان حال العمل العربي المشترك كما حاولت أن أوضح تحبُّب مؤسساته ، فهذه محاولة وصفية تحليلية من واقع عمل مباشر في كواليس منظماته واجتماعاته دام ثماني سنوات ، والحقيقة أنني صُدمتُ فيها بواقع مرير محزن إن لم يكن مخزياً لما تعانيه مؤسسات العمل العربي المشترك من عدم جدية ، أو مصداقية أعضائها في الالتزام بما يتفقون عليه من قرارات في أبسط الأمور وأيسرها تحقيقاً . .

ولعل السؤال والحال هذه : ما الحل ؟

ومن خلال معاشتي للواقع لا أريد أن أزايد على الأنظمة العربية ، وأتحدث عن الإرادة السياسية للقيادات العربية ذات التوجُّهات المختلفة ، ولا أوجِّه لوماً أحداً ؛ لأنني أعلم جيداً أن كل عربي يعرف لمن يُوجِّه اللوم في إخفاقات أشكال ، وأنواع العمل العربي المشترك في شتى المجالات .

ولعلي قبل أن أقدم بعض من ملاحظاتي المتواضعة أشير إلى رواية عاصرتها قبل حرب العراق تُمثِّل خير مثال انقسام العرب حيال هذا الموضوع ، حيث انعقد بمقر الجامعة العربية اجتماعاً لوزراء الخارجية

العرب حضره وزير الخارجية اليوناني ، حيث كانت بلاده تترأس الاتحاد الأوروبي ، وقال في كلمته : إنه جاء مكلفاً من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي لمعرفة رأي العرب في هذا الموضوع ، وبعد انتهاء الاجتماع أشار الرجل إلى أنه لم يستطع أن يتلمس أي قاسم مشترك في آراء الوزراء ؛ لكي ينقله إلى زملائه في أوروبا .

إن هذا هو حال وزراء الخارجية العرب ، وأتذكر هنا أيضاً قول أحد المستشارين المقربين من رئاسة إحدى الدول العظمى ، حيث أشار إلى أن المسؤولين العرب يقولون في الاجتماعات العربية كلاماً ، ويقولون لنا كلاماً آخر ، ويقولون لشعوبهم كلاماً ثالثاً .

نحن منذ أسسنا هذه المجالس والمنظمات ، وهى تنعقد في اجتماعات دورية واستثنائية ، ومع ذلك لا يتم الالتزام بما يتم الاتفاق عليه بحجة سيادة كل دولة ، فإذا كان كذلك ، فلماذا لا نغير دستور الجامعة ، وكذلك أنظمة هذه المجالس والمنظمات ، ولنكن واقعيين عندما يتم عرض اقتراح بأن يخرج مقترحاً محدداً يناسب الواقع العربي الحالي ، ويجعل هذه التنظيمات العربية تعمل ، وتقوم بدورها بشكل صحيح ، فأقترح أن تتحوّل هذه المنظمات إلى مراكز استشارية تقدّم الدراسات والمقترحات لكافة المشروعات الاستشارية حسب تخصص كل منظمة ؛ لكي تسترشد بها الدول العربية بدون قرارات ملزمة في شكلها ومضمونها فارغ ؛ لافتقارها وسائل التنفيذ ، وهنا نكون أكثر

واقعية على أمل أن يأتي اليوم الذي تستطيع فيه الدول العربية بالتدريج - على الأقل - تنفيذ هذه التوصيات الناتجة عن الدراسات التي تقوم بها هذه المراكز .

أما مجلس الجامعة فلنعلن عنه أنه مجلس تنسيقي بين الدول العربية ؛ لأن اللجنة العربية في الأمم المتحدة المتكوّنة من مندوبي الدول العربية بالأمم المتحدة التي تقوم بهذا الدور بالنسبة للقضايا التي تطرح على مجالس ووكالات الأمم المتحدة ، وقد حقّقت - إلى حد ما - عملاً تنسيقياً لا بأس به وفقاً لتاريخ العمل العربي المشترك .

وهنا تجدر الإشارة - وبدون تحامل على أحد وكشاهد عيان - إلى أنه لا فرق على الإطلاق - للأسف - بين اجتماعات مجلس الجامعة ، سواء على مستوى المندوبين (السفراء) ، أو على مستوى وزراء الخارجية ، أو حتى على مستوى الملوك والرؤساء (القمة) .

فالمواضيع وحدةً الموقف لكل وفد هي نفسها ، سواء عندما قالها المندوب أو الوزير أو الملك أو الرئيس ؛ لكن الاختلاف يكون في كيفية تناول الحديث ، في حين تظل التوصيات والبيانات واحدة ، ويظل الهروب من الالتزامات ، والهروب من التنفيذ ، ومحاولات التلاعب بالألفاظ وتعبيرات اللغة العربية الغنية بمفرداتها ، خاصة في صياغة البيانات كما هي ، فأصبح لدينا متخصصون كبار في فن الصياغة في

دهاليز الجامعة العربية ، يقدمون الصياغة ذات الشكل التوافقي ، ولكنها تحتوى في مضمونها كل المتناقضات .

إن هؤلاء تفنّنوا في ذلك ليرضوا الجميع في الاجتماعات التي تخرج دون نتيجة واقعية قابلة للتنفيذ ؛ لأن صياغة القرارات صياغة هلامية تحتوي في طياتها كل متناقضات الدول العربية تجعل كل وفد يفهمها حسب وجهة نظره ، ثم نتخبّط بعد ذلك عند تنفيذ القرارات .

علينا أن نكون واقعيين ، ونعطي هذه المؤسسات الصلاحيات التي تمكّنها من أن تعمل بجدية ، وتُقدّم لنا النتائج لدراساتها ، وذلك وفقاً لدورها التنسيقى الاسترشادي ؛ لأن هذا هو الواقع ، وإذا اتفقنا على عمل شيء جاد بدون أية متناقضات فلنؤسّسه ، ونتنازل من صلاحياتنا وسيادتنا الوطنية لهذا الجسم القومي ، تماماً مثلما حدث في أوروبا في التأشيرة الموحدة ، فقد تنازلت الدول عن سيادتها في منح تأشيرات الدخول لمؤسسة تضم في عضويتها موظفين من الشئون القنصلية لكل الدول الأعضاء ، وأصبحت تمنح هذه التأشيرة .

وهو ما يعنى - بكل وضوح - أن نجاح العمل العربى المشترك لا يمكن أن يتحقق إلا باستعداد الدول العربية بالتنازل عن جزء من سيادتها للمشروع القومى حسب التخصص ، وهذا التنازل لا يعنى تسليم السيادة لمجهول ، بل إلى تنظيم يتكون من كل الدول ، وإلى أن

يتم ذلك ويتحقق فليس لنا مفر إلا أن تعمل مؤسساتنا الحالية كمراكز استشارية ، وجامعتنا كأمانة تنسيقية .

وفي الختام ، وعن تجربة أكرر رجائي بألا تتناقض الوفود العربية في شرح مواقفها بين : ما تقوله في الاجتماعات العربية ، وما تقوله للدول العظمى ، وما تقوله لشعوبها ، فهؤلاء ماذا يريدون؟! ولصالح من يعملون الله؟! ورسوله أعلم . . .

الوقفـة الثالثة : التصدي لكافة أشكال الاستبداد، وتحقيق الديمقراطية.

يشهد العالم منذ بداية العام ٢٠١١م تحولات مهمة تقودها الشعوب من أجل القضاء على كافة أنماط وأشكال الاستبداد والفساد، والتميز، وقهر الإنسان في معظم دول العالم الثالث بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، وقبل ذلك شاهدنا ثورة الشعوب في دول أوروبا الشرقية، وهي تحمل في مضمونها الأسس، والأسباب نفسها التي ثار عليها الشعب العربي في بعض أقطاره، فالإنسانية واحدة وأشكال الفساد والاستبداد، واحتكار الثروة والسلطة واحد أيضاً في جميع أنحاء العالم، بل أصبح العديد من الطغاة والمستبدين يقتبسون من بعضهم البعض الوسائل والأساليب التي من خلالها يتقنون سرقة أموال و ثروات شعوبهم، والعمل على طمس هويتهم، وتحويلهم إلى عبيد في إمبراطورياتهم التي وإن اختلفت

تسمياتها فهي مؤسسة أسرية ، وليست دولة بها شعب وأرض وعدل ومساواة.

ومن خلال القراءة المتأنية للأحداث في المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات ، نستطيع أن نوجز الحالة المسيّبة لهذه الانتفاضات الشعبية في الفقرة التالية : شعور يغلب على الحاكم وأسرته وحزبه أعوانه بأن البلد لهم وملكهم ، حتى الناس أصبحوا عبيداً عندهم ، هذا الشعور الذي يتنامى عند البعض ليصل إلى اعتقاد بأنهم موجودون بإرادة إلهية ، وبالتالي يصابون بالغرور والغطرسة ، ويصفون أنفسهم بالعظمة ، وينظرون حتى لأعوانهم المقربين بأنفة عالية ، أما أفراد الشعب فيدوسونهم بسيارات الحراسة ، ولا يضعون لهم أي اعتبار .

إن هذا الوضع النفسي الذي يصل إليه المستبد يحوِّله إلى طاغية يسعى لاستمرار وجوده في موقعه ، مُحكماً هو وأعوانه السيطرة على البلد بكل الوسائل ، وإذا بلغ به العمر أو آخره يبدأ في التفكير في كيفية توريث أحد أبنائه .

وأنا على يقين تام بأن الشعوب العربية بدأت تستيقظ ، وتثور بفاعلية من أجل القضاء على التسلط والاستبداد والفساد ، وأصبحت لا تحتمل وجود زعيم ورئيس مهما كان أكثر من عشرين عاماً ، ولا شك أن الثورات الشعبية الوطنية هي التي تُخلِّص المجتمعات من

أدوات الحكم الظالمة ، وأن الحرية لا تُمنَح ، بل تُغتصب ، وتُنزَع من أيدي مغتصبها ، وأنا مؤمن إيماناً تاماً بأن الشعوب بدأت تشق طريق انتصارها على الظلم والفساد الذي لا يأتي إلا بالانتفاضة الشعبية المؤمنة بالله ، وحرية الوطن والعدل والمساواة ، من هنا يكون الطريق ، ولا طريق سواه .

إن دراسة إمكانية وجود صك دولي يفرضه المجتمع الدولي من خلال قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تعهد مجلس الأمن بتنفيذه حتى لو أدى الأمر لاستعمال قوة البند السابع في مناصرة الشعوب بتدخل مباشر للقضاء على كل مَنْ لا يحترم هذا الصك ، وأقترح وبصوت حر عال أن يتضمن هذا الصك نقاطاً مهمة منها :
- حق التعبير والتظاهر السلمي ، ومنع استعمال العنف ضد المتظاهرين بأي شكل من الأشكال .

- أن تكون الانتخابات الرئاسية لكل البلدان وفقاً لرقابة دولية ، وتنشأ في الأمم المتحدة وكالة متخصصة لذلك مع المجلس العالمي لحقوق الإنسان .

- أن يتم التحديد الكامل لمدة الرئاسة ، أو العمل في السلطة التنفيذية والتشريعية مهما كان الموقع لفترة أربع سنوات تُجدد مرة واحدة ، وفي حالة التجاوز يتدخل المجتمع الدولي لإيقاف ذلك .

- الدول التي بها ممالك تكون رئاسة الجهاز التنفيذي لمجلس الوزراء المنتخب، والمملك يعمل كملك دستوري، وليس حاكماً، والدول التي تعمل بالنظام الجمهوري تكون العملية التنفيذية من خلال مجلس الوزراء المحاسب أمام البرلمان؛ أي الجمهورية البرلمانية، وإذا ارتأت بعض الدول استخدام النظام الجمهوري الرئاسي لظروف خاصة بها فإنه يُسمَح لها بذلك؛ ولكن إسقاط أو تعيين مجلس الوزراء يرتبط بموافقة البرلمان المنتخب، وحلّ البرلمان يكون باستفتاء شعبي، ولا يكون بيد الرئيس.

- منح صلاحيات للمنظمة العالمية للشفافية تقضي بأن يُقدّم لها كل رئيس دولة أو حاكم مهما كانت تسميته بإقرار لكل ثرواته قبل استلامه عمله، ويحق للمنظمة مع كافة المؤسسات الدولية متابعة نشاط الحكام الخاصة، هم وأسرهم، وبعد انتهاء المدة، وبعد فحص الوضع المالي للرئيس يصدر بشأن ذلك براءة ذمة، أو التحفظ على البعض أو الكل من الثروة.

قد يقول البعض: إنني أحلم؛ لكنني أقول: لماذا لا؟! قد يصبح هذا الحلم حقيقة يوماً ما، وعلى أية حال فإنه يمكن أن تضاف إلى ما قدمته من أسس نقاط أخرى، لكن هذا العمل الدولي لو استطاع بان كي مون أن يحققه مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تتبنّى المنهاج الديمقراطي - كما نقول - فإنه سيحدث نقلة عالمية،

وسيكون اختباراً لهذه الدول تستطيع من خلاله أن تعمل من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وليست كما هي متَّهمة بديمقراطيتها داخل مجتمعاتها فقط، أما الدول الأخرى فإنها تتعامل مع الديمقراطيات فيها وفقاً لمصالحها القومية والأمنية والاقتصادية!

عموما الثورات تلتهب في الشارع العربي من أجل الإصلاح، وتحقيق الديمقراطية والحرية، والتصدي لها بالعنف سيكون حتماً نتيجة نهائية كل نظام ظالم يتعامل بعنف مع ناسه وشعبه، ولينصرن الله الحق ومريديه من الثوار الشباب الأنقياء في مشاعرهم الصادقين في نواياهم.

الوقف الرابع : المعالجة العربية

يربط الكثيرون بين كلمة "أزمة" و "النتائج السيئة السلبية" بسبب ما ينجم عنها من آثار مؤلمة أو مدمرة، فالتعريف البسيط للأزمة يفترض، بل يؤكد أنها نقطة تحوّل إلى الأفضل أو الأسوأ، وأنها لحظة فارقة وحاسمة في وقت حرج أو موقف معين بلغ ذروته، وحالة من عدم الاستقرار تنبئ بمحدث تغيير حاسم وشيك قد تكون نتائجه غير مرغوب فيها، أو على العكس من ذلك.

فكل ما يحيط بنا من مشكلات أو أزمات هي بمثابة نقاط تحوّل من وضع راهن إلى وضع حرج، قد ينتهي بحسم إيجابي أو سلبي حسب قدرتنا على التصرف، أو قدرتنا على إدراك الموقف الحقيقي للأزمة.

إن العروبة كهوية جامعة تعيش الآن أزمة، رغم أنها إطار منفتح يستوعب كل ألوان الطيف في المنطقة، ويحترم خصوصيتها بما يؤكد بشكل خاص على حرية الإنسان، ودوره في أن يمارس- من خلال حقوقه الأساسية واجب المساهمة في نهوض الأمة .

وبالتالي فالعروبة إما أن تكون ديمقراطية وإما لا تكون، والديمقراطية هنا ليست آليات، مع اختلاف مسبباتها وأشكالها، بل هي احترام إرادة الإنسان الفرد والجماعات التي تتكوّن منها منطقتنا تاريخياً، وحثٌ على ابتكار صيغ للتوافق بينها، وبناء الأنظمة والآليات التي تكرس من هذا الوفاق، وترجمه إلى عمل ملموس فعّال يحفظ للإنسان العربي كرامته، ويكفل له حريته .

وليس صعباً أن يلاحظ المواطن العربي ابتعاد العديد من ممارساتنا السياسية - بما فيها من ممارسات الحركات العروبية النشأة والمبادئ في مرحلة أو أخرى - عن هذه المفاهيم المرتبطة بالمشروع النهضوي الذي تنطوي عليه العروبة، فالتواصل الذي لا تقوم بدونه رابطة غاب أحياناً كثيرة؛ ليقوم مكانه نهج إقصاء الآخر على مختلف المستويات، فمن إقصاء أقطار برمتها إلى إقصاء جماعات وتيارات ومناطق وصولاً إلى إقصاء المواطن ذاته .

وحلت ثقافة الرأي الواحد، والجماعة الواحدة، والحاكم الأوحد محل ثقافة التداول والتنوع التي تفتخر وتعزّز بها الأمم العريقة .

كما أنه للأسف حل نهج القمع البدائي في غرائزه المتطور في أساليبه محل نهج الحوار العقلاني الذي تتميز به المجتمعات المتحضرة، فتراجعت العروبة خلف متاريس الحروب، والاختلافات، والصراعات الطائفية والمذهبية والقبليّة، وصراعات الزعامات.

وتراجع للأسف التكامل - والذي لا يمكن بدونه وحدة عربية - أمام دعوات الانغلاق والتفرد، والاكتفاء بالثوابت التي زينت للبعض قدرته على الاستغناء عن الآخر، فتصرّفت الكيانات القطرية مهما كانت صغيرة، وكأنها أمم لها اقتصادها المتكامل، وثقافتها المميزة، وأمنها الخاص.

وهكذا جرى تجريد الأمة العربية من مقومات انطلاقها، ومكونات قوتها، وعناصر مشروعاتها النهضوي، فدخلت في حالة من التردّي قلما عرفنا لها مثيلاً من قبل، ودخل العقل العربي في مواجهة تحديات متعددة، بعضها متصل بالواقع الذي نعيشه، وبعضها بالعصر الذي يحيط بنا، بعضها نابع من طموحات تسكننا، وأخرى ناجمة عن مطامع تحاصرنا.

ولأن أمتنا العربية هي أمة مقاومة بامتياز، والجهاد في سبيل الله، والحق والحرية من خصائصها على مدى القرون الماضية، فيكاد يكون الاستعصاء على الأعداء هي ميزتنا.

ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تنخرط من جديد في صياغة مشروع نهوضها وتقدمها، ولعل لكل فرد أو جماعة أسلوباً في الجهاد من أجل الحق والحرية بالكيفية التي تتناسب مع قدراته وإمكاناته، لكنها تبقى مشروعات للنهوض، وليس للسقوط، ومن المناسب في هذا المقام أن أشيد بكل جهد صادق بُذل، وبُذِلَ الآن، وسيُذِلُ في المستقبل من أجل النهوض والرفعة من مستوى مجتمعتنا العربي.

ومع الأسف تفننت العديد من الأجهزة المتخصصة في العالم في إجراء الدراسات، وبحث الأساليب التنفيذية التي تستطيع من خلالها وضع المخططات الدقيقة التي تحقق بجدارة فائقة العوامل الناجحة لإلهاء الشعوب، وإبعادها عن التفكير في همومها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لأن استمرارية تفكير الناس في هذه الهموم قد يؤدي إلى التحرك الفعلي والثوري ضد نظام الحكم الفاشل الذي لم يراعِ مصالح الناس، ويعالج كافة أنواع مشاكلهم الحياتية.

إن الكثير من هذه المراكز والمؤسسات - وغالباً ما تكون تابعة لأجهزة المخابرات العامة - استطاعت بوسائلها المختلفة أن تحقق تقدماً ملموساً في وضع سيناريوهات تقارب الحقيقة بشكل دقيق يتم من خلالها توجيه الفكر الجمعي وحتى الفردي إلى مواضيع معينة؛ لكي تبعده عن قضايا الإصلاحية الأساسية.

في حين أن الدول المتقدمة ذات النهج الديمقراطي الذي يحترم حرية الإنسان بكافة أركانها المختلفة أصبحت من خلال هذا النهج ليست في حاجة إلى عمليات تغييب شعوبها أو تخديرها، ولكنها مارست هذا الفعل عن طريق أجهزتها ذات الخبرة في هذا المجال لتقديم هذه الخدمة البالغة الدقة والأهمية إلى العديد من الحكومات، والأنظمة الحليفة لها من دول العالم الثالث، والتي تعتبر مجتمعات استهلاكية مهمة للدول الكبرى في تسويق منتجاتها الصناعية، فما يهم هذه الدول هو أن تستمر الدول المتخلفة والنامية في دائرة الاستهلاك، لأنها تريد أن تستنزف الثروات الطبيعية لهذه الدول من نفط وغيره في دول العالم الثالث عامة، والعالم العربي خاصة.

وقد كونت هذه الدول نواة شبيهة بهذه الأجهزة داخل مخابراتها العامة لرصد حركة الرأي العام لتقديم مثل هذه المشروعات، والتي بعد اعتماد تنفيذها تستطيع بث الإشاعات الكافية، ومن مصادر مخدوع فيها الناس ويثقون فيها، وهي تعمل في الحقيقة لصالح أنظمة خارجية سرّاً لتغيير توجهات الرأي العام، وكذلك لتنجح في تلهيته عن المواضيع الحساسة التي تم رصدها من خلال عملاء هذه الأجهزة المحترفة لهذا العمل.

إن هذه الأجهزة باختلاف أساليبها وأشكالها من بلد إلى بلد تلعب دوراً مهماً ورئيساً في تحويل نظر الشعوب، واهتمامات الجماعات

والأفراد عن المشاكل الرئيسة لتدخلهم في مشاكل فرعية هامشية غير ذات قيمة أحياناً، أو شكل من أشكال الوعود والأمانى الوهمية الكاذبة؛ لكي يلتف الناس حولها، وينشغلوا بهذا السراب فترة من الزمن ليظهر خلالها النظام بأركانه المختلفة بمجهود زائفة يتخيل الشعب من خلالها أنهم يسعون لتحقيق مصلحته وحل مشاكله، وهكذا إلى أن تنجلي الكذبة وتظهر الحقيقة، ويدخلون في صراع عدم الثقة من جديد، وتكرر هذه السيناريوهات بأشكال مختلفة، وتستمر تلك المسرحيات التي هدفها الأساسي تخدير الشعوب وتغييبها.

فعندما يمقت أفراد المجتمع الطبقة المقيمة داخل مجتمعهم والشراء المبالغ فيه نتيجة انتشار الفساد وسرقة أموال الشعوب التي كان يُفترض أن تُسخر لمشاريع تنمية وخدمية ترقى بمستوى حياة الأفراد اقتصادياً واجتماعياً، بل يحدث العكس، ويزداد الفقير فقراً، وتصبح الحياة صعبة حتى تصل إلى حد صعوبة الحصول على الغذاء الكافي للفرد والأسرة، وبالتالي يبدأ التفكير فيما يسمى بـ "ثورة الجياع"، وتصبح النقمة معلنة، والشكوى يجهر بها الناس في كل تجمعاتهم، فتظهر عند الوصول إلى هذه الحالة أو القرب منها سيناريوهات إقراض الشباب وإسكان الشباب، وخطة أو برنامج العمل لكل شاب، وبرامج توزيع الثروة بكافة أشكالها وأنواعها، فينشغل الناس بذلك فترة من الزمن، حتى وإن قام النظام بتنفيذ عينة ضئيلة من

وعوده فإنما ينفّذها ليستفيد منها حواريوه، ومن حولهم فقط من رجال النظام، وتظل الأغلبية الغالبة محرومة من ذلك.

وقد يبلغ التفنّن في افتعال القضايا الوطنية بخلق نوع من المناوشات الحدودية، أو افتعال مشاكل مع دول وتنظيمات عالمية؛ لكي يتم تحويل نظر الناس عن مشاكلهم، وإشعارهم بأن الوطن مهتدّ، وعلينا أن نقف صفّاً واحداً لمواجهة هذا الاعتداء، وعلمنا التاريخ وما كُتب من مذكرات لرجال كانوا يعملون في هذا المجال أنه في بعض الأحيان يتم الاتفاق بين الأنظمة لحدوث غارة، أو تحرّشات، أو حرب خاطفة تخدم الطرفين، وأقصد هنا النظامين بشكل أو بآخر، ولا يهم أن يموت في ذلك بعض الناس؛ لأن المهم فقط هو بقاء وخلود زعامات الأنظمة، وهذا ما حدث حقيقة، ولنا عبر كثيرة عبر التاريخ المعاصر.

إن ما حدث حول مباراة لكرة القدم بين دولتين عربيتين شقيقتين خير دليل على ذلك، فكلا البلدين تعاني شعوبهما من مشاكل محلية مختلفة على رأسها البطالة والفقر، فتم بقصد أو بدون قصد من خلال متابعتي للأحداث منذ أول لقاء إلى الثاني إلى الثالث، وما صاحب ذلك من تصعيد إعلامي، وكأنه مخطّط؛ لأنه نُشرَ أكاذيب كثيرة من الطرفين، وصعد كل طرف حملاته الإعلامية، وهو ما قابلته القيادات السياسية في البلدين بصمت كامل مريب، إلى أن حدثت الكارثة وتدهورت الأمور، وكأن الجانبيين اتفقا على تلهية الشعبين عن

مواجهة مشاكلهما الحقيقية، لتصبح قصة مباراة كرة قدم قضية سياسية من الطراز الأول، وللأسف انزلت العديد من القيادات في هذا المنعطف؛ لأنهم خيّل لهم بحرقة أن الموضوع أصبح موضوع كرامة ووطنية، ووقع الكل في هذا الفخ المخطط له حتماً وبدون أدنى شك، وساهم فيه أناس من الإعلام كان يفترض فيهم أيضاً أن ينشغلوا بهموم مجتمعاتهم، لكنهم تحولوا إلى ببغاوات تردد الإشاعات لزيادة نار الفتنة، وكانت النتيجة هي خسارة كبيرة نفسية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية لكل طموحات العرب المخلصين من أجل تحقيق التكامل والتقارب العربي.

لقد نجحت الفتنة والسيناريوهات التي تكلمنا عنها في تحقيق ما كانت تصبو إليه القيادات السياسية الحاكمة، وما قطع أوصالي بعد كل ذلك أنه لفت انتباهي صباح اللقاء الكروي الأخير بين الدولتين الشقيقتين أن إسرائيل تناشد الدولتين العربيتين "ضبط النفس"، وكأن العدو الصهيوني أصبح هو المنقذ لعلاقتنا، والمهدد الفعلي الذي يعطينا دروساً ديمقراطية لكيفية التعامل مع مباراة فيها الخاسر والرابع.

وأختم مقالتي هذا بالفقرة الأولى من مقال زميلي الكاتب العربي المصري على عبد العال: "وحقاً لكم يا أهل غزة خاصة وفلسطين عامة، رأيناكم تذبّحون ولم نتحرك، ونراكم محاصرين ولن نتحرك،

لك الله يا أقصى كم دّسك اليهود ولم نتحرك ، لك الله يا عراق ويا صومال ويا أهالي دارفور ويا قاطنى كشمير والشيشان وباكستان وتركستان والبوسنة ، كما رأيناكم ونراكم في الأسر ولم نتحرك . .
يكفى هذه الأمة أنها هبت لنصرة مقاتليها في ساحة المستديرة ، حيث قامت ولم تقعد من أجل مباراة كرة قدم " .

على أية حال فإن الأمل معقود على ثورة الشباب التي ستفرز حتماً بعد مخاض قد يطول بعض الشيء نتاجاً للمطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية السابقة . . حيث ستعمل على تعطيل العملية الديمقراطية ، ولكن قطارها القوى يستمد قوته من وقود ثورة الشباب الثائر ، وبالتالي ستتحدد معالم المعالجة العربية وفقاً لما يلي :

أولاً : أن هذه الثورات لن تكون أنانية ولا إقليمية ، بل ستسعى إلى تجسيد التكامل بين الشعوب العربية ، وتحول ذلك إلى مجموعات عمل صادقة في إرادتها التكاملية .

ثانياً : سيكون لمؤسسات المجتمع المدني الوطنية والعربية دور كبير في نجاح عمليات التكامل العربي .

ثالثاً : بانتهاء الفساد الناتج عن هذه الأنظمة الاستبدادية ستتحقق الثقة بين العرب ، وتنساب الاستثمارات العربية ، مما يؤدي إلى تكامل حقيقي فعّال .

رابعاً : سيلعب البرلمان العربي دوراً رقابياً حقيقياً لمؤسسات العمل العربي المشترك ومجالسها الوزارية المختلفة .

خامساً : سيظهر التفكير في تغيير شكل الجامعة العربية تنظيمًا ، وشكلاً ، وموضوعاً بما يحقق التكامل العربي المنشود .

الوقفه الخامسة: الرؤية المستقبلية

وفي تقديرنا أن هذه الرؤية المستقبلية تتجسد في الآتي :

١- الديمقراطية وسيادة الحرية بمقتضياتها ومتطلباتها النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية حتى تتبلور الإرادة الاجتماعية والفعل العام باتجاه تأكيد هذه القيمة (الحرية) في كل مجالات الفضاء الاجتماعي . ولا شك أن كينونة هذه القيمة في المحيط الاجتماعي سيؤدي إلى إحداث تحولات نوعية وأساسية في المسيرة الاجتماعية باتجاه خيارات سياسية وثقافية وحضارية تُحدث انعطافة حقيقية في مسار المجتمع .

فإشاعة الديمقراطية وثقافة الحرية في الوسط الاجتماعي ، وتأسيس تقاليد التحوُّلات السلمية السياسية والاجتماعية كلها تعتبر من الأمور الأساسية المُفضية إلى تفاعل وتكامل بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي .

ولا يمكن أن تأخذ العلاقة بين الأمة والدولة شكلها الحضاري إلا بتحوُّل ديمقراطي سلمي يأخذ على عاتقه تصحيح العلاقة ، وإزالة كل

أسباب الجفاء، وموجبات التوتر بين الطرفين، والتحول الديمقراطي السلمي هو وسيلة الواقع العربي والإسلامي للوصول إلى الصيغة الحضارية للعلاقة بين الدولة والأمة.

ومن الأهمية بمكان أن تجري هذه العملية في سياق النسق الحضاري الإسلامي حتى لا تحدث الفوضى، أو يتم التناقض بين مشروعات الحرية، والتعددية، والتداول السلمي للسلطة، وقيم الناس الدينية.

ووفق هذا المنظور يتم إعادة الاعتبار إلى الأمة، ودورها في البناء الحضاري، والدولة ووظائفها السياسية والدفاعية والاستراتيجية. وبهذا تتشكل الوقائع والحقائق المنسجمة، وقيم سيادة الحرية والديمقراطية في الواقع المجتمعي. ولن يتم الخروج من المآزق السياسية والثقافية والاجتماعية إلا بتبني مشروع التحول الديمقراطي السلمي الذي يأخذ على عاتقه صيانة حقوق الإنسان، وتأكيد قيم التعددية السياسية، وحرية الفكر والتعبير، والتنظيم، والتداول السلمي للسلطة، واحترام الرأي العام، والدفاع عن مكتسبات الأمة التاريخية والحضارية.

٢- أن العديد من الإخفاقات التي تعانيها الدول العربية والإسلامية يرجع في تقديرنا إلى غياب مبدأ المشاركة السياسية، وضمور مساهمة الجمهور في الشؤون العامة. وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى اهتراء حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وشيوع حالات الفساد الاقتصادي

والسياسي والاجتماعي ، ويضعف من مستوى الشعور بالمسؤولية الوطنية . وكل هذه العناصر من الأمور التي تؤدي - بشكل أو بآخر - إلى إخفاق مشروعات البناء والتنمية ، وتنمية حالات الغربة النفسية والاجتماعية ، وتصاعد مستوى الجريمة بكل أشكالها ومستوياتها ، وإن تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي ، بحاجة إلى تطوير مستوى المشاركة السياسية ؛ لأنها هي التي توسع من القاعدة الاجتماعية التي ترى من واجبها تعزيز واحترام حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ولذلك فإن توسيع مستوى المشاركة السياسية ، وتطوير آليات مساهمة القواعد الاجتماعية المتنوعة في صناعة القرار وتنفيذه من القضايا الجوهرية التي تؤدي إلى الاستقرار ، وهو شرط التنمية ، والأمن الشامل ، ووسيلة النهوض بالواقع العام . و "إن الاهتمام بالشأن العام مباح لجميع أفراد المجتمع السياسي ، بل هو واجب عليهم ؛ إذ إن الشأن العام جزء من الوجود الاجتماعي لكل فرد من أفراد المجتمع السياسي ، ولا يستطيع الفرد السياسي العمل على تدبير شأنه الخاص إلا في وضعية تفاعل أفراد المجتمع بالشأن العام " (٨).

ولذلك فلا استقرار من دون مشاركة سياسية نوعية ، ولا تطور ومواجهة فعّالة لتحديات الخارج من دون فسح المجال لقوى المجتمع المختلفة لممارسة أدوارها ، ووظائفها التاريخية والحضارية.

فالحلقات مترابطة بين المشاركة والاستقرار والتطور، فالاستقرار هو حصيلة الديمقراطية، وتطور مستوى المشاركة السياسية؛ لأن المجتمع الذي لا يشارك في صناعة مصيره، ولا يتحكم في قضاياها الكبرى وأموره المهمة يُصاب بالإحباط والجمود. كما أن الدولة التي تقمع مجتمعتها، وتتعالى على خياراته، وتمارس إقصاءً مستمرًا لقواه تصبح بدون جذور حقيقية وصلبة في المجتمع.

ولذلك فإن الدولة بحاجة إلى مجتمع دينامي مشارك في تحمل المسؤوليات العامة، كما أن المجتمع بحاجة إلى دولة عادلة عزيزة تمارس وظائفها في إطار التفاعل والتكامل والدفاع المتبادل. والاستقرار ضرورة للمجتمع والدولة معًا، وسبيله توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتوطيد أركان العملية السياسية الديمقراطية. وإن دولة لا تمتلك الوسائل لتغيير ما هي دولة لا تملك الوسائل للمحافظة على ذاتها " (٩). وديمومة السلطات مرهون باستقرارها، والاستقرار هو حصيلة مدى مساهمة، ومشاركة المجتمع، وقواه في إدارة الأمور، وصناعة القرارات السياسية والمصيرية.

لذلك فإن سبيل استمرار الحكومات هو ديمقراطيتها، وفسح المجال للمجتمع بشكل قانوني ومؤسسي لممارسة دوره، والقيام بواجباته الكبرى.

وإن الديمقراطية تجلب الأمن والاستقرار ، والمشاركة السياسية تغرس مضامين جديدة وحيوية لمفهوم الاستقرار السياسي . ولا ينحصر دور المشاركة السياسية في توفير الاستقرار وموجباته المجتمعية ، وإنما توفر أيضاً الظروف الموضوعية للتقدم الاجتماعي العام ، فالتقدم كتطلع إنساني نبيل لا يمكن أن تنجز مفرداته في الواقع الخارجي بدون مشاركة قوى المجتمع ، ومؤسسة الدولة في إنجازها ، وتكريس مساره ؛ وذلك لأن المشاركة السياسية ستفرض قيماً اجتماعية جديدة تزيد من حيوية كل القوى وفاعليتها ، وتوجهها صوب التقدم والعمران الحضاري.

ومن الثابت تاريخياً أن الدولة الديمقراطية أكثر استقراراً من الدولة الاستبدادية ، وأن المجتمعات ذات المؤسسات والتكوينات المدنية والديمقراطية أكثر أمناً واستقراراً من المجتمعات التي لا تمتلك مثل هذه المؤسسات ؛ لذلك كله فإننا نرى أن أحد المداخل الضرورية لإنهاء الأزمة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي هو تطوير مستوى المشاركة السياسية ، وتوطيد أركان الممارسة الديمقراطية ؛ وذلك لأن هذا هو طريق الأمن والاستقرار على المستوى السياسي والحضاري.

ولابد أن نشير إلى أن المشاركة السياسية تأخذ أشكالاً وآليات عديدة ؛ منها : تنمية وتطوير مؤسسات المجتمع الأهلي المدني ،

والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية والتشكيلات الثقافية والاقتصادية والنقابية، وإطلاق حرية الصحافة، وتطوير أدائها ودورها في المجتمع، والانتخابات الحرة والنزيهة لمختلف المناصب والسلطات.

وهذه كلها آليات لتطوير مستوى المشاركة السياسية التي هي السبيل الحضاري للاستقرار والأمن، فالاستقرار الحقيقي لا يتأتى بالقمع والقهر والعسف، وإنما بالرضا والراضي والتعاطي مع شئون المجتمع المختلفة بالرفق والحكمة. وإن الاستجابة الحرة والحضارية للانتماءات الموضوعية المتوفرة في الواقع المجتمعي لا يُعدُّ ضعفاً أو تهاوياً أو تنازلاً، وإنما يُعدُّ وفق المقاييس السياسية السليمة حكمة وقدرة سياسية فائقة للاستفادة من كل إمكانات المجتمع وقدراته في مشروع البناء والتنمية. فإرادة العيش المشترك هي التي توفر أسباب ووجوه الوحدة الاجتماعية المطلوبة القائمة على فعل التواصل والتعاون والوحدة الفعلية التي لا تلغي التنوعات والانتماءات الموضوعية، وإنما تبلور لها مسئولية، ودوراً في مشروع الإجماع الوطني المشترك.

٣- أن الإرث الدامي للعلاقة بين الدولة والأمة في المجالين العربي والإسلامي يتطلب من أجل تجاوزه واستيعاب عبره ودروسه التحليق في المستقبل، والعمل على أن يكون الغد أفضل من أمس. وهذا بطبيعة الحال بحاجة من كل القوى إلى توفير الاستعداد النفسي،

والقدرة على تجاوز الأحقاد ومضاعفات العلاقة السيئة خلال العقود الماضية؛ وذلك لأن الانحباس في ماضي العلاقة وتأثيراتها الشاملة يؤدي إلى شحن النفوس، وتضييع الفرص، وتنمية الأحقاد، والتوترات.

إن العالم العربي والإسلامي بحاجة إلى تحوُّل نوعي بحيث تتجه جميع القوى صوب صناعة المستقبل بعيداً عن سلبيات الحاضر وتداعيات العلاقة المتوترة بين المجتمع والدولة؛ لذلك ينبغي التركيز على الغد والمستقبل، والخروج من شرقة ما مضى، وهذا لا ريب بحاجة إلى قدرة نفسية فذة، وتطلُّع نحو الغد عميق، وإننا في هذا الإطار بحاجة إلى ثقافة تبلور إرادة الجميع نحو مستقبل تسوده قيم الإنسان والحضارة، وإن هذه بحاجة إلى توفر شروط ثقافية واجتماعية تدفع باتجاه تجاوز إيجابي للإرث الدامي في علاقة الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي. وهذه الشروط لا تكون جاهزة في الفضاء الاجتماعي، وإنما هي تتبلور من خلال تراكم عمليات النظر والتفكير والمبادرات الاجتماعية التي تنشُد بلورة الإطار الثقافي والاجتماعي لتجاوز محن الماضي، وإرث العلاقة السيئة نحو غد أفضل ومستقبل خالٍ من تداعيات المواجهة الدامية.

وإن التحول التاريخي المطلوب يبدأ من إعادة بناء العلاقة بين الأمة والدولة، بين السلطة والمجتمع وفق أسس حضارية ومعايير تقترب

من مفاهيم العدالة والحرية والتكامل والتفاعل . ولا يمكن أن يتم التحول التاريخي في المجالين العربي والإسلامي بدون إعادة تنظيم هذه العلاقة بين الطرفين.

إن الاستقرار السياسي لا يُنجَز إلا بتوافق حضاري بين الأمة والدولة ، وأي تنمية لا تلحظ هذه المسألة فإن مآلها الفشل والإخفاق ، فإقصاء الأمة وتهميش المجتمع لا يصنع تنمية وتقدماً ؛ لأنه لا تنمية بدون مشاركة المجتمع ، ولا تقدم بدون قيام الأمة بمسئولياتها التاريخية والحضارية .

وبالتالي فالإخفاق هو نصيب أي مشروع يُقصي الأمة ، ويُهمش دورها في الحياة ، كما أن النجاح يتبلور أسبابه ، وتتجمع عناصر إرادته من خلال التوافق الحضاري بين الأمة والدولة ، والتوافق هنا يعني المشاركة ، والتفاعل ، والمراقبة ، والشهود ، والتكامل.

الهوامش:

- "مفهوم الشباب" ، المركز الدولي للدارسات المستقبلية والاستراتيجية - القاهرة
- "الشباب والإسلام" ، المنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة (الأسيسكو) .
- "فقدان المواهب الشابة" ، د . إبراهيم قويدر .
- "نحن في عيون التاريخ" ، د . إبراهيم قويدر .

- "أثر المتغيرات الدولية على الوحدة العربية"، د. محمد محمود الامام.
- "التكامل العربى الواقع والطموحات"، د. رياض الصلح.
- "السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي"، د. عادل ياسر نصر الكنعانى

obeikandi.com

(١) رؤية حول المجلس الوطني الانتقالي

تقديم:

المجلس الوطني الانتقالي انبعث من رحم ثورة ليبيا الشعبية (ثورة ١٧ فبراير)، وأخذ على عاتقه مسؤولية تمثيل الثوار والشعب الليبي في الخارج، والإشراف على كل الشؤون المحلية في الداخل، ومن أجل تنفيذ ذلك استحدث بعض من الهياكل منها المجالس المحلية، ثم لجنة إدارة الأزمة التي تم تطويرها إلى المكتب التنفيذي.

والوضع القائم الآن في ليبيا على الأرض يختلف عن كل الأوضاع الآتية في الدول العربية التي قامت بها ثورات، أو التي لا زالت ثوراتها تناضل من أجل إسقاط النظام، حيث إن في ليبيا مناطق - بإرادة شبابها - أصبحت حرة ومناطق أخرى لا زالت تناضل من أجل الوصول إلى غايتها المنشودة بالتحرك من النظام المستبد، وبالتالي لا زال النظام لم يسقط، مما يجعلنا نقول إن الحالة الآن في ليبيا لا زالت في المرحلة النضالية، ولم تدخل بعد في المرحلة الانتقالية.

(١) تمثل هذه الرؤية اجتهاد قُدِّمَ في تاريخه للمكتب التنفيذي بالمجلس الانتقالي كمقترح للاستفادة منه، وكان مرفق به بعض الرسومات الهيكلية الإيضاحية.

ومن خلال الاطلاع على ما هو قائم الآن من هيكلية المجالس المحلية والمكتب التنفيذي ؛ يتطلب الأمر إعادة النظر ، وبسرعة في جملة من القضايا المهمة :

أولاً : المراحل التي استمرت بها الثورة الليبية قياساً بما مرت به الثورات الشعبية العالمية ، ووفقاً للدراسات التي أُجريت عليها ، وهي :

- مرحلة اندلاع الثورة .
- مرحلة النضال من أجل انتصار الثورة ، وتحقيق أهدافها الرئيسة بإسقاط النظام .
- المرحلة الانتقالية الأولى .
- المرحلة الانتقالية الثانية .
- مرحلة استقرار مؤسسات الدولة الديمقراطية ، وتسليمها إدارة البلاد .

ثانياً : هناك محاذير من الواجب التنبيه إليها من الآن ، وعدم السماح بتجاوزها ؛ لأنها تسبب آثاراً سلبية علينا الحرص على عدم تجسيدها في مجتمعنا الديمقراطي الجديد .

الفصل بين العمل السياسي والعمل التنفيذي حتى في مراحل النضال والانتقال .

في المرحلة النضالية والانتقالية يكون الحرص على عدم إصدار تشريعات، أو إلغاء تشريعات قائمة، أو تعديلها، ولكن الاكتفاء بتجميد أي قانون، أو مواد معينة في قانون صادر قد تعيق عملية التحول الديمقراطي، وانتصار الثورة على سبيل المثال قانون المؤتمرات الشعبية، قانون الشرعية الثورية وغيرها.

عدم اللجوء إلى إسناد أكثر من مهمة لشخص واحد؛ لأن هذا الفعل فيه تكريس للممارسات الخاطئة للنظام الفوضوي السابق.

دمج دوائر العمل التنفيذي في المرحلة النضالية والانتقالية بالقدر الذي يمكن تسيير العمل دون زيادة في المواقع القيادية؛ لكي لا تختلط الأمور، وتتحول تدريجياً إلى روتين قد يلهينا عن هدفنا الأساسي الواجب تحقيقه في هذه المراحل.

لوحظ أن الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني هو نائب رئيس المجلس، وهذا من الناحية الفنية والسياسية التكتيكية خطأ فادح، فالناطق الرسمي يجب أن يكون موظفاً مكلفاً، ولا يحمل صفة رسمية في المجلس، والأسباب كثيرة، وبالإمكان شرحها وإيضاحها.

الاهتمام بإشراك شباب الثورة في كل ميادين العمل، وفي المجالس المحلية، وكذلك في اللجان التي يشكلها المجلس الوطني الانتقالي بحيث تكون الأغلبية في العضوية لهؤلاء الشباب، وتكثيف الجهود

لتأهيلهم بالشكل الذي يُمكنهم من المشاركة الفاعلة في شئون ثورتهم ، وخدمة شعبهم .

في الفترة النضالية الحالية حشد جهود المجالس المحلية ، والمجلس الوطني من أجل العمل التعبوي ، والسياسي الداخلي والخارجي ، وبعث روح النضال بين المواطنين ، والحد من كل المظاهر التي قد تسيء نفسياً لمن يكافحون ، ويستشهدون في الجبهات ، وتسهيل مهمة الثوار في الجبهات ، ودعمهم معنوياً ومادياً .

تحديد مهام واضحة المعالم للمكتب التنفيذي وفروعه على مستوى الاقاليم والمدن بالشكل الذي يكون فيه التكوين الهيكلي مختصراً إلى أبعد حدٍّ ممكن في الفترة النضالية الحالية ، ويزداد توسعاً في الفترة الانتقالية .

مهام ضرورية للمجلس الانتقالي بعد سقوط النظام بالكامل:

إصدار قرار بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات على أن ينصَّ في تشكيلها أنها لجنة مستقلة لا تتبع لأحد ، ويتم اختيار أعضائها ورئيسها من القضاة والشخصيات المشهود لها بالنزاهة ، والقدرة على الحسم في هذه الأمور وتوجد قوانين عربية وأوروبية كثيرة تختص بإنشاء وإيضاح اختصاصات اللجنة العليا ، أو اللجنة الوطنية ، أو اللجنة الليبية للانتخابات ؛ لأن المسميات تختلف من مكان آخر ، ولكن من المهم أن تمنح لهذه اللجنة اختصاصات كاملة في الإشراف

على العمليات الانتخابية ، وأن تكون كل أجهزة الدولة تحت تصرفها أثناء فترة الانتخابات .

إصدار قرارات تنظيمية تختص بتوسيع عمل المكتب التنفيذي وفروعه .

تكليف لجنة الانتخابات بالإعداد لإجراء انتخابات المؤتمر الوطني .

اعتماد الموازنات ، وكل ما يتم عرضه من المكتب التنفيذي ، ويحتاج إلى اعتماد من المجلس الوطني الانتقالي .

بعد انتخاب المؤتمر الوطني ، وفور انعقاد جلسته الأولى نكون قد انتهينا من الشق الأول من المرحلة الانتقالية . . ويختار المؤتمر الوطني في أول انعقاد له رئيسه ، ونواب الرئيس ، ويكلف مَنْ يرى لتشكيل الحكومة المؤقتة الذي يتولى عرض التشكيل على المجلس لأخذ الثقة .

يكلف المجلس لجنة لإعداد الدستور ، ولجنة أخرى لدراسة القوانين النافذة ، وما يحتاج منها إلى إلغاء ، أو تعديل ، أو تأجيل لما بعد الانتهاء من الدستور

يعيد المؤتمر الوطني اعتماد قرار المجلس الوطني الانتقالي بشأن لجنة الانتخابات ، ويعتمد تشكيلها أو يغير فيها كما يشاء .

هيكلية المجلس الوطني

يتكوّن المجلس الوطني الانتقالي من مجموعة من الأعضاء حسب المتفق عليه ، ويقترح في هذا الشأن لأسباب سياسية ، وتكتيكية أن يكون للمجلس عدد ٢ نواب للرئيس ، ويُفضّل ألا يكون النواب من نفس المنطقة ، أو النائبان من نفس المنطقة ، ويكون للمجلس أمينٌ عامٌ إدارياً يختاره رئيس المجلس ، ويحدّد له اختصاصاته ؛ ليتولى تسيير الأمور الإدارية .

المجالس المحلية

وتعتبر هذه المجالس هي القاعدة المحلية للمجلس الوطني ، ويحدّد المجلس الانتقالي عدد أعضائها ، وتختار ديمقراطياً رئيساً لها ونائباً ، وتعمل في إطار الدور السياسي النضالي والرقابي الذي يقوم به المجلس الانتقالي من أجل تحقيق الانتصار للثورة ، ومراقبة سير عمل المكاتب التنفيذية ، ولا تتدخل في العمل التنفيذي .

خلال الفترة النضالية والفترة الانتقالية الأولى إلى أن يُشكّل المؤتمر الوطني يتولّى المجلس الانتقالي تنظيم لقاءات دورية مع المجالس المحلية بالكيفية التي تنظّمها لائحة تصدر عنه في هذا الشأن .

الاهتمام بإجراء لقاءات دورية توجيهية مع كافة مؤسسات المجتمع المدني ، وكل التنظيمات من أجل خلق تواصل مباشر مع شباب الثورة في كل هذه التنظيمات .

المكتب التنفيذي العام

يتكون المكتب التنفيذي العام من مجموعة من الأعضاء يتولون المهام التنفيذية في الدوائر التي يصدر بشأن تنظيمها قرار من المجلس الانتقالي بناءً على اقتراح من رئيس المكتب، حيث يتم اختيار رئيس المكتب وتكليفه، ويعطى فرصة لاختيار فريق عمله، والأعضاء الذين سيتولون مهام تنفيذية في المكتب، ويقترح بشأن ذلك ما يلي:

تقليص الدوائر بقدر الإمكان؛ فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون شئون الخدمات في دائرة واحدة، أو دائرتين، ويكون مع رئيس الدائرة مساعد أو أكثر.

نبتعد في هذه الفترة النضالية والمرحلة الانتقالية الأولى عن مسمى الوزير، ويكون المكلف بالعمل عضو المكتب التنفيذي لشئون كذا، أو رئيس دائرة الأمن على سبيل المثال، ويستبدل الكاتب العام بالمسجل في الدوائر (قد يرى البعض ما أهمية التطرق لذلك، فالإجابة لكي يزال اللبس، وشعور المواطنين بأن مجلسهم الثوري حكومة تُوزعُ الحقائق الوزارية، ومهم جداً القضاء على هذا الشعور)

المكتب التنفيذي العام

- دائرة الدفاع .
- دائرة الأمن الوطني .
- دائرة الخارجية .

- دائرة شئون الخدمات (الصحة . الشئون الاجتماعية . الضمان الاجتماعي . التعليم . القوى العاملة . المواصلات والاتصالات)
- دائرة شئون الإنتاج (النفط . الصناعة . الزراعة . الثروة البحرية).
- دائرة شئون الموارد المالية والاقتصادية (المالية ، التخطيط . الاقتصاد).
- دائرة شئون المحليات (السجل المدني . شئون المدن والقرى . المؤسسات المتعلقة بالمحليات).
- دائرة شئون حقوق الانسان (شئون العدل . مجلس القضاء الاعلى . المحكمة العليا).

الهيئات العامة التي تتولى تقديم العمل الاقتصادي ، والثقافي ، والإعلامي ، وشئون البيئة ، وبعض المؤسسات ، والمصالح الأخرى .

ويُفضَّل أن يكون الإعلام والثقافة مجلساً مستقلاً يُسمَّى " المجلس الأعلى للإعلام والثقافة " في المستقبل ، ينظَّم بشكل ديمقراطي ، ويقوم المهتمُّون باختيار أعضاء المجلس ، أما في هذه الفترة الحالية فمن الممكن أن يتم اختيار لجنة مؤقتة للإعلام والثقافة يصدر بها قرار من المكتب التنفيذي العام .

بطبيعة الحال فإن هذا الاختصار نراه مهماً في الفترة النضالية الحالية ، ويمكن التوسع عند بداية الفترة الانتقالية الأولى ، وفي جميع الأحوال الرأي متروك لما يراه المسيرون مناسباً ، والمهم أن المكتب

التنفيذي العام تتبعه مكاتب تنفيذية فرعية على سبيل المثال (مكتب تنفيذي الجبل الأخضر .. مكتب تنفيذي مصراته .. وهكذا)، ويكون به أعضاء بعدد أعضاء المكتب التنفيذي العام، وبنفس اختصاصاتهم، ويُعيّن مدير المكتب في المنطقة من قِبَل رئيس المكتب العام، ويُعيّن العضو المختص بشئون الأمن مثلاً من رئيس دائرة الأمن الوطني في المكتب التنفيذي العام، ويتطلّب ذلك إجراء التعديلات اللازمة، وتصحيح الوضع القائم، مما يمكن تفرُّغ أعضاء المجلس المحلي لعمليهم السياسي، والرقابي، والثوري، وتوكّل مهام تسيير القطاعات التنفيذية إلى أعضاء المكتب التنفيذي بالأقاليم .

وهنا نرى أن الموضوع يتم معالجته من خلال الكفاءة والقدرة ؛ أي بمعنى آخر إذا كان هناك عضو في المجلس المحلي في أي منطقة الآن، ويعمل في أي قطاع محدّد له - على سبيل المثال الصحة - تُنقل عضويّته في المجلس المحلي إلى عضويّته في المكتب التنفيذي، والتأكيد على عدم الازدواجية في العضوية بين المجالس المحلية والمكتب التنفيذي .

التوزيع الجغرافي للإدارة التنفيذية والسياسية

وهذا موضوع شائك ومهم في نفس الوقت، وبعد اطلاع ودراسة لكل الأشكال التي مرّت بها ليبيا منذ الاستقلال في ١٩٥٢م كانت هناك العديد من التقسيمات، وفي فترة الفوضى السابقة كثُرت التعديلات والتغييرات، واعتقد أنها مقصودة لخلق نوع من الفوضى وعدم الاستقرار، وفي اجتهاد مني أقدم التقسيم التالي :

- إقليم أو ولاية درنة
- إقليم أو ولاية الجبل الأخضر
- إقليم أو ولاية بنغازي
- إقليم أو ولاية أجدابيا
- إقليم أو ولاية الواحات
- إقليم أو ولاية سبها
- إقليم أو ولاية مصراتة
- إقليم أو ولاية طرابلس
- إقليم أو ولاية جبل نفوسة
- إقليم أو ولاية الزاوية

والملاحظ هنا أنه بالإمكان أن يكون في الإقليم أكثر من مجلس محلي ، ولكن يكون به مكتب تنفيذي واحد للإقليم يجوز له أن يفتح فروعاً له في المدن والقرى الكبيرة حسب حاجة العمل .

وفي انتخابات المؤتمر الوطني يتم انتخاب ١٠ من كل إقليم بحيث يكون المؤتمر ١٠٠ عضو .

وقبل الختام أريد أن أنبه إلى أن التقسيمات الإدارية ، والمحلية ، والتنفيذية التي سَطُرَتْ في هذه الورقة تمثل رأياً موضوعياً بعيداً عن أي مؤثرات ، ولكن بطبيعة الحال لظرف أو آخر قد يتم إضافة دوائر ، أو أقاليم ، أو تقليصها وفقاً لظروف يراها أصحاب القرار .

وعلى أية حال فهذا اجتهاد مني أقدمه كواجب وطني متمنياً التوفيق لكل المتطوعين لأداء هذا العمل ، ولثوارنا وثورتنا المجيدة النصر بإذن الله تعالى .

بنغازي ٢٠١١/٦/٢٨

فهرس المحتويات

٧	 المقدمة
١٣	 الإصلاح والحوار . . منهج ومسار
١٧	 السادة أصحاب الفخامة
٢٣	 العاجزون . . المرعوبون
٢٧	 جنون العقل
٣١	 أكبر عمليات نصب في التاريخ
٣٥	 نحن إلى أين مرة أخرى
٤١	 حان الوقت . . لعصر احترام الشعوب
٥٣	 الطريق الصعب
٥٩	 " فوبيا " الثورة الشعبية
٦٧	 الثورات الشعبية العربية . . أسباب متشابهة وردود أفعال واحدة
٧١	 انكشف المستور وظهرت الحقيقة " ارحل " . . فقد تجلّت الحقيقة
٧٥	 الأكاذيب القذافية
٧٩	 عجباً يا سيادة الإمبراطور (الدكتاتور) !
٨٥	 مفسد القذافي محاسن للثورة!!
٨٩	 رفر العلم وعزف النشيد . . فانهمرت الدموع
٩١	 شباب الشعب العظيم
٩٥	 عطوان وبكري وقنديل !
١٠٣	 ثوار ليبيا شرفاء . . يا عطوان
١١١	 الحقيقة لا تموت
١١٣	 المماثلة القاتلة

١١٩	حشد الجهود لإسقاط نظام الفوضى والاستبداد
١٢٣	الفرعات القذافية . . المفاوضات السياسية والحلول السلمية
١٢٧	بنغازي . . نسيم الحرية
١٣١	إيضاحات لا بد منها
١٣٩	(بيان الدكتور إبراهيم قويدر) حول الأحداث الجارية الآن في ليبيا
١٤٣	خطاب من القلب . . ليبيا الجديدة
١٤٧	خطاب عالمي مهم جداً
١٥٣	حوار الأحداث في ليبيا
١٦١	حوار شبكة الإسلام اليوم
١٦٩	الثورة الليبية . . جدلية بناء المستقبل ومحاسبة الماضي
١٧٣	لا يا سيادة المستشار
١٨١	وقفات حول التكامل العربي ودوره في استمرار الديمقراطية وتحقيق
	الاستقرار
٢٢٧	رؤية حول المجلس الوطني الانتقالي